الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية: الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

النحو البغدادي بين الاستقلالية والتبعية

مذكرة مكمّلة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في اللغة العربية

تخصص علوم اللسان

إعداد الطالب:

* السعيد خلايفة

إشراف الدكتور:

* العزوزي حرزولي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرّتبة	الجامعة	الصّفة
أ. نور الدين مهري	دكتور مساعد	جامعة الشّهيد حمّه لخضر ـ الوادي	رئيساً
د.العزوزي حرزولي	أستاذ محاضر	جامعة الشّهيد حمّه لخضر ـ الوادي	مشرفاً ومقرّراً
أ.عباس عبد الرؤوف	أستاذ مساعد	جامعة الشّهيد حمّه لخضر ـ الوادي	عضواً ومناقشاً

السنة الجامعية: 1435 ـ 1436هـ / 2014 ـ 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

التوبة: ١٠٥

شكـــــــر و تقديـــر

الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين و بعد توكلنا على الذي لا يموت و الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا و لا شريك في الملك سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك العليم الحكيم .

اللهم نحمدك أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء و أنت الظاهر فليس فوقك شيء نحمدك ربنا إنك أعنتنا و وفقتنا لإتمام هذه المذكرة.

لنا عظيم الشرف أن نتقدم بجزيل الشكر و أسمى معاني التقدير إلى المشرف على هذه المذكرة الأستاذ "العزوزي حرزولي" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة جزاه الله كل خير على وقوفه معنا من بداية هذا العمل إلى نهايته و كما نتقدم بالشكر و التقدير إلى زملائي في الدراسة و إلى من ساعدنا في إنجازه و إلى كل من دعمني

من قريب أو بعيد و إلى كل الذين لم يتسن لنا ذكرهم .

جميعا لهم كل الشكر و التقدير.

السعيد خلايفة

مقدمة

الحمد لله الذي جعل العربيّة لغة القرآن الكريم، فأنزل كتابه بلسانٍ عربي مبين، فكان المعجزة الكبرى لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – والدستور الخالد للأمّة الإسلامية، منه تستمد عقيدتها وتنبع تشريعاتها، وبه شُرفت اللغة العربية ولبست ثوب العزّة والفخار والخلود، ونالت شرف القداسة من المنحة الإلهية منذ اصطفاها الله لتكون لغة الذكر الحكيم. ومن المباحث التي لها صلة بالقرآن الكريم علم النحو الذي نشأ لمقاومة الفساد اللغوي الذي حل باللغة العربية خوفاً أن يَطَالَ اللّحن آيات القرآن الكريم.

فقد قُيِّضَ لخدمة هذه اللغة علماء فضلاء أجلاء نذروا أنفسهم لخدمة هذه اللغة، والعناية بها فوضعوا لها قوانين وقواعد وضوابط تحكمها، متّبعين في ذلك مناهج مختلفة. فظهر أولاً النّحو البصري الذي وصل لدرجة من الكمال في أصوله وأقيسته ومنهجه، مكوناً بذلك مذهبا نحوياً خاصاً أو ما يسمى في عصرنا الحديث بـ"المدرسة النّحوية البصريّة"، ثم انشقت عليها بعد فترة من الزمن "المدرسة الكوفية " والتي تميزت بمنهجها الخاص الذي يختلف عن المدرسة البصرية. وشاء القدر أن يجتمع هذان النحوان في بغداد مكونين مذهبا ثالثا يختلف عنهما وهو ما عُرف بـ"النّحو البغدادي". هذا النحو الذي تضاربت آراء العلماء قدامى ومحدثين حوله، فمنهم من جعله نحوا مستقلا بذاته له منهجه ومميزاته الخاصة، ومنهم من جعله تابعا للمدرستين (البصرية والكوفية). فآثرت أن يكون هذا الموضوع مجالا لدراستي، وأن يكون البحث موسوما بـ: النحو البغدادي بين الاستقلاليّة والتّبعية.

وتعمّدت أن لا أطلق عليه اسم (المدرسة البغدادية) لأن مصطلح "مدرسة" مختلف في إطلاقه على النحو البغدادي، وآراء النحّاة فيه بين الرفض والقبول، ولكن هذا لا ينفي وجود نحو بغدادي له منهجه وآراءه الخاصة.

ويعود اختياري لهذا الموضوع لجملة من الأسباب أهمّها:

- قرب هذا الموضوع من نفسي لتعلّقي بالبحوث النحوية، حيث أجد في نفسي ميلاً للخوض في مشكلاتها.
- التعرّف أكثر على طبيعة هذا النّحو وعلى إسهاماته في خدمة اللغة العربية.

- معرفة أعلام النّحو البغدادي وآراءهم النحوية وأثرها في الدراسات النحوية التي جاءت بعد ذلك.
- الرغبة في الإسهام بمجهود علمي لغوي أُثْرِي به المكتبة الجامعية.

ولمعالجة هذا الموضوع طرح البحث الإشكالات الآتية:

- ماهي طبيعة النحو البغدادي ؟ وما هي الدوافع التي أدّت إلى ظهوره؟ ومَنْ هم أبرز أعلامه؟ وكيف كان منهجهم في الدرس النحوي؟

وللإجابة عن الإشكالية السالفة اعتمدت خطة اشتملت على مدخل وفصلين، على أن تكون هذه الثلاثة مسبوقة بمقدمة ومتلوّة بخاتمة.

فأما المدخل فقد تناولت فيه نشأة النحو العربي، وذلك من خلال التطرق إلى أطواره ونتائج كل طور، حيث ضمت هذه الأطوار في طياتها بروز المذهبين البصري والكوفي، كما تناول الميزات الفارقة لكلا المذهبين.

وأما الفصل الأول فقد تناولت فيه التعريف بحالة بغداد السياسية والاجتماعية والحضارية قبل وبعد ظهور هذا العلم بها، ثم دواعي ظهوره وطبيعته، وأطواره، وأبرز أعلامه ومصادره وخصائصه.

وأما الفصل الثاني فقد خصّصته لعرض الآراء التي كان فيها النحو البغدادي تابعا إلى سابقيه من البصريين والكوفيين وكذلك الآراء التي استقل وانفرد بها.

وأمّا الخاتمة فقد ضمّنتها النتائج التي توصلت إليها بعد الفراغ من هذا البحث.

وقد اقتضت طبيعة البحث اعتماد منهجين، وهما:

أولاً: المنهج التاريخي: وقد اعتمدته في تتبع مراحل وأطوار النحو العربي بصفة عامة والنحو البغدادي بصفة خاصة، وكذلك في ترجمة أعلام كل طور وتتبع آراء القدامى والمحدثين حوله.

ثانياً: المنهج الوصفي: وقد اعتمدته في جمع مادة البحث وشرحها والتعليل والتدليل عليها.

ولقد رجعت عند إعداد هذا البحث إلى جملة من المصادر والمراجع منها:

- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي لمحمود حسني محمود.

- نشأة النحو وتاريخ نشأة النحاة لمحمد الطنطاوي.
- المدارس النحوية لخديجة الحديثي.
- مراحل تطور الدرس النحوي لعبد الله الخثران.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي.

هذا وقد واجهتني أثناء إنجاز هذا البحث جملة من الصعوبات منها: اختلاف المعلومات وأحيانا تضاربها في كتب تراجم الأعلام، وكذلك في الآراء النحوية، فنجد أحيانا رأياً يُسند في كتاب ما لِعَلم من الأعلام بينما يُسند في كتابٍ آخر لعلمٍ آخر.

ولقد كانت توجيهات أستاذي الفاضل المشرف على هذا البحث خير عون لي على تذليل الصعوبات وإخراج هذا العمل المتواضع بهذا الشّكل، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

مدخل

- نشأة النحو العربي من عهد أبي الأسود الدّؤلي إلى انفراط عهد المدرستين (البصرية والكوفية)
- المميزات الفارقة بين مدرستي البصرة والكوفة

تمهيد:

ولدت اللغة العربية ونمت في أحضان جزيرة العرب نقية سليمة مما يشينها من أدران اللغات الأخرى، لبثت كذلك أحقابا مديدة، ومما ساعدها على ذلك أسواق العرب الكثيرة التي تقام بينهم طوال العام، ومن أشهرها سوق عكاظ، وبعده مجنة، وبعده ذو المجاز، هذه الأسواق تُعقد فيها المجامع ذات الشأن من خطابة وشعر، حيث تقصدها القبائل المتنائية الأصقاع، يعرضون فيها مفاخراتهم ومعاضماتهم، وكل ما يعن لهم من جيد الخطب وبديع الشعر.

عاد ذلك كله على اللغة بتثبيت دعائمها وإحكام رسوخها وجودة سقلها، وبقيت بذلك متماسكة البنيان، بل زادت عظمتها ورفع شأنها عند شروق شمس الإسلام على الجزيرة العربية لما تحمله ألفاظ وأسلوب القرآن الكريم من إعجاز، إلى أن حل عصر الفتوحات في عهد الخلفاء الراشدين، حيث ترامت أطراف الدولة الإسلامية. ومن أثر هذه الفتوحات أن اختلط العرب بغيرهم اختلاطا مستمرا في البيوت والأسواق والمناسك والمساجد، كما تصاهروا واندمج بعضهم مع بعض حتى تكوّن منهم شعب واحد، وكانت لغة التخاطب الوحيدة في كل ما يحيط بهم هي العربية، وبطول هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى نحيزة العرب وسليقتهم، على أن غير العربي كان ينزع إلى بني جلدته، وإن أطال لبثه بين العرب.

تولد عن هذا كله تسرب اللحن إلى اللغة العربية، ووهنت الملاحظة الدقيقة التي تمتاز بها، وهي اختلاف المعاني طوعا لاختلاف شكل آخر الكلمة[1]. مما أدى بأصحاب الهمم الغيورين على اللغة العربية إلى التفكير في وضع قواعد وضوابط تقلل أو تمنع من حدة هذا الوباء الذي حل بلغة القرآن.

[1] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، دت، ص13-15

يقول ابن خلدون في هذا الشأن: "فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقي إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين من العجم. والسمع أبو الملكات الإنسانية ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها بجنوحها إليها باعتياد السمع. وخشي أهل الحلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع. ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا. وأمثال ذلك. وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم وقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو"[1].

وهذا ما كانت عليه بدايات الدرس النحوي.

[1] – مقدمة بن خلدون، عبد الرحمان بن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار البلغي، دمشق، سوريا، ص1، 2004، ج2، ص368-369.

أولاً: مفهوم النحو:

1- النحو في اللغة:

جاء في لسان العرب: النحو: من نحا ينحو، وينحا نحوا وانتحا. نقول: نحا نحوه إذا قصده. ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه، ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب[1]. ومن معاني النحو مما جاء في المعجم الوسيط النحو: القصد...والطريق، و-الجهة، و-المثل، و-المقدار، و-النوع[2]. ومن هذا يتضح أن للنحو معاني كثيرة من أهما القصد والطريق.

2- النحو في الاصطلاح:

عُرّف النحو في كتاب الخصائص لابن جني بأنه: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب"[3].

وعرفه الجرجاني (ت816هـ) **بأنه**: " علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، ... وقيل علم بأصول يعرف بها صحيح الكلام وفساده[4].

وعرفه ابن عصفور (ت699هـ) بأنه: هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها[5].

ومن خلال هذه التعريفات يتبين لنا أن النحو هو علم يُعرف به صحيح الكلام من فاسده، مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب.

---

[1] – ينظر: لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، ج15، ص309-310.

[2] – المعجم الوسط، شوقي ضيف وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص908

[3] – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، دت، ج1، ص34

[4] – التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة بيروت، لبنان، دط، 1985، ص 259-260

[5] – الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص23

ثانياً: أسباب وضع النحو:

يعود وضع النحو إلى عدة بواعث أهمها:

1- الباعث الديني:

إن العرب لما أحسوا الخطر يحدق بأغلى ما يملكون وهو القرآن الكريم، وأن اللحن قد طاله؛ دعاهم ذلك إلى التفكير في وسيلة تضبط اللسان من الزيغ والانحراف والضلال[1].

وتمثل ذلك في وضع النحو العربي الذي نشأ لمقاومة الفساد اللغوي، ولهذا تلازم في دراسات تأريخ النحو ومباحث سرد تأريخ النشأة وسرد مظاهر اللحن التي ذكرها الرواد.

روايات بوادر اللحن:

ظهر اللحن* في كلام الموالي والمتعربين منذ أيام الرسول ﷺ، فقد لحن رجل في حضرته فقال: "أرشدوا أخاكم؛ فقد ضل"[2]. وقد كان أبو الصديق رضي الله عنه . "لأن أقرأ فأسقط أحب إليّ من أن أقرأ فألحن"[3].

وكلما تقدمنا مع الزمن اتسع شيوع اللحن عن الألسنة، ففي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فُتحت الدولتان فارس والروم وامتد سيل العجمة على بناء اللغة العربية حيث رأينا المصادر تثبت عددا من حوادث اللحن، منها ما تعلق بلحن القرآن الكريم. يُذكر أنه قدم أعرابي في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: من يقرئني شيئا مما أنزل على محمد ﷺ فأقرأه رجل سورة براءة بلحن في الآية من

---

[1] – ينظر: المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، دار الوعي، الرويبة، الجزائر، ط2، 2008، ص6.

* – مع أنه هناك مصادر تؤكد وقوع اللحن في العصر الجاهلي. ينظر: الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، دط، 1983، ص7. يقول علي أبو المكارم: "إن ظاهرة الإقواء التي قرر الرواة وجودها في العصر الجاهلي دليل لا يقبل الشك على أن الخطأ في ظاهرة التصرف الإعرابي قد وقع في العصر الجاهلي". الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، ص60.

[2] – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج2، ص8.

[3] – من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دط، دت، ص9.

قولـه تعـالى: ﴿ وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ فَإِن تُبۡتُمۡ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٣ ﴾ التوبة/ 3.

أقرأه إياها بكسر (**رَسُولِهِ**)، فقال الأعرابي: (إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه)[1].

فبلغ عمر بن الخطاب مقالة الأعرابي فدعاه، فقال: " ليس هكذا يا أعرابي" فقال : كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ التوبة/ 3.

بضم (رسوله)، فقال الأعرابي وأنا أبرأ ممن بريء الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ألا يقرأ القرآن إلا عالما باللغة[2].

فإذا بلغنا عهد علي بن أبي طالب (ت40هـ) –كرم الله وجهه– فقد ذكر أنه سمع أعرابيا يقرأ: لا يأكله إلا الخاطئين لقوله تعالى: ﴿ لَّا يَأۡكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡخَٰطِـُٔونَ ٣٧ ﴾ الحاقة/37.

وهناك روايات كثيرة لا يسعنا المقام لذكرها، ونقتصر على ذكر الرواية التي تكاد أن تكون المعلم المشهور في تاريخ النحو، وهي قصة بنت أبي الأسود الدؤلي: فقد دخل عليها أبوها في وقدة الحر بالبصرة فقالت له: "يا أبتي ما أشدُ الحر! رفعت (أشد) فظنها تسأله وتستفهم منه: أيُّ زمان الحر أشد؟ فقال لها شهر ناجر*، فقالت: يا أبي إنما أخبرتك ولم أسألك"[3].

---

1 – ينظر: السابق، ص9-10

2 – ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985، ص19

* – وكل شهر في صَمِيمِ الحَرِّ، فاسمه ناجِرٌ لأَن الإِبل تَنْجَرُ فيه أَي يَشتَدُّ عطشها حتى تَيْبَسَ جُلُودُها. وصَفَرٌ كان في الجاهلية يقال له ناجرٌ. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، مادة نجر، باب الراء، ج5، ص194.

3 – في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دط، 1994، ص8-9.

غير أن اللحن في صدر الإسلام كان نادرا، وبدأ يزداد شيوعه على الألسنة بتقدم الزمن خاصة بعد تعرّب شعوب الأقطار المفتوحة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية[1].

حتى إنه وصل شيوعه في العصر الأموي إلى قريحة البلغاء من الخلفاء والأمراء، كـ: (عبد الملك والحجاج)[2*].

2- الباعث القومي:

بعدما لحق النبي ﷺ الرفيق الأعلى وجد العرب أنفسهم وجها لوجه مع أمم ذات حضارات قديمة وثقافات ذات تنوع وعمق، مثل: الساسانية في العراق، وفارس والثقافة اليونانية والرومانية في الشام ومصر، ومع الثقافة الهندية من طريق تأثر الفرس بها، وكذا الثقافة السريانية والقبطية والنبطية واليهودية، ولذا كان على العرب أن يستندوا هم الآخرون إلى ثقافة تمكنهم من المثول أمام أمم خضعت لهم وأظهرت الاستعداد لاعتناق دينهم الذي يرمي لإخراج الناس من الظلمات إلى النور[3]. هذا بالإضافة إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازا شديدا، وهذا الاعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم[4].

3- الباعث السياسي:

ويتجلى ذلك بعد انقضاء عهد الخلفاء الراشدين، حيث أقام الأمويون ملكًا عضودًا، ولجأوا بالسياسة إلى التفرقة بين القبائل بالعصبية، فانقسم المسلمون إلى عرب ومولى، فأما العربي فعلى لسانه لغة القرآن ولغة الدولة، وهي عدة في يده للتفوق والتسلط، ومن ثم لم يكثر بين الموالي في العهد

1 – ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، دت، ص11.

* – مع أنة قد رُوِيَ ما يخالف ذلك في بعض الكتب الأخرى: أن أربعة لم يلحنوا في جد ولا هزل: الشعبي ت103هـ، وعبد الملك بن مروان ت86هـ، والحجاج بن يوسف ت95هـ، وابن القرية ت84هـ. الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، ص11.

2 – ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص9-10.

3 – ينظر: الأصول، (دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 2000، ص25.

4 – المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار الامل ، أربد، الأردن، ط3، 2001 ص12.

الأموي من وصل إلى مكان عالي في الدولة، ولعل اللغة كانت الحاجز الأول الذي يحول بين معظم الموالي وبين الوصول إلى هذه المناصب الرفيعة[1].

4- الباعث الاجتماعي:

يرجع هذا الباعث إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلا مستقيما وتتقن النطق بأساليبها نطقا سليما[2].

كل هذه الأوضاع والدوافع المتشابكة أدت بالإنسان العربي في تلك الفترة إلى التفكير في وضع قواعد وقوانين يضبط بها لسانه، عُرفت فيما بعد بالنحو.

ثالثاً: واضع النحو:

من خلال ما سبق تبين أن النحو وُضِعَ حرصًا على آيات الذكر الحكيم من التحريف بعد تفشي العجمة واللحن في الألسن بعد الفتوحات الإسلامية، وهذا يعني أن واضعه من رجالات عصر الإسلام، ولكن اختلف علماء اللغة المتقدمون منهم والمتأخرون في واضع النحو، فذهب المتقدمون* إلى أن واضع النحو أبو الأسود الدؤلي[3].

يقول ابن سلامة الجمحي في طبقات الشعراء: "وكان لأهل البصرة في العربية قدم بالنحو وبلغات العرب وبالغريب عناية، وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وانهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، ... وكان رجل أهل البصرة"[4].

---

[1] – ينظر: الأصول، تمام حسان، ص27.

[2] – المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص12.

* – المتقدمون هم: أبن سلام الجمحي في طبقات الشعراء، ابن قتيبة في المعارف، والزجاج في الأمالي، وأبو الطيب اللغوي في مراتب النحو، والسيراف في أخبار النحويين البصريين، وأبن النديم في الفهرست، والزبيدي في الطبقات.

[3] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص23.

[4] – طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح: طه أحمد غبراهيم، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، دط، 2001، ص29.

حيث يقول عنه أبو الطيب اللغوي (ت351هـ) في مراتب النحويين في حديثه عن واضع النحو: "وكان أول من رسمه ووضع منه شيئا جليلا"[1].

وذكر السيرافي (ت368هـ) كذلك فقال: "أول من وضع **العربية*** أبو الأسود الدؤلي"[2].

أما المتأخرون أمثال الأنباري في نزهة الألباء، والقفطي في أنباه الرواة فيذهبون إلى أن واضع النحو هو الإمام علي –كرم الله وجهه–[3].

حيث يقول القفطي: أن أول من وضع النحو هو الأمام علي–كرم الله وجهه–[4].

ونجد من العلماء من عزوه إلى ناصر بن عاصم أو إلى عبد الرحمان بن هرمز، ولكن عزوهم موضوع كما قال محمد الطنطاوي: "فهو بمعزل عن الاختيار والتأييد"[5].

أما المستشرقون ومن اقتفى أثرهم من علماء العصر الحديث فقد شككوا في نسبة وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي أو علي بن أبي طالب زعما منهم أن عصرهما – أبي الأسود الدؤلي وعلي كرم اله وجهه– لا يتواءم وهذه المصطلحات[6].

ومن هؤلاء نذكر أحمد أمين الذي أقر في كتابه ضحى الإسلام قائلا: "وكل هذا حديث خرافة، فزمن علي وأبي الأسود يأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية"[7].

---

[1] – مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد اللغوي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، دط، دت، ص8.

* – العربية: ويقصد بها النحو.

[2] – أخبار النحويين البصريين، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تح: طه محمد الزيني، و محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1955، ص13.

[3] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص 23.

[4] – إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1986، ج1، ص39.

[5] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص26.

[6] – ينظر: نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، طلال علامة، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان،ط1، 1991، ص7.

[7] – ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط7، دت، ج2، ص285.

ومن خلال اطلاعنا على كثير من الروايات عن واضع النحو وجدنا أن جمهور العلماء يقرون ويؤكدون أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي يُنسب إليه وضع النحو العربي.

يقول محمد الطنطاوي: "نشأ النحو أول مرة صغيرا شأن كل كائن، فوضع أبو الأسود منه ما أدركه عقله، ونفذ إليه تفكيره، ثم أقره الإمام علي ما وضعه، وأشار عليه أن يقتفيه ... وكانت هذه النهضة الميمونة بالبصرة التي كان في أهلها ميل بالطبيعة إلى الاستفادة من هذا الفن اتقاء لوباء اللحن الزاري بصاحبه، وبخاصة الموالي الذين كانوا أحوج الناس حين ذالك إلى تلقي هذا العلم رغبة منهم في تقويم لسانهم وتخليصه من رطانة العجمة، وحبا في معرفة لغة الدين الذي اعتنقوه، وطمعا في رفع قدرهم عند العرب"[1].

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص34.

رابعاً: مراحل وأطوار النحو العربي:

1- طور الوضع والتأسيس (بصري):

تبدأ هذه المرحلة بأبي الأسود الدؤلي (ت69هـ)، وتمتد إلى عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175)، وقد استأثرت بهذه المرحلة مدينة البصرة دون الكوفة، وذلك لانشغال الكوفة بالقرآن ورواية الأشعار والأخبار[1]، والنوادر، فكانت مدة هذه المرحلة زهاء قرن اشتغل فيه طبقتان من البصريين بعد أبي الأسود الدؤلي حتى تأصلت من النحو أصول كثيرة وعُرفت بعض أبوابه[2].

الطبقة الأولى: ومن أعلامها نصر بن عاصم (ت89هـ)، وعبد الرحمان بن هرمز (ت117هـ)، وعنبسة الفيل (ت100هـ)[3]، وميمون الأقرن[4]. وما تكون من النحو في هذه الطبقة كان شبه الرواية للمسموع، فلم تقو حركة التصنيف بينهم، ولم يؤثر عنهم إلا بعض النتف في مواضع متفرقة من الفن لم تبلغ حد الكتب المنظمة[5]. فيعد أفرادها امتداد لشيخهم أبي الأسود الدؤلي الذي أبتدع نقط الإعراب، وعُد هذا الأخير –التنقيط- الخطوة الأولى في التفكير النحوي[6]، وذلك من خلال ابتكار نصر بن عاصم ويحي بن يعمر نقط الحروف أفرادا وأزواجا لتمييز الحروف المتشابهة كالباء والياء والنون[7].

الطبقة الثانية: وقد كانت أوفر من الطبقة الأولى حظا في هذا الشأن، إذ وطأت لها الطبقة الأولى سبيله، فازدادت المباحث لديها، وأضافت كثيرا من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينها،

---

[1] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، دار المعارف الأسكندرية، مصر، دط، 1993، ص71.

[2] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص36.

[3] – ينظر: أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله السيرافي، ص5.

[4] – ينظر: ينظر: مراتب النحويين، أبو الطيب الغوي، ص11.

[5] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص38.

[6] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، الأدرن، ط3، 2001، ص52.

[7] – ينظر: من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، ص35.

فجدّت في تتبع النصوص واستخراج الضوابط ما هيأ لها وقتها، واستطاعت التصنيف فدوّنت فيه بعض الكتب مفيدة، وكان من أعلام هذه الطبقة:

01): **عبد الله بن إسحاق الحضرمي**[1]. أخذ عن يحي بن يعمر ونصر بن عاصم[2]، وهو أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل[3]، وهو شديد التجريد للقياس[4]، حيث يقول عنه ابن سلام الجمحي في الطبقات: "سمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه، قال: هو والنحو سواء وهو الغاية"[5]، وكان يطعن في الشعر ويكثر الرد على الفرزدق. فيذكر ابن سلام أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديح يزيد بن عبد الملك.

مستقبلين شمال الشأم تضربنا *** بحاصب كنديب القطن منثور

على عمائمنا تلقى وأرحلنا *** على زواحف تزجى مخّها ريرِ

قال ابن أبي إسحاق: أسأت إنما هي ريـرُ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع[6].

فالقياس الذي يعلمه ابن أبي إسحاق من كلام العرب الفصيح المطرد أن ترفع كلمة ريرُ لأن ما قبلها مبتدأ مرفوع يحتاج إلى خبر مرفوع يكمل معناه. والجر هنا لا معنى له ولا يصح لعدم وجود كلمة مجرورة قبلها يصح أن تكون تابعة لها، فقياس ابن أبي إسحاق هو حمل العبارة أو الظاهرة على المطرد الكثير في لسان العرب، وما خالفه فهو خطأ.

ويتضح قياسه أيضا في تخطئة للفرزدق في هجائه إياه، بقوله:

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص38.

[2] – تاريخ النحو، علي النجدي ناصيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت، ص15.

[3] – طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط3، دت، ص31.

[4] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص26.

[5] – طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ص30.

[6] – نفسه، ص31.

فلو كان عبد الله مولى هجوته *** ولكن عبد الله مولى مواليا

الذي ما كاد ابن أبس إسحاق يسمعه حتى قال له: أخطأت إنما هو مولى موالٍ[1].

وغيرها من المواقف التي خطأ فيها الفرزدق والتي لا يسع المقام لذكرها.

ولم يقتصر توجيه ابن أبي إسحاق في التصحيح على الشعر المخالف للقياس، وإنما نبه إلى وقوع مثل هذا الخروج عن القياس الذي يفسد المعنى في قراءات القرآن الكريم المخالفة لما هو مجمع عليه[2].

وكذلك في موقف آخر مع ابن سيرين.

ذكر ابن سيرين قوله تعالى:﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ فاطر /28.

برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء، فقال: ابن أبي إسحاق كفرت يا أبا بكر، بعيبك على هؤلاء الذين يقيمون كتاب الله، فقال ابن سيرين: إن كنتُ أخطأتُ فأنا أستغفر الله[3].

كما كثرت في عهده المناظرات النحوية كالتي جرت بينه وبين أبي عمرو بن العلا حيث قال: أبو عمرو في شأنه "ما ناظرني أحد إلا غلبته وقطعته إلا ابن أبي إسحاق فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمزة فقطعني، فجعلت إقبالي على الهمزة حتى ما كنت دونه"[4].

[1] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص53-54.

[2] – نفسه، ص55.

[3] – ينظر: اِنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1982، ج2، ص107.

[4] – مجالس العلماء، أبي القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ص185.

وبهذا يعد عبد الله بن أبي إسحاق صاحب أول مصنف في الدراسات النحوية واللغوية في هذه الفترة، بتأليفه كتاب الهمزة[1]

قال في شأنه السيوطي: "وتكلم في الهمزة حتى عمل فيها كتابا مما أملاه"[2].

كما أورد له سيبويه عددا من الآراء النحوية في "الكتاب"، ولابن أبي إسحاق آراء أخرى في التصريف والأصوات، وله قراءات خاصة خالف فيها إجماع القراء[3]. واختلف في تاريخ وفاته، منهم من ذكر أنه توفي سنة 117هـ[4]، ومنهم من قال توفي سنة 127هـ على الأرجح[5].

02): **أبو عمرو بن العلا**: هو زيان بن العلا بن عمار المازني المتوفى سنة 154هـ أحد القراء السبع المشهورين، وهو العربي الوحيد فيهم، بصري ثقة، ... لم يكن أبو عمر مثل سابقيه في الطعن على العرب، وإنما كان يهتم بالكلمة التي سمعها من أعربي[6]. أخد عن عبد الله بن أبي إسحاق، ويحيى بن يعمر، وقرا عن أنس بن مالك والحسن البصري[7]

يقول السيوطي: قال الخليل: فكان عبد الله يُقدّمُ عن أبي عمرو في النحو، وأبو عمرو يُقدّمُ عليه في اللغة، وكان أبو عمرو سيد الناس وأعلمهم بالعربية والشعر ومذاهب العرب[8].

إذا يتضح من خلال ما ذكرناه عن هذه المرحلة أن الطبقة الأولى التي نشأ على يديها النحو تناولت فقط بعض المسائل اللغوية والإعراب والإقراء، فهي لا تتعدى ملحوظات ذهنية مبينة على السليقة، حيث اقتصر اهتمامهم على محاربة اللحن وبخاصة في القرآن الكريم، وتجلى ذلك في اختراع

[1] – ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1993، ص116.
[2] – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، 2002، ج2، ص398.
[3] – المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص55-56.
[4] – إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، ص107.
[5] – المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص53.
[6] – نفسه، ص59.
[7] – تاريخ النحو، علي النجدي ناصيف، ص15.
[8] – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، ص398-399.

نقط الإعراب، ومحاربة التصحيف بابتكار نقط الإعجام، حيث يقول محمد الطنطاوي: "ويغلب على الظن أن ما تَكَوّنَ من نحو في هذه الطبقة –فضلا عن قلته– كان يشبه الرواية للمسموع، فلم تثبت بينهم فكرة القياس، ولم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطاء إلى إحداث ثغرة خلاف بينهم لقرب عهد القوم بسلامة السليقة،كذلك لم تقو حركة التصنيف بينهم، فلم يؤثر عنهم إلا بعض النتف في مواضع متفرقة من الفن لم تبلغ حد الكتب المنظمة"[1].

03) **عيسى بن عمر**: بصري ثقة من أشهر تلاميذ ابن أبي إسحاق من طبقة أبي عمرو ابن العلا توفي سنة 149هـ، كان حافظا لغريب للقرآن ولغريب كلام العرب[2].

يقول الزبيدي في طبقاته: "وكان بن عمر صاحب تقعير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته، وقال كذلك: وكان يطعن على العرب. قال عيسى بن عمر: أساء النابغة في قوله:

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ *** من الرقش في أنيابها السمُ ناقع

ويقول : وجهه أن يكون السم ناقعا[3]، أي بالنصب، وصنف كتابين في النحو سمي أحدهما "الجامع" والآخر "الإكمال"، وفيهما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي:

ذهب النحو جميعا كله *** غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع *** فهما للناس شمس وقمر

يقول ابن الأنباري عن هذين الكتابين: لم نراهما ولم نرى من رآهما[4].

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص38.

[2] – نفسه، ص56.

[3] – ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، مصر، ط2، دت، ص41.

[4] – ينظر: نزهة اللباء في طبقات الأدباء، أبي بكر كمال الدين بن الأنباري، ص29–30.

منهج الطبقة الثانية وأثره في النحو:

ويتجلي هذا المنهج في النقاط الآتية:

01- نهجت هذه الطبقة منهج الاستنباط واستعمال القياس، فوضعت كثيرا من أصول النحو ومسائله[1] فقد ظهرت عندها بعض القواعد والأسس، ومنها فكرة القياس والسماع، وكان السبّاقُ إلى فكرة القياس عبد الله بن إسحاق الحضرمي، ولفكرة السماع عمرو بن العلا، حيث قال: عنهما ابن السلام الجمحي في معرض المقارنة بينهما، "وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغتهم[2].

02- اقتصرت مباحثهم –غالبا- على البحث في أواخر الكلمات، لأنها هي التي انتشر وشاع فيها اللحن كما سبق.

03- دوّن أصحابُ هذه الطبقة مباحثهم في مؤلفات.

04- امتزجت مباحث النحو فيها بمباحث اللغة والأدب وغيرها من فروع اللغة.

05- عن علماء هذه الطبقة تلقى رؤساء أهل الكوفة النحو، فلقد ذهب أبو جعفر الرؤاسي (ت185هـ) إلى البصرة فأخذ عن عيسى بن عمر وأبي عمر بن العلا، ثم رجع إلى الكوفة فنشر علمه هناك، كما أخذ عنهم الكسائي(ت189هـ) الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لمدرسة الكوفة بعد أن تعلم النحو عن علماء البصرة كالخليل بن أحمد، ويوسف بن حبيب، وغيرهما[3].

[1] – الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، د ط، 1983م، ص48.

[2] – طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ص30.

[3] – الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، ص48.

2- طور النمو والإبداع (بصري، كوفي):

بدأ هذا الطور من عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، وأبي جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي الكوفي إلى أول عصر المازني البصري وابن السكيت الكوفي.

فهذا الطور مبدأ الاشتراك بين البلدين في النهوض بهذا الفن والمنافسة في الظفر بشرفه[1]. حيث التقت الطبقة الثالثة البصرية بزعامة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت185هـ) بالطبقة الأولى من الكوفيين بزعامة أبي جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي المقرئ، والتقت الطبقة الرابعة من البصريين بزعامة أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت180هـ)، بالطبقة الثانية من الكوفيين بزعامة أبي الحسن على بن حمزة (ت189هـ)، والتقت الطبقة الخامسة من البصريين بزعامة الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، بالطبقة الثالثة من الكوفيين بزعامة أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت207هـ)[2].

ويقصد بالنحو في هذه المرحلة معناه العام الذي يشتمل مباحث الصرف، لأن مباحث رجال الطور الماضي كانت منصرفة حول أواخر الكلمات كما عُرف عنهم، بخلاف هذا الطور، قد اتجهت أنظارهم إلى مراعاة أحوال الأبنية أيضا، وقد تأخرت ملاحظتها لهذا الحين لقلة العثرات فيها، ولأن الخطأ فيها لا يُذهبُ المعنى المقصود للمتكلم كالخطأ في أواخر الكلمات، فمن هذا الحين ظهرت مباحث الصرف في طي كتب النحو وشغلت منها فراغا، وعمّ الأمرين اسم النحو، واستمر هذا الاندماج طويلا من الزمن إلى أن انفصلا في بعض كتب المتأخرين، لذا عَرّفَ بعضهم النحو بأنه علم يعرف به أحوال الكلم العربي إفرادا وتركيبا ليشمل الأمرين[3].

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص40.

[2] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص87.

[3] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص40-41.

وقد اتخذ علماء هذه المرحلة في مباحثهم النحوية سمتا آخر غير ما اتجهوا إليه في الماضي، فقد نبغ من علماء الطبقة الثالثة من مدرسة البصرة **أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي**، وهو سابق حلبة هذه الطبقة في استخراج مسائل النحو وتصحيح قياسه.

ولد الخليل بالبصرة ونشأ فيها، وأخذ النحو والقراءة والحديث عن أبي عمرو بن العلا، وعيسى بن عمرو، وسمع الفصيح وجمع الغريب حتى نبغ في اللغة نبوغا لا يعرفه التاريخ لغيره، فهو أول من ضبط اللغة وابتكر لغة المعاجم بوضع كتاب العين بطريقة فريدة لم يُسبق إليها جمعًا وترتيبًا، وهو أول من جمع أشتات المفردات اللغوية بقدر ما مكنته الظروف، وأول من رتبها في معجم مبتكرا طريقة ثالثة تقوم على أساس علمي وهي ترتيب الحروف بحسب مخارجها عند النطق، ولقد وضع لهذه الحروف الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح جدولا دقيقا، وقام بدراسة هذه الطريقة وأطلق عليها اسم "النظرية الخليلية الحديثة"، وبالإضافة إلى كتاب العين له مصنفات أخرى هي كتاب الإيقاع وكتاب الجمل وكتاب الشواهد وكتاب العروض[1].

كل ذلك كان مما أهل الخليل لاستنباط جملة من القواعد التي تحكم اللغة العربية في صياغة ألفاضها، وصياغة الجمل أو التعبيرات المركبة التي تؤدي إلى معنى ما، ويظهر ذلك جليا من آرائه المبسوطة في كتاب سيبويه الذي يُعد المصدر الأول في النحو العربي، والذي يعرف منه منهج الخليل بن أحمد، وقد قيل عن هذا الكتاب: إنه علم الخليل، أو إن كل ما فيه فهو عن الخليل[2].

والخليل وإن اشتهر وذاع صيته في تصحيح القياس وتعليل النحو واستنباط مسائلة إلا أنه لم يترك مؤلفا مشهورا. يظهر أنه وَجَهَ جهوده كلها إلى اللغة، وأثره في النحو يتجلى في ما نقله عنه بكل

[1] – ينظر: المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، ص37-39.

[2] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص90.

أمانة تلميذه سيبويه في كتابه[1]. توفى الخليل بالبصرة سنة سبعين ومائة[2]، وقالوا سنة خمس وسبعين ومائة[3].

وقد شارك من البصريين في هذه المرحلة أعلام كان لهم بعض الإضافات في البحث النحوي، أمثال يونس بن حبيب، وابن عبد الرحمان الظبي، أخذ عن أبي عمر بن العلا، وحماد بن سلمة إمام في النحو واللغة، له فيه قياس ومذاهب تروى عنه، سمع من العرب، أخذ عنه الكسائي والفراء، وروى عنه سيبويه فأكثر[4]؛ ويعد الشخصية الثانية في "الكتاب" بعد الخليل بن أحمد، حيث تردّد اسمه في الكتاب أكثر من ثمانين ومائة (180مرة)، وربما أورد له فصلا كاملا كما جاء في باب التصغير[5].

كما تعد آراءه النحوية نواة لظهور المدرسة الكوفية، فقد ذكرت المصادر أن له قياسا في النحو ومذاهب ينفرد بها، تأثر بها تلميذه الكسائي فنقلها إلى تلاميذه من نحاة الكوفة[6]. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة[7]. وقال ابن النديم: سنة ثلاثة وثمانين ومائة ... وله من الكتب معاني القرآن، وكتاب اللغات، وكتاب النوادر الكبير، وكتاب الأمثال، وكتاب النوادر الصغير[8].

ولقد عاصرهما الرؤاسي الكوفي شيخ الطبقة الأولى الكوفية، فإنه بعد اشتراكه معهما في التلقي عن الطبقة الثانية البصرية، يمّم الكوفة وألقى عصاه فيها، وقد ألفى عمه معاذ بن مسلم الهراء*، الذي

---

[1] – المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، ص39.

[2] – الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، تح: رضا تجدّد، دط، دت، ص48.

[3] – ينظر: طبقات النحويين اللغويين أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص51.

[4] – ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تح: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط1، 200، ص323-324.

[5] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص91.

[6] – نفسه، ص91.

[7] – البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، ص324.

[8] – الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص47-48.

* – توفي سنة تسعين ومائة، أو تسعة وثمانين مائة. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، ج5، ص221.

كان أقدم منه سنا، يزاول هذا العلم إلا أنه كُلِّفَ بالبحث عن الأبنية والتمارين إلى أن غلبت عليه الناحية الصرفية التي التَفَتَ إليها الكوفيون، واستنبطوا للصرف كثيرا من القواعد التي سبقوا بها البصريين حتى عدهم المؤرخون الواضعين للصرف[1].

تكون على يد الإمامين الخليل ومن معه من البصريين، والرؤاسي ومن معه من الكوفيين. بكل من البلدين مدرسة خاصة لها عَلم تنحاز إليه كل فرقة، وتتابعت الطبقات المتعاصرة من كلا البلدين[2].

البلدين[2].

وبرزت مجموعة متألقة كونت الطبقة الرابعة من نحاة البصرة بزعامة إمامهم سيبويه الذي يكنى أبي بشر، واسمه عمر بن عثمان بن قنبر، ... أخذ النحو عن الخليل وهو أستاذه، وعن يونس، وعيسى بن عمر، وغيرهم، وأخذ اللغات عن أبي الخطاب الأخفش وغيره[3]. وقد صرف هذا الشيخ الجليل جهده وأوقف حياته على النحو حتى يمكن أن نطلق عليه شهيد النحو، وكتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد، كان أول كتاب جامع للأصول العربية، وصار هذا المؤلف عمدة النحاة في كل عصر، فانبرى العلماء إلى قراءته وشرحه واختصاره[4]، وقد اختلف الرواة في تاريخ وفاة سيبويه، فقال ابن النديم سنة تسع وسبعين ومائة[5]، والأرجح أنه توفي وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، سنة ثمانين ومائة[6]

ولقد عاصرت هذه الطبقة من البصريين الطبقة الثانية من الكوفيين بزعامة علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي مولى بن أسد إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبع المشهورين، قال الخطيب البغدادي (ت463هـ): وتعلم النحو على كبر، وسببه قصة

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص43.

[2] – نفسه، ص43.

[3] – ينظر: الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص57.

[4] – المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، ص51.

[5] – الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص57.

[6] – طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص72. ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، ص224.

لحنه المشهورة، فلزم الهراء حتى أنفذ ما عنده. ثم خرج إلى البصرة ولقي الخليل وجلس في حلقته، وقال للخليل من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع؛ وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ، فقدم البصرة فوجد الخليل قد مات وفي موضعه يونس، فجرت بينهما مسائل أقر له فيها يونس، وصدره في موضعه؛ وفي هذا الشأن يقول ابن درستويه: كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقس عليه فأفسد بذلك النحو[1]. وقصة مناظرته مع سيبويه المشهورة والمعروفة بـ: (المسألة الزمبورية) قد أرست أصلا من أصول المدرسة الكوفية، وهو الأخذ باللغات الشاذة المخالفة للأقيسة البصرية من جهة، وللشائع المتداول على أفواه العرب من جهة ثانية[2]، صنف مختصرا في النحو...ومات بالرّيّ* هو ومحمد بن الحسن في يوم واحد، وكان خرجا مع الرشيد، فقال: دفنت الفقه والنحو في يوم واحد، وذلك سنة ثنتين -أو ثلاث وقيل تسع- وثمانين ومائة[3].

وكانت خاتمة هذه المرحلة من تاريخ النحو الطبقة الخامسة، والتي تزعمها **الأخفش الأوسط**، وهو أبو الحسن سعيد بن المسعدة المجاشعي، مولى مجاشع، أخذ النحو عن سيبويه، -وكان أكبر منه- وصحب الخليل، وكان معلما لولد الكسائي[4]، ويعد أبو الحسن الأخفش أقرب البصريين إلى الكوفيين، وكانوا يعظمونه، فكان الفراء يعده سيد أهل اللغة، وسيد أهل العربية، وقد اقتدى به الكوفيون في القياس على الشاذ والاعتداد بالقراءات الشاذة، كما اشتهر في الدرس النحوي بابتكار

[1] - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال اليدين عبد الرحمان السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979، ج2، ص162-164.

[2] - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص174.

* - الري: هي مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن، تقع قرب نيسابور وقزوين بإيران جنوب شرق طهران، ينظر: معجم البلدان، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، 1977، ج3، ص116.

[3] - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال اليدين عبد الرحمان السيوطي، ج2، ص164.

[4] - إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، ج2، ص36.

بعض التعريفات النحوية التي لم يسبق إليها[1]. مات الأخفش سنة إحدى عشرة ومائتين،...ويقال توفي سنة خمس عشرة ومائتين[2].

وقد عاصره الفراء زعيم الطبقة الثالثة من الكوفيين، فهو أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منصور الديدمي الفراء، وكان أبرع الكوفيين في علمهم[3]، حيث قيل للكسائي أي الرجلين أعلم بالنحو: الفراء أو الأحمر؟ فقال: الأحمر أحفظ وهذا أعلم بما يخرج من رأسه[4]، وكان الفراء يتعمد خلاف سيبويه، كما يقول أبو الطيب: وكان الفراء يخالف على الكسائي في كثير من مذاهبه، فأما على مذاهب سيبويه فإنه يتعمد خلافه؛ حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف، ومات الفراء في طريق مكة سنة سبع ومائتين[5]. وبهذا يعد الفراء والكسائي المؤسسان الحقيقيان للمدرسة الكوفية، فقد أخذا نحو البصرة وغيرا فيه ونهجا في دراسته نهجا مستقلا، مما يدل على أنهما كانا يقصدان قصدا إلى أن يكون لهما في النحو مدرسة يستقلان بها على الرغم من تلمذتهما على أيدي البصريين[6]، وقد كان أثر الفراء واضحا في هذه المدرسة. يقول عبد الله الخثران: "فأثره واضحا فيها أصولا وفروعا، كما هو واضح في وضع مصطلحاتها وتحديد مدلولاتها في كتابه "معاني القرآن": بحيث يمكن أن نقول: إن معظم مصطلحات النحو الكوفي التي نعدها مما يميزه عن النحو البصري هي من وضعه"[7].

[1] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص92.
[2] – إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، ج2، ص41.
[3] – طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد أبي الحسن الزبيدي، ص131.
[4] – مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص163.
[5] – مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد اللغوي، ص88.
[6] – ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص88.
[7] – نفسه، ص88-98.

منهج هذا الطور وأثره:

اتسعت المباحث في هذا الطور اتساعا يتطلبه الزمان وقانون الارتقاء، ويمكن تلخيص مميزات هذا الطور فيما يلي:

01) امتد البحث في هذا الطور إلى الصيغ والأبنية، كما اتسعت مباحث الإعراب وقطعت شوطا بعيدا، واندرجت مباحث الأبنية والصيغ في مباحث النحو، فكان علم النحو يعم الاثنين ولذا عُرّف في هذا الطور بأنه: علم يعرف به أحوال الكلمة العربية إفرادا وتركيبا.

02) استقل علم النحو بالمعنى السابق عن المباحث اللغوية الأخرى من أمثال علم اللغة والأدب والأخبار، وإن حرص بعض العلماء على أن يمزج في بعض مؤلفاته النحو باللغة والأدب والأخبار وما إلى ذلك، مثل ما في كتاب العين وبعض كتب المتأخرين كأمالي الزجاجي(ت339هـ) وابن الشجري (ت452هـ) والكامل للمبرد.

03) اشتدت المنافسة بين المدرستين (البصرة والكوفة)، واختلفت نزعة كل منهما عن الأخرى في وضع قواعدها ومقاييسها ومصادرها وتعليلاتها، وحرصت كل مدرسة على أن تفوز بالغلبة على الأخرى بشرف استكمال هذا العلم واكتمال فروعه، فنشبت بينهما نار العداوة وتجادلوا[1]. وظهر هذا التنافس والجدال على شكل مناظرات بين الكسائي والأصمعي، وبين الكسائي وسيبويه، وبين الكسائي واليزيدي وغيرهم[2].

04) كان للكوفيين فضل السبق في علم الصرف على يد أبي جعفر الرؤاسي، فقد عنوا بمسائله حتى فاقوا فيه البصريين...

[1] – الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، ص69.

[2] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص50.

05) كثرت في هذا الطور المؤلفات النحوية، إذ انتشرت حركة التأليف، ومن أشهر ما وصل إلينا منه كتاب "العين" للخليل و"الكتاب" لسيبويه، و"المقاييس" للأخفش الأوسط، و"الفيصل" للرؤاسي، و"المصادر" للكسائي، و"فعل وأفعل" و"معاني القرآن" للفراء[1].

3- طور النضج والكمال (بصري، كوفي):

تبدأ هذه المرحلة من أبي عثمان بكر بن محمد المازني (ت248هـ) إمام الطبقة السادسة البصرية، ومن أبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت246هـ) إمام الطبقة الرابعة الكوفية، وتنتهي بأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) إمام الطبقة السابعة البصرية، وأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب (ت291هـ) إمام الطبقة الخامسة الكوفية[2].

فأما الطبقة السادسة البصرية فإمامها المازني، وهو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس، ولد بالبصرة وتربى في بني مازن بن شيبان فنسب إليهم، وأخذ عن بني عبيدة وأبي زيد والأخفش وغيرهم، ... وما لبث أن صار عَلَمُ البصرة الخفاق، وقال الناس: لم يكن بعد سيبويه أعلم من المازني بالنحو ... والمازني على طول باعه أبى التصنيف في النحو إذ كان يقول الكلمة المتقدمة في كتاب سيبويه: "من أراد أن يصنف كتابا واسعا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي". نعم ألف كتابا في علل النحو وكتاب التصريف، وله كتب أخرى في غير النحو، توفي بالبصرة رحمه الله سنة 249هـ على الأشهر[3].

كما نذكر من أصحاب هذه الطبقة أبا عمرو صالح بن إسحاق الجرمي (ت225هـ)، وأبا محمد عبد الله التوزي (ت238هـ)، وأبا حاتم سهل بن محمد الساجستاني (ت250هـ)، وأبا الفضل

[1] - الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، ص80.
[2] - مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص111.
[3] - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص110-111.

العباس بن الفرج الملقب بالرياشي (ت258هـ)[1]، وتُعاصر هذه الطبقة الطبقة الرابعة الكوفية التي كان إمامها أبو يوسف يعقوب بن السكيت والذي كان من أكابر أهل اللغة، وكان مؤدب ولد جعفر المتوكل على الله ... توفي يعقوب سنة ثلاث وأربعين ومائتين، ... وقيل سنة ست وأربعين ومائتين، وكان ذلك في خلافة المتوكل[2].

ومن أصحاب هذه الطبقة أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير (ت231هـ)، وأبو عبد الله بن أحمد بن عبد الله الطوال (ت243هـ)[3].

وتنتهي هذه المرحلة بالطبقة السابعة البصرية والتي يتزعمها المبرد وهو أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، وهو أول من انتقل من البصريين إلى بغداد واستوطنها، وأول من تشاجر معه الكوفيون ونقدهم نقدا صريحا، وكون ببغداد حلقة عليمة انتقل إليها جماعة من طلبة العلم، وكان بينه وبين ثعلب مناظرات[4]، ومن مؤلفاته المقتضب، وإعراب القرآن، والكامل في فنون اللغة والأدب والنحو، ومن أرائه في النحو: أن المصدر المؤول من أن ومعموليها بعد لو يعرب فاعلا لثبت محذوفا[5].

وتعاصر الطبقة السابعة البصرية الطبقة الرابعة الكوفية التي يتزعمها أبو العباس أحمد بن يحي المعروف بثعلب، أخذ عن محمد بن سلام المحي، ومحمد بن زياد الأعرابي وغيرهما، ودرس كتب الكسائي والفراء، وقرأ كتاب سيبويه على نفسه، وهو من أئمة الكوفيين في النحو، مات سنة 291هـ، ومن كتبه: "اختلاف النحويين"، و"معاني القرآن"، و"ما ينصرف وما لا ينصرف".

[1] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص11.

[2] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص138-140.

[3] – ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص12.

[4] – ينظر: المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، ص89.

[5] – تاريخ النحو، علي النجدي ناصيف، ص27.

ومن أرائه: أنه إذا سُمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء، فإن كان ثلاثيا منع من الصرف سواء أكان محرك الوسط كـ: فَخِذ أم ساكنه كـ :حَرْبٌ[1].

الجهود الإبداعية في النحو لهذه المرحلة

01) استقلالية علم التصريف عن علم النحو في التأليف:

ذكر السيوطي أن أول من وضع علم التصريف هو شيخ النحو الكوفي معاذ بن مسلم الهراء، حيث يقول في حديثه: "ومن هنا لمحت أن أول من وضع التصريف معاذ هذا"[2]، على حين يذكر بروكل مان في تاريخ الأدب، أن أول من وضع التصريف هو معاصره الهراء وابن أخيه محمد بن حسن بن أبي سارة المعروف بأبي جعفر الرؤاسي (ت190هـ)؛ لأن المصادر تذكر أنه ألف كتابا في التصغير[3].

ويقول عبد الله الخثران: "ولكن الصحيح أن نشأة علم التصريف كانت مصاحبة لنشأة النحو بعامة"[4]، ويستدل على ذلك بأن الأخطاء التي دعت إلى التفكير في نشأة النحو كانت أخطاء في التركيب وفي البنية، ومن ذلك ما رواه الجاحظ (ت255هـ) من أن أول لحن سُمع في البادية (هذه عصاتي) بدلا من (هذه عصاي).

ولما بدأ التأليف في النحو ظلت المباحث التصريفية مندرجة في علم النحو، ثم بدأ التفكير في التأليف في بعض الجزيئات في علم التصريف، فذكرت لنا بعض المصادر بعض هذه المؤلفات، ومن ذلك كتاب "التصغير" المنسوب لأبي جعفر الرؤاسي (ت190هـ)، وكتاب "المصادر" المنسوب إلى الكسائي (ت189هـ)، وكتاب "التأنيث والتذكير" وكتاب" الممدود والمقصور" أبي زكريا يحي بن زياد

[1] – السابق، ص30.

[2] – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال اليدين عبد الرحمان السيوطي، ج2، ص291.

[3] – ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص112.

[4] – نفسه، ص113.

الفراء (ت207هـ) وغيره، وجل هذه الكتب لم تصل إلينا وهي بحوث في مسائل جزئية، لم تتعرض لكليات التصريف في مصنف مستقل إلى أن جاء أبو عثمان المازني(ت248هـ) إمام الطبقة السادسة من البصريين، ففصل مباحث التصريف في مصنف مستقل وهو كتاب "التصريف" حيث يعد أول مصنف في التصريف وصل إلينا[1].

يقول صاحب كتاب "مفتاح السعادة": "أن أول من دون علم الصرف أبو عثمان بكر بن حبيب المازني، وكان قبل ذلك مندرجا في علم النحو"[2]، والأمر نفسه ذكره أيضا صاحب كتاب "كشف الظنون" (حاجي خليفة)، حيث عُدّ كتاب "التصريف" لأبي عثمان المازني أول مصنف في التصريف[3].

02) محاولة صياغة المادة النحوية صياغة جديدة.

يعد المبرد أول شخصية نحوية بعد سيبويه تصدت للمادة النحوية ولتناولها بالشمول وصياغتها وترتيبها في منهج يختلف عن منهج سيبويه، فقد حاول ذلك في كتابه المقتضب وغيره، رغم تبعيته لسيبويه وتأثره به في شواهده وقواعده[4]، وقد تجلت إضافاته في الدرس النحوي فيما يلي:

أ)- محاولته استخلاص القاعدة والتركيز عليها وإبراز كيانها بعد إزالة كل ما يحجبها من أغلفة وأستار في ثنايا المادة اللغوية التي كانت تغرقها وتمسك بتلابيبها لدى سيبويه.

ب)- تصنيف المعاني المماثلة في ذهن المتكلم وتصوراته واضعا الصيغ اللغوية المعبرة عن هذه المعاني في الدرجة الثانية، يقول حسن عون: "وكثيرا ما نقرأ في كتاب المبرد هذه العبارة: (أعلم أنك إذا أردت

[1] - ينظر: السابق، ص115.

[2] - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى (بطاش كبرى زاده)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ج1، ص128.

[3] - ينظر: كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة)، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1، ص412.

[4] - مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص117.

كذا كان الأمر كذا، أو عبارات أخرى بنفس المعنى)، وهذا ما يخالف منهج سيبويه الذي كان يترك أمر المعنى، وأمر الحكم النحوي في أغلب الأحيان إلى عملية الاستنباط والاستنتاج.

ج)- ظهور بواكير المصطلحات النحوية المصقولة والصياغات العلمية المتطورة[1]. ومن ذلك نذكر على سبيل المثال -لا على سبيل الحصر- مصطلح (المفعول فيه) الذي عبر به المبرد عن (الظرف)، والذي كان يعبر عنه سيبويه بمصطلح (الموقوع فيه)، أو (المكون فيه)، حيث يقول المبرد: " فإذا قال قائل: فما بالك تقدم الظروف وهي مفعول فيها والعامل معنى الفعل..."[2].

د)- كما حاول أن يكمل ما فات سيبويه من التعريفات والحدود، فمثلا عرف الاسم الذي لم يعرفه سيبويه فقال: "فأما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمر، وما أشبه ذلك.

هـ)- كما توصل إلى بعض الأسس والقواعد في القياس والتقعيد، ونذكر منها ما يأتي:

- إن الرواية التي توافق القياس مقبولة، وأما التي تخالفه فلا يؤخذ بها، حيث أنكر على سيبويه أن يجيز إسقاط الفاء الرابطة لجواب الشرط في ضرورة الشعر منكرا عليه الاحتجاج بقول عبد الرحمان بن حسان.

من يفعل الحسنات الله يشكرها *** والشر بالشر عن الله مثلان

وتمسك بما رواه الأصمعي: من يفعل الخير فالرحمان يشكره[3].

[1] - ينظر: تطور الدرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، دط، دت، ص68.

[2] - المقتضب، أبي عباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الأهرام التجارية، قليوب، مصر، ط2، 1979، ج4، ص171.

[3] - ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص120-121.

- ومن القواعد التي توصل إليها قوله: "أذا أختلف الإعراب في القرآن عن السبع لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجنا إلى كلام الناس فضلت الأقوى"[1].

وهذا ما جعل العلماء يُشيِدون به، قال بن جني: "فقد قال به رجل يعد جبل في العلم إليه أفضت مقالات أصحابنا (أهل البصرة)، وهو الذي نقلها وقررها وأجرة الفروع والعلل والمقاييس عليها"[2].

[1] – المقتضب، أبو عباس محمد بن يزيد المبرد، ج1، ص122.

[2] – سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني، تح: حسن هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ص129–130.

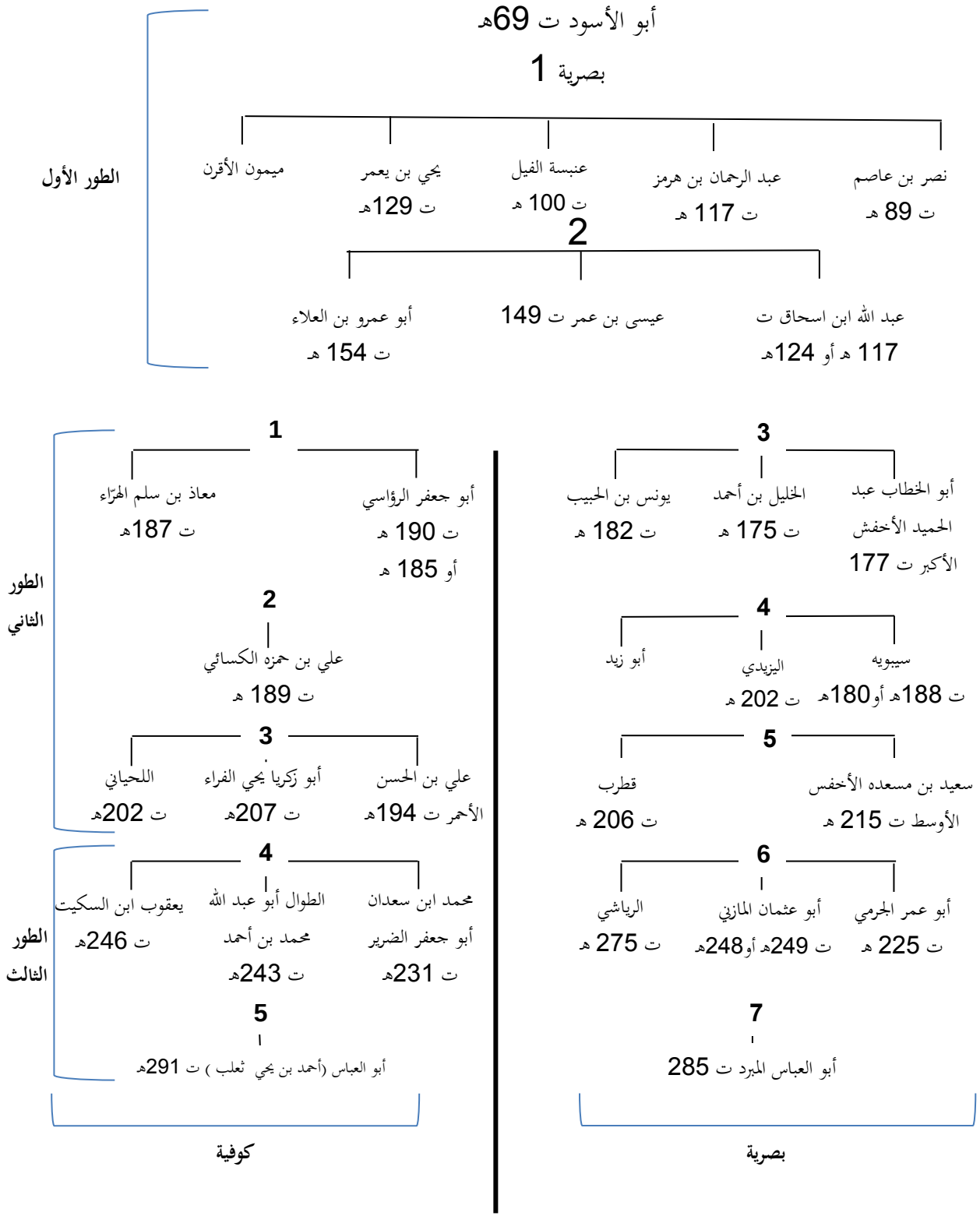

جدول مبين لطبقات الفريقين[1]

[1] – بنظرة نشأة النحو، محمد الطنطاوي، ص 69.

منشأ الخلاف بين البصريين والكوفيين:

الخصائص المذهبية، (الميزات الفارقة):

نشأ النحو في البصرة وأقبل علمائها عليه يتدارسونه طبقة بعد طبقة، ويضيفون إلى ما بين أيديهم منه كل ما عسى أن يفتح الله عليهم به[1]، أما الكوفة فكانت بيئة إقراء وحديث، وكان نحاتها قراء أو معنيين بالقراءات، وكان الكسائي أحد القراء السبع وهذا مما أدي بنحاتها للالتزام بمنهج القراء والأخذ به، أما البصرة فكانت موئل لتلاقح الثقافات المختلفة، وقد شاعت فيها الفلسفة والمذاهب الكلامية، وكان لذلك أثره فيما أخذ به رجال النحو من المذاهب فيما بعد. ومن هنا كان للبصريين مذهبهم الذي اتسم بخصائص تميزت عما اتسم به مذهب الكوفيين نجملها على الوجه الآتي:

أ)- أصول البحث[2]:

أولا: المادة العليمة: اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان، ولذا اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها القبائل المقطوع بعراقتها في العربية، والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية، فاختاروا من العرب قيس وتميم وأسد، فاخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة والإعراب والتصريف، ثم اخذوا من هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يأخذوا عن حضري ولا من سكان البراري ممن كان يجاور الأمم الأخرى،...

أما الكوفيون فقد قبلوا كل مسموع، فأخذوا عن أهل الحضر ممن جاور المتحضرين من الأعراب، فلم يبالغوا في التحري والتنقيب حتى قيل إنهم أفسدوا النحو لأخذهم عمن فسدت لغتهم[3].

---

[1] - تاريخ النحو، علي النجدي ناصيف، ص31.

[2] - ينظر: تأريخ العربية، رشيد عبد الرحمان العبيدي وآخرون، ص13.

[3] - الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، ص26.

ثانيا: اختيار سلامة المأخوذ عنه: كان البصريون يختبرون سلامة لغة من يشكون في أمره ممن سبق من القبائل الفصيحة، وما كان الكوفيون كذلك، ومن ذلك ما يحكى بأن أبا عمر بن العلا استضعف فصاحته أعرابي يسمى أبا خيرة[1]، فلمّا سأله فقال: كيف تقول؟: استأصل الله عراقتهم، نصب أبو خيرة التاء من "**عراقتَهم**" فقال له أبو عمر هيهات أبا خيرة لان جلدك[2].

ثالثا: التأكد من الثقات في صحة المروي: كان البصريون يتحرون في الأخذ عن الرواة، فلا يأخذون إلا برواية الثقات الذين سمعوا اللغة عن الفصحاء عن طريق الحَفَظَة، والأثبات الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائليها منسوبه إليهم، أما الكوفيون فقد تساهلوا في التثبت من صحة المسموع، وأمانة راويه وسلامة قائله، فأخذوا عن حماد الراوية (ت155هـ)، وخلف الأحمر (ت180هـ)، وكلاهما متهم في روايته يسمع الشعر وينسبه إلى غيره من الأقحاح[3].

رابعا: عني البصريون والكوفيون بالقياس غير أن البصريين يقيسون على الشائع من كلام العرب، على حين كان الكوفيون يقيسون على القليل والنادر والمفاريد، وهم لا يتحرجون أن يكسروا القاعدة، أو يوسعوا دائرتها، فهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، وبوبوا عليه بخلاف البصريين.

لقد اتفق جمهور المحدثين على أن مذهب البصريين أساسه القياس، ومذهب الكوفيين أساسه السماع، وأن الكوفيين والبصريين جمعا يقيسون، غير أن الكوفيين أوسع قياسا[4].

خامسا: ميل البصريين وخاصة المتأخرين إلى التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وإيغالهم في التعليل، تأثرا بالمنطق وعلم الكلام، وتحكيما للمقاييس العقلية.

---

[1] – السابق، ص26.

[2] – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ص384.

[3] – الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، ص27.

[4] – ينظر: تأريخ العربية، رشيد عبد الرحمان العبيدي وآخرون، ص14.

أما الكوفيون فكانوا يعتمدون الرواية، ويقتدون بالشواهد حجة ودليلا على ما يقولون على أنه يجمل بنا ألا نغالي في هذا كثيرا، فما فتئ النحاة الكوفيون يعللون كما يعلل البصريون حتى آل الأمر بتلاميذ ثعلب إلى أن يجاروا البصريين أو يجاوزوهم أحيانا، أما أوائل الكوفيين كالكسائي والفراء، فكان اعتمادهم على النقل أبين من صيرورتهم إلى التعليل في تقرير مسائل النحو.

سادسا: وقف البصريون بحذر شديد من القراءات واطعنوا في عدد منها ، أم الكوفيون فكانوا يستشهدون بالقراءات وينزلونها مكانا عاليا في درس النحو إلا نُدورا[1].

ب)– المصطلح:

وإذا صاغ لنا أن نعد الاختلاف في أسلوب الدرس فاصلا مهما بين الدارسين البصريين والكوفيين، فينبغي ألا نُغفل اختلافهم في المصطلح النحوي لاختلافهم في الدلالة الخاصة للمصطلح والحدود والتعريفات، فتلك تُنبئ عن تأثر هاتيك المصطلحات بالثقافة الغوية أو العقلية التي أخذ بها الدارسون السالكون سبيل البصريين أو الكوفيين، ومن ثمت كان جل المصطلحات التي ترددت في كتب البصريين الأوائل خاصة ما نجده في كتاب سيبويه، فلقد وجدت سبيلها إلى التالين من الآخذين بالمذهب البصري، وما نجده في كتب الفراء نجده أيضا في كتب الذين نهجوا نهجا كوفيا[2].

يقول (جوتولد فايل): وكثيرا ما استعمل الفراء اصطلاحات تخالف المصطلحات المشهورة عند علماء النحو، الذين يمثلون هذا العلم، وفي المواضع التي لم تكف فيها المصطلحات القديمة استعمل الفراء اصطلاحات جديدة وصَلنَا جانب منها فيما بعد على أنه اصطلاحات الكوفيين[3].

[1] – ينظر: السابق، ص14–15.

[2] – تأريخ العربية، رشيد عبد الرحمان العبيدي وآخرون، ص16.

[3] – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1958، ص353.

جدول يبين بعض المصطلحات البصرية وما يقابلها من المصطلح الكوفي[1]:

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
البدل	الترجمة
التمييز	التفسير
ضمير الفصل	العماد
الضمير	المكنّى
ما ينصرف وما لا ينصرف	ما يجري وما لا يجري
الظرف	المحل
اسم الفاعل	الفعل الدائم
الحرف	الأداة
النفي	الجحد
العطف	النسق
لا النافية للجنس	لا التبرئة
الجر	الخفض

[1] – ينظر: المصطلح النحو، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض أحمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، دط، 1981، ص185-189.

ومن خلال هذه المقارنة بين الخصائص المذهبية للمدرستين نخلص إلى أن ما يمتاز به المذهب البصري هو تحكيم المقاييس النحوية ، وكذا الاعتداد بالعقل في الظاهرة اللغوية، وظاهرة تخطئة العرب في لغتهم وكثرة التأويل والتقدير، والضبط والدقة.

أما ما يمتاز به المذهب الكوفي، فهو احترامهم للمسموع عن العرب والتوسع في القياس والبعد عن التأويل والتقدير والأحكام القليلة، ومن هذا يتضح أن المذهب الكوفي قائم على مخالفة المذهب البصري.

4- طور الترجيح (طور المذهب البغدادي):

بدأ هذا الدور في أوائل القرن الرابع الهجري، وقد اختلفت مشارب علماء هذا الدور تبعا لمن تتلمذوا عليه، فمنهم من أخد عن البصريين، فغلبت عليه النزعة البصرية ، ومنهم من أخذ عن الكوفيين، فغلبت عليهم النزعة الكوفية، ومنهم من أخد عن المذهبين، ونظر إلى العلم نظرة خاصة متجردة من العصبية[1].

وهذا الطور هو موضوع بحثنا هذا الذي سنحاول أن نتطرق إلى عناصره بشيء من التفصيل .

[1] – الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، ص87.

الفصل الأول: النحو البغدادي

– تمهيد

أولاً: دوافع نشأة النحو البغدادي

ثانياً: طبيعة النحو البغدادي

ثالثاً: أطوار النحو البغدادي

رابعاً: آراء القدامى والمحدثين حول وجود المدرسة البغدادية

خامساً: مصادر النحو البغدادي

سادساً: خصائص النحو البغدادي

تمهيد:

روى البغدادي أن أصل كلمة بغداد أعجمي، ويزعم بعض الأعاجم أن تفسيرها بالعربية: (بستان ورجل)، (بغ) تعني بستان، و(داد) تعني رجل، وبعضهم يقول: (بغ) تغني صنم، و(داد) تعني عطية، ومن العرب من ينطقها بالنون فيقول: بغدان، وبعضهم يقول: بغداد (بالدال)[1]، وأول من مصّرها وجعلها مدينة (المنصور بالله أبو جعفر ثاني الخلفاء) –المتوفى سنة ثمانية وخميسن ومائة للهجرة–[2]. وانتقل إليها من الهاشمية ، وهي مدينة كان قد إخطتّها أخوه أبو العباس السفاح قرب لكوفة، وسرّع في عمارتها سنة خمس وأربعين ومائة للهجرة، ونزلها سنة تسع وأربعين ومائة للهجرة[3].

وكان موضع بغداد قبل أن يبني المنصور فيها مدينته مثل أرض السواد، تمسح ويؤخذ عنها الخراج، وهي أرض وقف* وقفها عمر بن الخطاب، وبقيت كذلك إلى أن قدمها أبو جعفر المنصور[4].

بنيت بغداد على أثار قرى قديمة، وكانت الهجرة إليها متوالية متتابعة من مدن العراق كالكوفة والبصرة، ووسط الجزيرة، عدا من اصطحبهم أبو جعفر المنصور من رجال الدولة، وبهذا اختلط السكان وتقاربوا وامتزجت حضارتهم وثقافاتهم وطبائعهم التي تكونت منها حضارة بغداد[5]. هذه المدينة التي سطعت شمسها وتلألأت في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ونشأة فيها حضارة يخلب نورها الألباب ويشع في شتى الأرجاء، فتسلطت الأنظار عليها وتجمعت الأفئدة حولها، وتقاطرت الركبان عليها من أقصى أقطار الدولة الإسلامية، وصارت تزود هذه الأقطار بعلماء أفذاذا في مختلف

[1] – ينظر: تاريخ مدينة السلام، الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص366.

[2] – ينظر: مروج الذهب ومعادن الجوهر، أبو الحسن بن علي المسعودي، المكتبة العصرية، صيدة، بيروت، ط1، 2005، ج3، ص234.

[3] – ينظر: معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، دط، 1977، ج1، ص457.

* – الوقف: كل شيء وقفه صاحبه وقفاً، محرم لا يباع ولا يورث من نخل أو كرم أو غيرها كأرض أو مستغلّ، ينظر تاج العروس من جوهر القاموس، مرتضى الحسيني الزبيدي، تح: الترزي وآخرون، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1975، ج15، ص522.

[4] – الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث هجري، أحمد عبد الستار الجيواري، المجمع العملي العراقي، بغداد، ط2ن 1991، ص30.

[5] – المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص194.

أنواع المعارف، حتى طغت شهرتها المعرفية على مدينتي البصرة والكوفة اللتين تضاءلت مكانتهما بظهورها وانكمشت[1].

دواعي ودوافع ظهور النحو في بغداد:

قد كان السبب الرئيسي لظهور النحو البغدادي هو:

– إلتقاء المذهبين:

كان أول لقاء بين المبرد وأصحاب ثعلب في مسجد بغداد الذي كانوا يلتقون بشيخهم ثعلب فيه، يتحلقون حوله ويسمعون منه ما قال الكسائي وما قال الفراء، فحلّ المبرد بينهم وأخذ يتحدث في المسائل النحوية محاولا إيهام الناس أنه سُئل عنها، فتحلقوا حوله، وكان ممن تنبه عليه ثعلب الذي لم يكن يرغب أن يحل في المدينة من ينافسه في عمله هذا، فطلب من تلاميذه أن يذهبوا إلى مناقشة هذا الغريب ومحاولة إسكاته، وكان على رأس الذاهبين أبو إسحاق الزجاجي الذي ناقش المبرد في عدد من المسائل، كان أبو إسحاق الزجاج يسأل عنها والمبرد يجيب، وبقي الحال بهما على هذا حتى والى بين أربع عشرة مسألة يجيب عن كل منها الجواب المقنع، ثم يعود عليه بالنقض فيفسد جوابه الأول ثم يعود إلى إفساد النقيض وتصحيح الجواب الأول، والناس الذين تحلقوا حولهما معجبون ومندهشون من قدرة هذا الشيخ وتمكنه مما يشرح، وفصاحته مما يقول، وقوة حجته التي يستطيع بها إقناع السامع نقضا وإيجابا، وهكذا انصرف كثير من الدارسين عن ثعلب وانحازوا إلى المبرد ولازموه، ومن بين هؤلاء: أبي إسحاق الزجاج وأبي علي الدينوري. ومنذ هذا اليوم غدا شيخا جديدا يحمل أصولا جديدة ونحوا جديدا يختلف في منهجه عن المنهج الكوفي المعروف في بغداد.

[1] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص9.

وكان لهذا المنهج الجديد الذي طرأ على الدرس النحوي في بغداد الأثر البعيد في اجتذاب الدارسين إليه لكي يطلعوا عليه بعد – اطلاعهم على النحو الكوفي وأصوله وأقيسته وآراء شيوخه ومنهجه – ويستطيعون المقارنة بين النحوين والتمييز بينهما على أساس من المعرفة[1].

وهكذا فقد انصهر المذهبين (البصري والكوفي) في مذهب ثالث هو المذهب البغدادي، وكان هذا ناتج عن جملة من الدوافع أهمها:

ا)–الدافع الحضاري:

كانت بغداد في أول أمرها مدينة الملك والسلطان، بها الجنود والقادة والسلطة والسطوة، ولم تكن مهوى لرواد العلم والمعرفة، ولما استقرت أمور الدولة وفتح الخلفاء أبوابهم للعلماء واحتفوا بهم واكرموا وفادتهم طمحت أنظار العلماء إلى بغداد، رغبة في المجد والشهرة، أو سعيا وراء المال والثروة[2].

فمن البصريين الذين رحلوا إلى بغداد عيسى بن عمر الثقفي الذي ناظر الكسائي عند المنصور، الخليفة العباسي الثاني (136هـ–185هـ)، كما ذهب إليها سيبويه حيث التقى بجماعة من الكوفيين وكان له معهم مناظرات، أشهرها ما يعرف بالمسألة الزمبورية، ومن البصريين الذين وفدوا إلى بغداد أبو محمد يحي بن المبارك اليزيدي (ت202هـ)، الذي ناظر الكسائي عند المهدي الخليفة العباسي الثالث، (185هـ–169هـ).

ولكن الكوفيون كانوا أكثر الناس وصولا إليها؛ لمكانة الكوفة من بغداد من الوجهتين: السياسية والجغرافية، فكان علمائها أشد الناس اتصالا بقصور الخلفاء والأمراء، والتصدر في حلقات التدريس ومجالس الأدب[3]، لذا يقول أبو الطيب اللغوي: "فلم يزل أهل المصرين على هذا الحال حتى

[1] – المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص198–199.

[2] – الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 1985، ص536.

[3] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص125.

انتقل العلم إلى بغداد قريبا، وغلب أهل الكوفة على بغداد، وحدثوا الملوك فقدموهم ورغب الناس في الروايات الشاذة وتفاخروا بالنوادر"[1]، ولقد كان الكسائي عند الرشيد الخليفة العباسي الخامس، (170هـ-193هـ)، وكان لتلميذه الفراء منزلة مقبولة عند المأمون بن الرشيد الخليفة العباسي السابع، (198هـ-218هـ)[2]، فقد أفرد له المأمون حجرة من حجر الدور ووكل من يكفيه كل حاجته وعين له الوراقين، ووكله على تأديب ابنيه، فلما أراد الفراء يوما أن ينهض إلى بعض حوائجه فابتدرا إلى نعله ليقدماها له فتنازعا أيهما يقدمُه له، ثم اصطلحا على أن يقدم كل واحد منها فردا[3].

ورحل إليها المبرد البصري الذي جاء بناء على طلب الخليفة العباسي العاشر المتوكل على الله، (232هـ-247هـ)، كما قدم إليها ثعلب فأقام فيها، فاجتمع العلماء في هذه المدينة من كل حدب وصوب بصريون وكوفيون[4]، فلم يظهر عالم إلا ورغب عن بلدته رغبة في الذهاب إليها مقتنعا أن ما لدية من العلم سيبقى ضئيلا إلا إذا أقام فيها أو مر بها آخذا عن علمائها[5].

ب)-الدافع التوفيقي:

بدأت جذوره تظهر مع الأخفش الأوسط الذي قارب بين المدرستين باتخاذه منهجا وسطا معتدلا وتأثر به النحاة الذين أتوا من بعده، وعدل الفراء من موقف مدرسة الكوفة، ووقف المازني والمبرد بعده موقفا معتدلا*، فأسهموا مساهمة فعالة في التمهيد مع الأخفش إلى ظهور المدرسة البغدادية التي لم يكن الظرف مواتيا لظهورها آنذاك لغلبة حدة التعصب على كلا الفريقين، مع أن

[1] - مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ص90.

[2] - مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص125.

[3] - ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص81-82.

[4] - مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص126.

[5] - المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص09.

* - ويظهر الاعتدال في موافقة المبرد للكوفيين في العديد من المسائل مع المازني والأخفش، نذكر منها إجازته "هذا خامس أربعة عشر" إذا كانوا رجالا، وهذه خامسة أربع عشرة إذا كن نساء، فصرن بها خمسة عشرة، مخالفين في ذلك سيبويه، ينظر: شرح المفصل موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج6، ص36.

تقاربا فعليا غير مرئي كان يحدث فعلا بينهما، ولم تصبح الظروف مواتية وملائمة إلا بعد قطع هذا المشوار الطويل في التمهيد إلى هذه المرحلة. وبعد أن مضى جيلان من أعلام المدرستين، بعد الأخفش، فمضى معهما التعصب، ومبدأ الالتزام، وبعد أن أدت المناظرات التي دارة بين المبرد وثعلب وشهرتها التي طبقت الآفاق إلى استقطاب تلاميذ النحو وتوافد أعداد كبيرة من شتى أقطار العالم الإسلامي للأخذ عنهما.

ولما أصبح هؤلاء التلاميذ معلمين صاروا يعلمون ما اختاروه من المذهبين، ويجيبون أحيانا بإجابات بصرية وأحيانا بإجابات كوفية، حسب اقتناعهم بها، ونسب إلى ابن كيسان أنه كان يمزج النحوين في تعليمه، وهذا أبو القاسم الزجاجي كان يتبع طريقة وسطا بين المدرستين في منهجه النحوي، وهذا ابن السّراج ألف كتاب "الأصول" وعول فيه على مسائل الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، مع أنه ممن يميلون إلى المذهب البصري[1]. قال أبو عبد الله المرزباني: "صنف –يعني ابن السراج– كتابا في النحو سماه الأصول... فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قاسه ورتبه، إلا أنه عول فيه على مسائل الأخفش ومذاهب الكوفيين، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة"[2].

ج)–الدافع العلمي التجديدي:

ذكرنا في ما سبق أن المناظرات التي دارة بين المبرد وثعلب وشهرتها التي أطبقت الآفاق أدت إلى استقطاب تلاميذ النحو، وتوافد أعداد كبيرة من شتى أقطار العالم الإسلامي، للأخذ عنهما، وفي هذا الوقت بالذات بدأ التلاميذ يتنافسون في تحصيل العلم تنافسا ليس متأثرا بالتعصب القائم بين المذهبين، وإنما هو تنافس من أجل العلم المحض، ومن أجل التعرف على الآراء الصائبة أنّى كان مصدرها، آراء يقتنعون بها ويستطيعون إقناع تلاميذهم بها فيما بعد، فلم يكن أحدهم يجد حرجا

[1] – ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص112-115.

[2] – إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، ج3، ص149.

ولا ضيرا من التنقل بين هذين العلمين والجلوس عند هذا وذاك، ليقارن بين ما سمع، ثم ينخله ويصفي ما يحلو له ويروق. وربما كان أحدهم لا يستطيع الانتظار حتى ينتهي مجلس المبرد أو ثعلب، وإنما كان يخرج قبل أن ينتهي شوقا لسماع ما يقول الآخر، حتى لا يفوته شيء من قول الرجلين، وربما خرج بجواب أحدهما عن مسالة نحوية ما ليعرضه على الآخر، وقد يقوم بالتنقل بينهما لمعرفة إجابتهما وردودهما، فيحدث مناظرة بينهما من غير لقاء، وهذا ما كان يفعله الأخفش الأصغر علي بن سليمان (المتوفى 315هـ)[1].

يقول الزجاجي: "أخبرنا أبو الحسن الأخفش قال:كنت يوما بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس، فقال لي إلى أين؟ ما أراك تصبر عن مجلس الخلدي فقلت له لي حاجة فقال لي: أني أراه يقدم البحتري على أبي تمام، فإذا أتيته قل له: ما معنى قول أبي تمام:

أآلفية النحيب كم افتراق *** أضل فكان داعية إجماع

قال أبو الحسن: فلما صرت إلى أبي العباس المبرد سألته عنه ... فلما عدت إلى ثعلب في المجلس الآخر سألني عنه فأعدت عليه الجواب والأبيات"[2]. وليس أدل على عدم الالتزام بمذهب أو علم أحد مما روي عن أبي علي الدينوري ختن ثعلب الذين كان يخرج من منزل ثعلب ختنه ويتخطاه ويتخطى أصحابه ويمضي ومعه محبرته ودفتره ليقرأ كتاب سيبويه على المبرد، وكذلك نلتمس دافعهم العلمي في قول الزجاجي ردا على من لامه لتركه لثعلب: لست أقول بالذكر والخمول ولكني أقول بالعلم والنظر[3].

[1] – ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص112-113.

[2] – أمالي الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمان ابن إسحاق، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص56-57.

[3] – ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص113-114.

ثانياً: طبيعة النحو البغدادي:

اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين الكوفية والبصرية جميعا، وكان أهم ما هيئ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا على المبرد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويُعنى بالتعمق في مصنفات أصحابهما، والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة، وكان من هذا الجيل من يغلب عليه الآراء الكوفية ومن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية[1]، ومن مازج المذهبين[2]، وكان الميالون إلى الكوفيين في أول الأمر أكثر من الميالين إلى البصريين؛ لأن الكوفيين كانت لهم الغلبة على بغداد في أول الأمر، ولكن بعد أن هدأت العصبية والتنافس بين الفريقين رجحت كفة البصريين على الكوفيين عند المتأخرين[3]، وكان هذا الرأي السائد عند أغلب الباحثين المحدثين، إلا أن الدكتور محمود حسني محمود يتجه وجهة مخالفة تتضح في قوله: "إن الاتجاهين كَوّنا معا زمن المبرد وثعلب، وسارا معا في آن واحد، وليس كما ذكر الدكتور شوقي ضيف أن ظهور الجيل البغدادي الكوفي كان قبل الجيل البغدادي البصري"[4].

[1] – المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص245.

[2] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص170.

[3] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص134.

[4] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص117.

ثالثاً: أطوار النحو البغدادي:

لقد مرّ النحو البغدادي منذ نشأته إلى حين انفراطه بثلاثة أطوار :

1-الطور الأول:

ويضم الجيل البغدادي الكوفي، فقد تكون الجيل البغدادي في أول أمره من الكوفيين الذين تتلمذوا على يد ثعلب في بغداد قبل وصول المبرد إليها، وعندما حل المبرد إلى بغداد أخذ عنه هذا الجيل، ولم يستطيعوا أن يتحرروا تمام ممّا اختمر في أذهانهم من الآراء الكوفية، ولم يكن بمقدورهم التجرد من ذلك والانفلات منه، فقد بقى تأثرهم بما أخذوه واضحا في آراءهم وفي مذهبهم الجديد، ولهذا كان هذا الجيل أميل إلى مدرسة الكوفة دون تعصب إلى مدرسة البصرة، يقول عبده الراجحي أثناء حديثه عن الرواد الأُول لمدرسة بغداد : "ومن ثم رأينا الرواد الأول لمدرسة بغداد يقبلون على الكوفة ويزيدون من الأخذ عنها لكنهم يأخذون عن البصرة، وإن كان ميلهم إلى الكوفة أشد"[1].

ومن أبرز أعلام هذا الاتجاه:

أ-أبو موسى الحامض: وهو سليمان بن محمد، ولقب بالحامض لشراسته، لازم ثعلب زهاء أربعين حولا، ثم خلفه بعد موته، وكان موهوب البيان[2]، كان نحويا مذكورا بارعا مشهورا من نحاة الكوفيين، وقد أخذ عن البصريين إلا أنه مع هذا شديد العصبية لثعلب والكوفيين، يوصف بصحة الحظ وبحسن المذهب في الضبط، له كتاب مختصر في النحو، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب الوحوش، والنبات، توفي سنة 305هـ[3].

[1] – دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص،ص 159-160.

[2] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص175.

[3] – المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص223.

ب-أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري: أخد عن أبيه وعن أبي جعفر أحمد بن عبيدة، وأخذ النحو عن أبي العباس ثعلب[1]، وكان أفضل من أبيه وأعلم، وفي نهاية الذكاء والفطنة وجودة القريحة وسرعة الحفظ، وكان يضرب به المثل في حضور البديهة وسرعة الجواب، فقد كان يملي مصنفاته المبسوطة من حفظه مع صدق الرواية، ومنها في النحو: الكافي، والواضح، والموضح، توفي ببغداد سنة 327هـ[2].

ج-ابن قتيبة: وهو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ولد في الكوفه وسمي الدينور لأنه كان قاض الدينور، وكان يغلو في البصريين إلا أنه خلط المذهبين، وحكى في كتبه عن الكوفيين، وكان صادقا فيما كان يرويه، وعالما باللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه والشعر والفقه[3]، أخذ عن أبي حاتم والرياشي وعبد الرحمان ابن أخي الأصمعي[4]، وأخذ عنه أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه وغيره[5]، يقول في شأنه أبو الطيب اللغوي: "إلا أن ابن قتيبة خلط عليه بحكايات عن الكوفيين لم يكن أخذها عن ثقات، وكان ينزع في أشياء لا يقوم بها، نحو تعرضه لتأليف كتابه في النحو، وكتابه في تعبير الرؤية"[6]، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه، منها في النحو جامع النحو الكبير وجامع النحو الصغير[7]، توفي سنة سبعين ومائتين للهجرة، وعدّه ابن نديم أول من خلط المذهبين[8]، وصنفه الزبيدي مع اللغويين البصريين أصحاب الطبقة السادسة وليس مع النحويين[9]، وقد وقد اقتفى أثره شوقي ضيف من المحدثين حيث أخرجه من دائرة النحاة وقال في شأنه أثناء حديثة عن تصنيف أفراد المدرسة البغدادية: "...ومنهم من أفردهم في مدرسة مستقلة كما صنع ابن نديم في

[1] – الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص82.
[2] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص175-176.
[3] – الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص85.
[4] – مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد اللغوي، ص84-85.
[5] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص159-160.
[6] – مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد اللغوي، ص85.
[7] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص176.
[8] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص223.
[9] – طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص183

الفهرست، وإن كان قد أدخل منهم نفرا ليس لهم نشاط نحوي مذكور مثل ابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري[1].

أما محمد الطنطاوي فنجده يضعه على رأس قائمة النحاة ممن جمع النزعتين[2]، وكذا تبعته خديجة الحديثي. حيث جعلته على رأس قائمة من خلط المذهبين[3].

د-ابن كيسان: وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي أحد المشهورين بالعلم، والمعروفين بالفهم[4]، أخذ عن أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب، وكان قيّما بمذهب البصريين والكوفيين[5]، قال قال عنه ابن النديم: "كان أبو الحسن فاضلا خلط المذهبين وأخذ عن الفريقين"[6]، وكان أبو بكر بن مجاهد يقول: "كان أبو الحسن بن الكيسان أنحى من الشيخين، يعني المبرد وثعلب[7]، له مصنفات في في مختلف علوم العربية، منها في النحو: المهذب، والمختار في علم النحو، والمسائل على مذهب النحويين، مما اختلف فيه البصريون والكوفيون والفاعل والمفعول به، توفي ببغداد سنة 299هـ[8]؛ أما عن مذهبه النحوي فقد صنفه أغلب من ترجم له من القدماء ممن جمع المذهبين، عدّه السيرافي من أصحاب المبرد وقال في شأنه: "وكان ابن كيسان يخلط المذهبين"[9]، وصنفه الزبيدي من أصحاب ثعلب في الطبقة السادسة من الكوفيين، وقد قال عنه: "كان بصريا كوفيا يحفظ القولين ويعرف

[1] – المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص245.
[2] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص176.
[3] – المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص223.
[4] – نفسه، ص245.
[5] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص178.
[6] – الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص89.
[7] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص178.
[8] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص176.
[9] – أخبار النحويين البصريين، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ص81.

المذهبين"[1]، وقال عنه القفطي: "ومزج النحوين، وأخذ من كل واحد منهما ما غلب عن ضنه صحته صحته واطّرد له قياسه وترك التعصب لأحد الفريقين عن الآخر"[2].

هذا ما جاء في ترجمة أغلب القدماء له، أما المحدثون فأغلبهم عدوه على رأس المدرسة البغدادية، نذكر من ذلك شوقي ضيف الذي يقول عنه: "وهو يُعدُّ أول أئمة المدرسة البغدادية[3]، وكذلك محمد الطنطاوي الذي صنفه ممن جمع النزعتين[4]، ووضعته خديجة الحديثي في من خلط المذهبين، حيث تقول: "وعلى كل حال ليس أمامنا إلا أن نكتفي بعده من الفريق الثالث الذي قسمنا إليه النحاة البغداديين في مقدمة هذا الفصل وهو فريق من خلط المذهبين"[5]، أما علي مزهر الياسري فقد صنفه أثناء دراسته عنه ممن يخلط المذهبين، لكنه يميل إلى آراء لكوفيين ويستخدم في تأييدها أساليب نحاة البصرة، ثم عاد وتردد في هذا وانتهى على موفق شبيه بموقف القدماء والمحدثين المتحير فيه فقال: "فهو إذن من الدارسين الذين كانوا في أول عهدهم يأخذون بالتوجيهات الكوفية، ثم نقلته قوة الحجاج البصري إلى الأخذ بعدد من الآراء البصرية، وإلى اصطناع الأسلوب البصري في الدرس[6]".

هـ- الأخفش الأوسط: وهو أبو الحسن علي بن سليمان، -وقد مضى الأخفش الأكبر شيخ سيبويه، والأوسط تلميذه-[7]، كان من أفاضل علماء العربية، وأخذ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأبي العباس محمد بن يزيد النحوي المبرد[8]، وروى عنه علي بن هارون القرمسيني وأبو عبيد الله

[1] - طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص153.
[2] - إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، ج3، ص58.
[3] - المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص284.
[4] - ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص176.
[5] - المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص247.
[6] - أبو الحسن بن كيسان وآرائه في اللغة والنحو، علي مزهر الياسري، (نقلا عن المدارس النحوية)، خديجة الحديثي، ص247.
[7] - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص177.
[8] نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص185.

المرزباني، والمعافى بن زكريا الجريري[1]، لم يبلغ حد الكمال في النحو، وكان يتبرم لو سأله أحد فيه[2]، يقول ابن النديم عنه: "وكان يضجر كثيرا إذا سوئل عن شيء في النحو"[3]، توفي سنة 315هـ، وله من من المصنفات (كتاب الأنواء، وكتاب التثنية والجمع وكتاب الجراد)، عدّه الزبيدي من النحويين البصريين في الطبقة التاسعة من أصحاب أبي العباس المبرد[4]، وذكره ابن النديم ممن خلط المذهبين[5]، أما المحدثون فقد ترجم له أغلبهم وعدوه من أصحاب المذهب البغدادي، فقد ذكره محمد الطنطاوي ممن جمع النزعتين من المذهب البغدادي[6]، وقد جعلته خديجة الحديثي ممن خلط المذهبين من البغداديين[7]، وترجم له محمود حسني محمود مع البغداديين الكوفيين[8].

و- ابن شقير: وهو أبو بكر بن أحمد بن الحسين بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي البغدادي، وقد تخبطت الكتب القديمة التي ترجمة له في تسميته فبعضها سماه أحمد بن الحسن وبعضها سماه عبد الله بن محمد بن شقير، وبعضها سماه ثلاثة أسماء فترجم له في ثلاثة مواضع، تتلمذ على أبي العباس المبرد وعلى أبي العباس ثعلب الكوفي، وروى كتب الواقدي في المغازي والسير عن أحمد بن عبيد بن ناصح، وممن تتلمذوا عليه ورووا عنه أبو بكر بن شاذان، وإبراهيم بن أحمد الخرقي، ومن أشهر من تتلمذ عليه من النحويين أبو القاسم الزجاجي الذي ذكره في كتبه في مرات عديدة، وروى عنه في أماليه، وأكثر روايات ابن الشقير في الأمالي عن أستاذه أبي العباس ثعلب الكوفي، وله عدة مؤلفات منها المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، والمختصر في النحو، وكانت وفاته سنة 317هـ[9].

[1] - المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص167.
[2] - المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص224.
[3] - الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص91.
[4] - ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص115-116.
[5] - ينظر: الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص91.
[6] - ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص176-177.
[7] - ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص223-224.
[8] - ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص166-167.
[9] - المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص69-70.

وقد قال فيه السيرافي وهو يتحدث عن صاحبي المبرد؛ ابن السراج ومبرمان: "وفي طبقتيهما ممن يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين، أبو بكر بن الشقير، وأبو بكر بن الخياط"[1]، أما الزبيدي فقد فقد ذكره في الطبقة التاسعة من النحويين البصريين أصحاب أبي العباس المبرد[2]، وعده ابن النديم ممن خلط المذهبين حيث قال في عرض الحدث عليه: "قال الشيخ أبو سعيد رحمه الله: إنه خلط المذهبين"[3]، أما ابن الأنباري فذكره في ترجمته له بأنه على مذهب الكوفيين وهو يرى أنه بغدادي على على مذهب الكوفيين لأنه قال: "وكان على مذهب الكوفيين ... وكان من طبقة أبي بكر بن السراج، وأبي بكر المعروف بمبرمان، وأبي بكر الخياط، وكان مثله في الميل إلى مذهب الكوفيين"[4].

أما المحدثون فقد ترجم له أغلبهم في نحاة المذهب أو المدرسة البغدادية، فذكره الطنطاوي ممن جمع النزعتين[5]، وعدّته خديجة الحديثي ممن خلط المذهبين[6]، وصنفه محمود حسني محمود مع أشهر البغداديين الكوفيين ممن خلط المذهبين[7].

ي-ابن الخياط: وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط فإنه كان من أهل سمرقند، قدم بغداد واجتمع بأبي إسحاق الزجاج، وجرى بينهما مناظرة، وكان يخلط المذهبين[8]، تتلمذ على أبي العباس ثعلب، وأبي العباس المبرد، وممن تتلمذوا على عليه أبو الفهد البصري، وأبو القاسم الزجاجي، وأبو علي الفارسي[9]، وله من الكتب كتاب النحو الكبير، وكتاب معاني القرآن،

[1] – أخبار النحويين البصريين، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ص81.
[2] – ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص116.
[3] – الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص91.
[4] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص187-188.
[5] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص178.
[6] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص224.
[7] – ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص169-171.
[8] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص185.
[9] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص174

وكتاب المقنع، وكتاب الموجز، توفي ببغداد سنة 320هـ[1]، وذكره السيرافي أثناء حديثة عن ابن السراج السراج ومبرمان مع ابن شقير ممن يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين[2]، أما الزبيدي فذكر اسمه فقط مع نحاة الطبقة التاسعة من البصريين أصحاب أبي العباس المبرد[3]، وعدّه ابن نديم ممن يخلط المذهبين[4] المذهبين[4] وتبعه في ذلك أبو البركات الأنباري[5]، أما محمود حسني محمود من المحدثين فذكره مع أشهر أشهر البغداديين الكوفيين، حيث أفرد له مع ابن شقير فصلا خاصا[6]، وجعله محمد الطنطاوي ممن جمع النزعتين[7]، وتبعتهم في ذلك خديجة الحديثي حيث ذكرته مع من خلط المذهبين[8].

ء- نفطويه: وهو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن الحبيب بن المهلب العتكي الأزدي، أخد عن ثعلب والمبرد، وسمع من محمد بن الجهم وعبيد الله بن إسحاق بن سلام وأصحاب المدائنى[9]، أخذ عنه المعافى بن زكريا والمرزباني وجماعة[10]، صنف كتبا كثيرة من بينها كتاب غريب القرآن، وكتب المقنع في النحو، وكتاب التاريخ، وكتاب الأمثال، وكتاب القوافي وغيرها، توفي سنة 323هـ[11]، أما الزبيدي فقد ترجم له مع الطبقة السادسة من الكوفيين أصحاب ثعلب[12]، هذا عن ممن ترجم له من القدماء. أما المحدثون فنجد محمد الطنطاوي ترجم له مع من جمع النزعتين من

[1] – ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تح: إسحاق عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج5، ص2309.
[2] – ينظر: أخبار النحويين البصريين، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ص81.
[3] – ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص117.
[4] – ينظر: الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص89.
[5] – ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص185.
[6] – ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص174.
[7] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص177
[8] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص225.
[9] – الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص90.
[10] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص195.
[11] – ينظر: الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص90.
[12] – ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص145.

النحاة البغداديين[1]، وكذا ذكرته خديجة الحديثي مع من خلط المذهبين من البغداديين[2]، وأما محمود حسني محمود فقد جعله من البغداديين الكوفيين[3].

02-الطور الثاني:

ويضم الجيل البغدادي البصري الذي تتلمذ على يد ثعلب والمبرد ثم من بعدهم الزجاج وابن السراج، والذين غلبت عليهم النزعة البصرية، يقول شوقي ضيف على هذا الاتجاه: "وهو الاتجاه الذي ساد في ما بعد لا في مدرسة بغداد وحدها بل في جميع البيئات التي عنيت بدراسة النحو"[4]، وعن هذا الجيل يقول عبده الراجحي: " عدد آخر من العلماء يقبلون عن البصرة ويأخذون عن الكوفة و لكن ميلهم إلى البصرة أشد"[5].

من أبرز أعلام هذا الاتجاه:

أ-الزجاج: وهو أبو إسحاق إبراهيم بن سري من أكابر أهل العربية، قال: كنت أخرط الزجاج فاشتهيت النحو فلزمت أبي العباس المبرد، وقد أخذ عن ثعلب أول حياته العلمية النحو الكوفي، وكان لا يتأخر عن حضور حلقته، ووثق به ثعلب فكان يساعده على فظ حلقات الذين يطرأون على بغداد ويحاولون أن يتصدروا لتدريس النحو، حتى ورد المبرد فكان أول من ناقشه وأعجب به وتعصب له وللبصريين ونحوهم ولسيبويه وكتابه[6]، توفي الزجاج سنة عشر وثلاثمائة، له من الكتب كتاب مختصر مختصر النحو، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب شرح أبيات سيبويه، وكتاب النوادر، وذكر الزبيدي أنه توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة، وعده ضمن الطبقة التاسعة

[1] - ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص178.
[2] - ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص225.
[3] - ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص167-168.
[4] - المدارس النحوية ، شوقي ضيف، ص 248.
[5] - دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، ص 160.
[6] - المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص219.

من البصريين على رأس أصحاب أبي العباس المبرد. وتعده هدى محمود قراعة محققة كتاب "ما ينصرف وما لا ينصرف" لأبي إسحاق الزجاج مؤسسا للمذهب البغدادي حيث تقول: "ولن نرى أقدر من الزجاج ولا أفضل منه مؤسسا للمذهب البغدادي، وواضعا نبتته الأولى، فالزجاج قد جمع على البصريين والكوفيين"[1].

ب-أبن السراج: وهو أبو بكر محمد بن السرّي المعروف بابن السراج، كان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين، أخد عن أبي العباس المبرد[2]، وكان من أحدث غلمانه سننا مع ذكائه وفطنته، وكانالمبرد يميل إليه ويرقبه ويشرح له ويجتمع معه في الخلوات والدعوات، ويأنس به[3]، يرتب ابن السراج في الدرجة الثانية بين البغداديين البصريين بعد الزجاج الذي تتلمذ معه على المبرد، ثم درس عليه فيما بعد، وقد انتهت إليه رئاسة النحو بعد الزجاج في بغداد[4]، ودرس عليه أشهر علماء النحو آنذاك، وقد قيل فيه "ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله"، كان متأثرا بالبصريين والكوفيين في آرائه إلا أنه كان إلى البصريين أميل دون تجاهل لمذاهب الكوفيين[5]، وهذا ما أكده الدكتور عبد الحسين الفتلي محقق كتاب الأصول في النحو بعد ذكره لمهذب السراج الذي يرى بأن مذهبه بصري ... يقول: "في كتاب الأصول الكثير من ذكر البصريين وأحيانا يسميهم بأصحابنا، إلا أنه أحيانا أخرى يستعمل اصطلاحات الكوفيين، النسق والمعنى والجحد، والصف والمفسر وما لم يسمى فاعله، ولعل مرجع ذلك إلى ما ذكره المترجمون له من أنه عول على مسائل الكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة[6].

[1] – ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تح: هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، 1971، ص16.

[2] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص 186.

[3] – الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص67.

[4] – ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص 67.

[5] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص208.

[6] – أصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996، ص20-21.

تأثر ابن السراج بالمنطق اليوناني وكان هذا واضحا في كتابة "الأصول في النحو"، ذكر تحديدات للاسم والفعل شديدة الشبه بتحديدات أرسطو، كقوله: الاسم لفظ يدل على شخص أو معنى ويدل دائما على مدلول واحد، وهذا التحديد قريب من تحديد أرسطو، والفعل عند ابن السراج: هو: (ما يدل على مدلول بين الحدث والزمن)، وعن هذا التعريف يقول تواتي بن تواتي: وهذا التحديد بهذه الكيفية غير موجود عند النحاة العرب قبل ابن السراج[1]، توفي ابن السراج سنة 316هـ، وقد أخد عنه جماعة من النحويين كتاب سيبويه، منهم أبو سعيد السيرافي، وعلي بن عيسى الرماني[2]، له كتب في النحو مفيدة؛ منها كتاب أصول النحو "هو غاية الشرف والفائدة" ومنها كتاب في مختصر النحو اختصر فيه أصول العربية وجمع مقاييسها[3].

ج- الزجاجي: هو أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق، سمي بالزجاجي نسبة إلى شيخه الزجاج لملازمته إياه، واتصاله الدائم به[4]، كان من أفاضل أهل النحو، أخد عن أبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر بن السراج، وعلي بن سليمان الأخفش[5]، وأبي الحسن بن كيسان، وأبي بكر بن الأنباري، وأبي موسى الحامض، وابن دريد، ونفطاويه، وابن قشير، وابن الخياط، وأبي عبد الله اليزيدي، وكانت ثقافته نموذجا من ثقافة العلماء في القرن الرابع، غادر بغداد إلى الشام وأقام في دمشق طويلا، وصنف معظم كتبه فيها، وقد ترجم له عدد كبير من المؤلفين باستثناء الخطيب البغدادي صاحب كتاب "تاريخ بغداد" المخصص للحديث عن علماء بغداد، علما بأن الزجاجي من أشهر علمائها[6]. يقول محمود حسني محمود في هذا: ولعل السبب في ذلك يعود إلى إقامة الزجاجي في الشام مدة طويلة[7].

[1] - ينظر" المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، ص109.
[2] - المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص220.
[3] - طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص112.
[4] - المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص220.
[5] - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص227.
[6] - ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص210-211.
[7] - نفسه، ص211.

ألف كتبا حسنة منها كتاب الجمل المشهور في أيدي الناس، وكتاب الإيضاح، وكتاب شرح خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة إلى غير ذلك من الكتب، وكان من طبقة أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، إلا أن أبا علي يقول: لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحي أن يتكلم فيه[1]. ويقول محمود حسني محمود في طعن أبي علي الفارسي على الزجاجي: "وهذا الطعن لا يستطيع أن يرقى لينال من مكانة الزجاجي أمام ثقافته وعلمه وتآليفه المتعددة"[2].

أما مذهب الزجاجي في النحو فيعده شوقي ضيف من البغداديين وفي هذا يقول: "فهو مذهب تلك الطبقة من العلماء الذين جاءوا على أعقاب ثعلب والمبرد، وجمعتهم حلقات العلم في مساجد بغداد وقصورها. فَفَتَرَتْ لديهم حدة التعصب وبسطوا المذهبين وأخذوا من كل بطرف مع تفاوت في مقدار ما يأخذون"[3]، وكذا جعله محمود حسني محمود من أصحاب المدرسة البغدادية حيث يثبت بغداديته إثر حديثه عن مسالتين نحويتين في أماليه يقول: ويتضح في هاتين المسألتين بغدادية الزجاجي إذ يعرض خلاف النحويين في كل منهما، ثم يختار أحد الآراء[4]، وعدّه ابن النديم في الفهرست ممن خلط المذهبين، أما الزبيدي فترجم له ضمن الطبقة العاشرة من النحويين البصريين من أصحاب الزجاج، ويذكر أنه توفي بدمشق في رجب سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة.

د-مبرمان: محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر، و-يلقب بـ مبرمان- النحوي العسكري من عسكر مكرم نزل البصرة وأخذ من محمد بن يزيد المبرد وطبقتهّ، وهو لقبه مبرمان لكثرة ملازمته له وسؤاله إياه، قال ابن الشيراز: كان مبرمان واقع الهيبة دنيء النفس كثير الطلب، والتثقيل على المستفيدين ... ومع هذا فقد أخذ عنه النحو جماعة من العلماء الصدور كأبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي،

[1] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص227.
[2] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص211.
[3] – مقدمة المحقق الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص02.
[4] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص226.

ومن في طبقتيهما، ومات في سنة ست وعشرين وثلاثمائة، أو قريب منها بالأهواز[1]. وله من المصنفات: شرح كتاب سيبويه؛ لم يتم شرح شواهده، وشرح كتاب الأخفش، والنحو المجموع على العلل، والعيون، والتلقين، والمجازي[2]. وعدّه الزبيدي مع الطبقة التاسعة البصرية من أصحاب أبي عباس المبرد، مع أبي إسحاق الزجاج وابن السراج، كما ذكر في شأنه أنّ ابن أبي العباس المبرد يقول[3]: "في تلاميذ أبي رجلان، أحدهما يسفل والآخر يعلو، فقيل له: من هما؟ فقال المبرمان يقرأ على أبي ويأخذ عنه كتاب سيبويه، ثم يقول: قال الزجاج، والكلابزي يقرأ عليه ثم يقول: قال المازني"[4].

هـ- ابن درستويه: وهو أبو محمد عبد الله بن جعفر درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي النحوي؛ كان عالما فاضلا أخذ فن الأدب عن ابن قتيبة وعن المبرد[5]، وأخذ كذلك عن ثعلب[6]، ألف كتبا منها منها كتاب الإرشاد، شرح كتاب الجرمي، ... وأخذ عنه عبيد الله المرزباني وغيره[7]، وعدّه الزبيدي كذلك من أصحاب الطبقة التاسعة البصرية، ويذكر أنه توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة[8]، أما ابن نديم فيذكر أنه توفي سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة[9]، هذا عن ترجمة القدماء، أما من المحدثين قد عده محمد الطنطاوي من النحاة البغداديين ذوي النزعة البصرية[10]، وصنفته خديجة الحديثي ممن ظل بصريا من النحاة البغداديين[11]، ولم يدرجه محمود حسين محمود ضمن هاته الفئة[12].

---

[1] – إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، ج3، ص189.

[2] – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال اليدين عبد الرحمان السيوطي، ج1، ص177.

[3] – ينظر : طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص114.

[4] – نفسه، ص114.

[5] – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين بن خلكان، ج3، ص44.

[6] – ينظر: الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص68.

[7] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص213.

[8] – طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص116.

[9] – ينظر: الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص67.

[10] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص175.

[11] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص221.

[12] – ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص207-209.

و-أبو علي الفارسي: وهو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، كان من أكابر أئمة النحويين، أخذ عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج[1]، وابن دريد ونفطويه، ومبرمان، كان يعكف على حلقات البغداديين الأولين وخاصة حلقة ابن الخياط، وأكب على حلقة أبي بكر بن مجاهد تلميذ ثعلب وشيخ القراء في عصره، ولم يخالط الكوفيين والبغداديين والبصريين في حلقات من استظهروا مذاهبهم فحسب، فقد مضى يخالط سابقيهم في كتاباتهم متمثلا ما كتبه سيبويه وغير سيبويه من مصنفات مختلفة[2]. صنف كتبا عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، واشتهر ذكره في الآفاق وبرع له غلمان حذاق مثل عثمان بن جني وعلي عيسى الشيرازي وغيرهما، ومن مصنفاته كتاب الإيضاح في النحو وكتاب المقصور والممدود وكتاب الحجة في القراءات، توفي أبو علي الفارسي سنة 377هـ[3]، ولم يعده أكثر من ترجم له من البغداديين وذلك لأنه لم ينشأ في بغداد، ولم يقم بها، وإنما ولد بـ(فساء) من أرض فارس، وانتقل إلى بغداد سنة307هـ[4].

ومن هؤلاء الذين لم يعدوه من البغداديين نذكر من القدماء الزبيدي الذي صنفه من نحاة البصرة، وترجم له في الطبقة العاشرة من طبقات البصريين مع أصحاب ابن السراج[5]، وكذالك ابن النديم الذي ترجم له مع البصريين أيضا[6]، أما المحدثين فنجد أن محمد الطنطاوي قد أخرجه من نحاة المذهب البغدادي وضمه إلى فئة نحاة بلاد العراق وفارس[7]، وعدّه شوقي ضيف من البغداديين حيث يقول: "وإذا رجعنا إلى آرائه النحوية وجدناه في طائفة منها ينتصر للخليل وسيبويه وغيرهما من

[1] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص232.
[2] – المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص255-256.
[3] – ينظر: تاريخ مدينة السلام، الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ج8، ص217-218.
[4] – المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص221.
[5] – ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص120.
[6] – ينظر: الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص69.
[7] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص200-201.

البصريين، وفي طائفة أخرى ينتصر للكوفيين"[1]. وكذا جعله عبد الفتاح شلبي مع البغداديين فقال أثناء كلامه عن المدرسة البغدادية: "وأبو علي نفسه أحد هؤلاء فعلى الرغم من نزعته التي تميل إلى البصرية كان يرى رأي الكوفيين في بعض المسائل النحوية[2]، وأكد محمود حسني محمود بغدادية أبو علي الفارسي حيث قال: فبغدادية الفارسي تتجلي في جوانب عديدة ... تتجلى في مصادر السماع التي اعتمدها، وفي منهجه القياسي وفي التعليل وفي محاولته التوفيق بين آراء البصريين والكوفيين، وفي تعدد آرائه حول المسألة الواحدة وفي انتخابه من آراء البصريين والكوفيين، ونفاذه إلى ما لا يحصى من آراء جديدة انفرد بها[3].

ي-ابن جني: وهو عثمان بن جني، غير عربي، وكان أبوه (جني) روميًّا يونانيًا، وكان مملوكا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي، ومن ثم يُنسب ابن جني بأنه أزدي بالولاء، ولد ابن جني في الموصل سنة 321هـ، أو سنة 322هـ. نشأ بالموصل وتلقى مبادئ التعلم فيها، وقد أخد النحو عن أحمد بن محمد الموصلي الشافعي، المعروف بالأخفش، وأخذ في ما بعد عن أبي علي وأكثر الأخذ عنه، حيث صحب أبا علي الفارسي أستاذه أربعين سنة بعد اتصاله به على إثر حادثة مسجد الموصل، فهو الذي أحسن تخريجه ونهج له البحث، وفتق له سبيل الاستقصاء، والتوسع في التفكير[4]، فكان من حُذاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، صنف في النحو والتصريف كتبا أبدع فيها كالخصائص، والمنصف، وسر صناعة الإعراب[5]، والتلقين، واللمع، والتعاقب في العربية، وشرح القوافي، والمذكر والمؤنث[6]، والمبهج في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، والمحتسب في شواذ القرآن،

[1] – المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص259.
[2] – المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص222.
[3] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص279-280.
[4] – ينظر: مقدمة المحقق الخصائص، ابن جني ، ص5-14.
[5] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص244.
[6] – تاريخ مدينة السلام، الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ص205.

والتصريف الملوكي، والمنصف في شرح التصريف[1]، وغيرها من المصنفات في الأدب واللغة والتي تصل إلى خمسين مصنفا تقريبا، والتي عدّدها محمد علي النجار محقق كتاب الخصائص في مقدمته، والقسط الأكبر من نشاط ابن جني أنما كان في علم التصريف، حيث يقول أبو البركات الأنباري: "ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، فأنه لم يصنف أحد في التصريف ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاما منه"[2]، بلغ ابن جني المنهل الذي يرده كل من على ظهرها وألقى عصا التسيار في هذه الحياة سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة هجري[3]، لقد عدّه ابن نديم في من خلط المذهبين هذا من القدماء، أما من المحدثين فقد جعله شوقي ضيف من البغداديين ذوي النزعة البصرية حيث يقول: فهو بغدادي من طراز آخر، طراز أستاذيه أبي علي الفارسي والزجاجي، طراز كان ينزع إلى البصريين ... إذ كانا —ابن جني والفارسي– ينتخبان من المذهبين البصري والكوفي مع نزعة شديدة إلى البصريين ومع الفسحة وفتح الأبواب على مصرعيها للاجتهاد ومخالفة البصريين والكوفيين بقدر ما يؤديهما النظر وتسعفهما الحجة[4]، وكذلك عدته خديجة الحديثي من البغداديين حيث أدرجته في المدرسة البغدادية ممن ظل بصريا[5]، ولم يعدّه محمد الطنطاوي بغداديا حيث أدرجه مع نحاة العراق وفارس[6].

[1] – معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، عبد الفتاح عياش قيصر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص1، 2003، ج4، ص191.

[2] – نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص244.

[3] – ينظر: مقدمة المحقق الخصائص، ابن جني، ص59.

[4] – المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص262.

[5] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص222.

[6] – ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص202.

3-الطور الثالث:

يضم الجيل البغدادي الترجيحي وهو طور البغداديين المتأخرين حيث تتابع فيه العلماء واحدا إثر الأخر مع اتجاه أقوى إلى مدرسة البصرة ومن هؤلاء النحاة نذكر: الزمخشري، وابن الشجري ,وأبي البركات الأنباري، وأبى البقاء العكبري، وابن يعيش، والرضى الاستراباذي .

وما ميز هذا الطور انه كان ترجيحيا في تأليفه وتجلت هذه الميزه عند أبي البركات الأنباري من خلال كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"، وأبي البقاء العكبري من خلال كتابه "التبيين".

أ- ابن الأنباري: هو أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، وسمع من أبيه في الأنبار، نزح إلى بغداد وتعلم بالمدرسة النظامية فأخذ عن الجواليقي، ولازم ابن الشجري، ثم تبحر في علوم اللغة العربية، وتيمن الناس به، فتخرج على يده الكثير، وكان محمود السيرة، توفي ببغداد سنة 577هـ .

وقد خلّف مصنفات متنوعة نالت رواجا، ولنقتصر هنا على ما طبقت شهرته العالم العربي، فمنها أسرار العربية، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[1]، أجاد فيه أيما إجادة، فقد ذكر فيه ثمانية عشرة ومائة مسألة وفيها بعض مسائل صرفية، وزيد في بعض النسخ عليها ثلاث، وأيد كل مسألة بأدلة الفريقين: القياسيه والسماعية مع البسط والتفصيل، ووقف منها موقف الفيصل العادل غير متعسف في حكمه ولا متعصبا في قضائه، فيؤيد البصريّ مرة، ويرجح الكوفي أخرى -كما يقول في مفتتح الكتاب- إلا أن المتتبع الكتاب من ألفه إلى يائه يرى آخرا أن الفوز الباهر للبصري، فإنه إنما رجح الكوفي في سبع مسائل منها فقط[2].

[1] - ينضر :نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ص207.

[2] - نفسه، ص155-156.

ب- العكبري: هو أبو البقاء عبد الله ابن الضرير بن الحسين، أصله من عُكْبُرَاء*، ولد ببغداد، وتلقى النحو عن بن الخشاب وغيره، ثم حاز قصب السبق في علوم اللغة العربية، حتى لم يكن في آخر حياته من معصريه من يضارعه فيها، وتصدر لتعليم الناس.

وله مصنفات مفيدة منها في النحو :شرح الإيضاح لأبي علي، وشرح اللمع لابن جني، وشرح المفصل للزمخشري، والتبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والذي يشتمل على خمس وثمانين مسألة بدأها المؤلف بمسألة "الكلام والكلمة "وتنتهي بمسألة "الترخيم الرباعي"، يبدأ فهو المسألة بالرأي الذي يميل إليه في الغالب، ثم يورد الآراء والأقوال الأخرى بطريقة مختصرة، فإذا عرضها فصّل الآراء والأقوال فيها بحجج أصحابها، ولا يقتصر على ذلك، بل يناقش، ويرجح، ويؤيد، ويهجم، ويضعف

موقفهما من الكوفيين:

يقول محقق كتاب "التبيين" الدكتور عبد الرحمان بن سليمان العثيمين: "اتفق ابن الأنباري والعكبري في الهجوم على الكوفيين فحكما في مسائل الخلاف من وجهة نظر بصرية، فإن ابن الأنباري لم يرجح من مسائل الخلاف التي ذكرها في كتابه وعددها (121) مسألة إلا سبعة مسائل فقط لمذهب لكوفيين، والعكبري لم يرجح مذهب الكوفيين إلا في مسألة واحدة من(56) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، أما بقية المسائل فهي مسائل خلافية ليست بين البصريين والكوفيين وعددها ثمان وعشرون مسألة[1].

يتضح من خلال حديث الدكتور عبد الرحمان بن سليمان عن مذهب كل من الأنباري والعكبري أنه كان مذهبا بغداديا ذو نزعة بصرية، أما محمد الطنطاوي في كتابه "نشأة النحو وتاريخ

* وهو اسم بليدة من نواحي دُجَيْل، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج4، ص142.

[1] – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص92

أشهر النحاة" فإنه يذكر أن العكبري ذو نزعة كوفية، فهو بذلك مخالفا في نزعته لأبي البركات الأنباري، يقول محمد الطنطاوي: "وغلب عليه اتجاهه إلى النحو، وقد سبق أنه كوفي المذهب ... فكما عزز الأنباري المذهب البصري، عزز العكبري المذهب الكوفي"[1].

رابعاً: آراء القدماء والمحدثين حول وجود المذهب البغدادي (المدرسة البغدادية)

قبل الخوض في عرض آراء القدماء والمحدثين حول وجود المدرسة البغدادية علينا أن نوضح مفهوم مصطلح المدرسة.

التعريف بمصطلح "مدرسة":

أ-عند القدماء: لم يؤثر عن القدماء مصطلح مدرسة بمعني المذهب النحوي عند حديثهم عن المذاهب النحوية، ومن ثم لم يرد عندهم مصطلح المدرسة البصرية أو المدرسة الكوفية أو المدرسة البغدادية، وإنما يطلق مصطلح "مدرسة" عند القدماء على المدرسة التي ينتسب إليها طلاب العلم الذين يتلقون فيها مختلف العلوم، يقال: مدرس، مدراس، وهو البيت الذي يقرأ فيه القرآن[2]، وأول ما شاع عند أصحاب التراجم أثناء تأريخهم وترجمتهم للنحاة القدماء "نسبتهم إلى البلد"، فنجد محمد بن سلام الجمحي (ت221) أثناء ترجمته لأبي الأسود الدؤلي وانتهى بالخليل، لم ينسبهم إلى مدرسة أو مذهب وإنما عدهم من "أهل البصرية"، وبعد ذلك أبو الطيب اللغوي المتوفى في 351هـ في كتاب مراتب النحويين واللغويين الذي سمى نحاة البصرة "البصريين"، و"أهل البصرة"، ونحاة الكوفة بـ "الكوفيين" و "أهل الكوفة" وكذلك السيرافي المتوفى 368هـ في كتابه "أخبار النحويين البصريين" الذي أقتصر فيه على نحاة البصرة، وسماهم بـ"البصريين" و"أهل البصرة"، وتلاه بعد ذلك الزبيدي المتوفى سنة 379هـ في كتابه طبقات النحويين واللغويين حيث قسم النحاة واللغويين حسب البلدان

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص 209-210.

[2] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص147.

التي عُرفوا بها[1]، وقد استعمل كلمة مذهب لأول مرة فقال عن أبي موسى الحامض: كان بارعا في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين، ويقول عن ابن كيسان: كان بصريا كوفيا يحفظ القولين ويعرف المذهبين[2]، ولما جاء ابن النديم المتوفى سنة 385هـ اتّبع التقسيم نفسه في كتابه الفهرست إلا أنه سمى نحاة بغداد بـ"من خلط المذهبين"، واقتفى أثره أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في كتابه "نزهة الألباء"، وكذا القفطي (ت646هـ) في كتابه "اِنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة"[3].

يتضح من هذا العرض أن أصحاب التراجم الذين أرخوا للنحو والنحاة لم يستعملوا كلمة مدرسة بمعنى المذهب النحوي.

ب–عند المحدثين: أما الباحثون المحدثون فقد استحسنوا مصطلح "المدرسة" بمعنى المذهب النحوي وقد كانوا في ذلك متأثرين بالغربيين، الذين شاع عندهم هذا لمصطلح بهذا لمفهوم وبخاصة في الدراسات الأدبية والفنية، فكان عندهم المدرسة الكلاسيكية في الأدب والفن، والمدرسة الرومانتيكية والمدرسة الرمزية[4]، وكان أول من استخدم كلمة مدرسة بهذا المفهوم المستشرق "جوتولد فايل" عندما أورد في مقدمة كتاب الإنصاف تعبير "المدرسة البصرية" و"المدرسة الكوفية" ثم تلاه المستشرق "كارل بركلمان" في كتابه تاريخ الأدب العربي، إذ قال: "وقد قسم علماء العربية مذاهب النحاة إلى ثلاث مدارس: البصريون والكوفيون ومن مزج المذهبين من علماء بغداد"[5]، واعتمد الدارسون العرب هذا المصطلح وشاع في دراساتهم وتعبيراتهم، وكان من أوائل المستعملين له أحمد أمين في كتابة ضحى الإسلام، ثم ساد في الدراسات النحوية، فكان هناك دراسات بعنوان "المدرسة الكوفية" للدكتور

[1] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص8–10.

[2] – ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص152–153.

[3] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص11–13.

[4] – ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص147–148.

[5] – ينظر: المدارس النحوية، بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، عبد الأمير محمد أمين الورد، المكتبة العصرية، بغداد، ط1، 1997، ص09.

مهدي المخزومي، و"المدرسة البصرية النحوية" للدكتور عبد الرحمان السيد، و"المدرسة النحوية في الشام ومصر" للدكتور عبد العال سالم مكرم، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ... [1].

هذا عن استعمالات مصطلح مدرسة عند القدماء والمحدثين، أما حدها فقد عرف المعجم الوسيط مصطلح المدرسة بهذا المفهوم الجديد بقوله: "المدرسة جماعة من الفلاسفة والمفكرين والباحثين تعتنق مذهبا معيننا، أو تقول برأي مشترك، ويقال هو من مدرسة فلان على رأيه ومذهبه"[2]، وقد أخذ بهذا التعريف طائفة من الباحثين وإن اختلفت عباراتهم إلا أنها تلتقي حول هذا المفهوم، فالأستاذ علي النجدي ناصيف يعرف المدرسة بقوله: المدرسة طائفة من أولي العلم الواحد أو الفن الواحد تجمعهم وحدة أصولية ومناهج البحث فيه، وإن تعددت أوطانهم واختلفت أجناسهم ومهما تنوعت شخصياتهم العلمية وتباعدت آرائهم في الفروع والتفاصيل[3]، وقريبا من هذا ما انتهى إليه الدكتور أحمد مختار عمر في تعريف المدرسة النحوية بقوله: "وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو، ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة ويحدد المنهج والتابعون أو المريدون الذين يعتنقون خطاه، ويتبنون منهجه ويعملون على تطويره والدفاع عنه"[4]، وعرّفها محمد حسين آل ياسين بقوله: "المدرسة في المصطلح العلمي لفظ يطلق على جماعة من الدارسين تشترك في وجهة النظري ويكون لها منهج خاص يؤلف منها جبهة علمية، وترتبط أفرادها برباط الرأي الموحد"[5].

[1] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص148، بنظر: المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المكتبة الفيصلية، ط1، 1986، ص114.

[2] – المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص280.

[3] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص149.

[4] – البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1988، ص128.

[5] – الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1980، ص392.

من خلال هذه التعريفات نلاحظ أن مفهوم المدرسة عند المحدثين لا يشترط وجود مكان واحد، وإنما يُشترط اشتراكهم في خط فكري واحد.

وبالنظر إلى ما تقدم نجد أن هذه التعريفات اتفقت على اختلاف عباراتها، في أن ملامح المدرسة تتلخص في الآتي:

-التميّز بمنهج واحد أو سمات منهجية موحدة أو متشابهة على مستوى التنظير والتطبيق أو الالتزام بخط فكري واحد.

-وجود رائد يؤسس المدرسة ويقود خطها الفكري، ويُعدّ المبتكر لها.

-امتداد المنهج فمن يتلو هذا الرائد أو المؤسس، وتوضّح أثره في آثارهم العلمية.

وقد تفرد من المحدثين حسن عون الذي يرى أن تقسيم المدارس لا يكون بأسماء أماكنها وإنما يكون بأسماء أئمتها الذين يبرزون في هذا اللون من الدراسات حيث يقول: "من هنا نجد المبرر للعدول عن تسمية المدارس النحوية بأسماء أماكنها إلى تسميتها بأسماء الأئمة الذين برزوا في هذا اللون من الدراسة، وكان لهم فيها أثر ظاهر ومجهود كبير مثل مدرسة سيبويه ... ومدرسة الزمخشري ومدرسة ابن مالك"[1].

1-آراء القدماء في وجود المدرسة البغدادية:

بعد أن عرفنا أن لفظ "مدرسة" لم يرد عند القدماء بمفهوم المذهب النحوي، نحاول أن ندرج آرائهم حول وجود المذهب البغدادي، وقد استعمل أصحاب التراجم مصطلحات أخرى للتدليل عليها، وكان من بين هذه المصطلحات مصطلح "الجمع" و"الخلط" الذي استعمل للتدليل على أصحاب المدرسة البغدادية، يقول محمود حسني محمود: "إن الحديث عن نحاة بغداد وتكوينهم

[1] - تطور الدرس النحوي، حسن عون، دط، دت، ص50.

لمذهب خاص بهم ليس شيء جديدا، فقد تحدث القدامى عن خروج نحويين في بغداد في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري عن المدرستين الكوفية والبصرية، وحديثهم هذا اعتراف واضح منهم وصريح بظهور مدرسة نحوية مستقلة عن المدرستين المعروفتين، ولكنهم كانوا يتخذون من تعبير الجمع والخلط اصطلاحا للتدليل على هذه المدرسة حين ينسبون أحد النحاة إليها"[1]، وكان أول من ترجم للنحاة وتحدث عن نشأة النحو محمد بن سلام الجمحي (ت231هـ) ، ولم يتحدث إلا عن النحاة البصريين الأوائل أولهم أبو الأسود وانتهى بالخليل، وجاء من بعده ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ) تحدث في كتابه "المعارف" عن النحويين لكنه لم يجاوز بهم الكسائي (ت189هـ)، والفراء (ت207هـ) من نحاة الكوفة، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت271هـ) من البصريين[2].

وأول من اعترف بظاهرة الجمع أو الخلط من القدماء أبو القاسم الزجاجي (ت338هـ) وهو ليس من أصحاب التراجم والطبقات، فقد نسب إلى أساتذته النحويين الجمع بين المذهبين[3].

قال أبو القاسم الزجاجي: "ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن الشقير، وأبو بكر بن الخياط، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين"[4]، وقد فسر هذا القول محمود حسني محمود على أنه اعتراف صريح بتشكيل المذهب البغدادي، حيث قال في كتابه: "وهذا القول اعتراف صريح من الزجاج بأن أساتذته هؤلاء كانوا كوفيين، فخرجوا عن المذهب الكوفي بعد اطلاعهم عن المذهب البصري، ثم جمعوا بين المذهبين، أو شكلوا مذهب آخر يمتاز بأنه يجمع –على

[1] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص118.

[2] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص200.

[3] – ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص118.

4 – الإيضاح في علم النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، د ط، 1959، ص79.

حد تعبير الزجاجي- بين المذهبين ويوفق، ومذهب الجمع ذا ليس إلا ما نسميه في عصرنا الحاضر بالمدرسة البغدادية"[1].

ومن بعدهم أبو الطيب اللغوي (ت351هـ) في كتابه "مراتب النحويين" وهو أول كتاب في طبقات النحويين، لم يتطرق فيه لذكر مذهب نحوي بغدادي ولا نحاة بغداديين، إلا أن له إشارات إلى مدينة بغداد[2]، حيث يقول بعد ترجمته للفراء: "فلم يزل أهل المصرين على هذا الحال حتى انتقل العلم إلى بغداد قريبا"[3]، وجاء بعد أبي الطيب اللغوي أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) الذي ألف كتاب "النحويين البصريين" وقد اقتصر فيه على نحاة البصرة ولغوييها فبدأ بأبي الأسود وختمه بأصحاب المبرد، وقد نسب فيه الخلط بين المذهبين إلى ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط، فيقول أثناء حديثه عن الزجاج وابن كيسان: "غير أن أبا إسحاق كان أشد لزوما لمذهب البصريين وكان ابن كيسان يخلط المذهبين، وكان بعدهما أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، وأبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان وعنهما أخذت أكثر النحو، وعليهما قرأت كتاب سيبويه، وفي طبقاتهما من يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين أبو بكر بن شقير وأبو بكر بن الخياط"[4].

وجاء بعده الزبيدي (ت379هـ) وقسم كتابه طبقات "النحويين واللغويين" إلى خمس مجموعات هي: البصريون والكوفيون والمصريون والقرويون والأندلسيون، ولم يفرد طبقة باسم البغداديين، مع أنه صرح بأن ابن كيسان كان بصريا كوفيا يحفظ القولين ويعرف المذهبين[5]. يقول محمود حسني محمود عن هذا التصريح: "هو اعتراف منه بأن ابن كيسان ليس بصريا وليس كوفيا وإنما

[1] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص118.
[2] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص200-202.
[3] – مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد اللغوي، ص90.
[4] – أخبار النحويين البصريين، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ص81.
[5] – ينظر" طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص153.

هو بصري كوفي، وهو تعبير دقيق وصادق عن بغدادية ابن كيسان، إلا أنه وضعه في الطبقة السادسة من طبقات الكوفيين، وكان الأولى بالزبيدي أن يضعه في مدرسة مستقلة عن المدرستين"[1].

إن أول من أفرد قسما من طبقاته لنحاة بغداديين المرزباني (ت386هـ) في كتابه "نور القبس"، حيث قسمه إلى ثلاثة أقسام، الأول "من أخبار العلماء والنحاة والرواة من أهل البصرة"، والثاني "من أخبار العلماء والنحاة والرواة من أهل الكوفة" والثالث "من أخبار العلماء والنحاة والرواة من أهل بغداد" ترجم فيه لبعض نحاة بغداد ولم يذكر انتمائهم لأي مذهب نحوي[2].

وتبعه على هذا التقسيم ابن النديم (ت385هـ) الذي قسم كلامه عن النحويين واللغويين وفصحاء الأعراب إلى ثلاثة أقسام ضمته المقالة الثانية من كتاب الفهرست، وسمى كل قسم فنا، وذكر في كل قسم مجموعة من العلماء، وكان عنوان القسم الثالث "أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللغويين ممن خلط بين المذهبين" وقد ذكر منهم أربعين عالما ترجم لهم، وذكر مؤلفاتهم أولهم ابن قتيبة الدينوري وآخرهم علي بن الحسن الهاني الملقب بكراع النمل، إلا أن ابن النديم ضم إليهم جماعة من اللغويين أو الذين اشتهروا باللغة أكثر من اشتهارهم بالنحو أمثال ابن قتيبة الدينوري[3].

وجاءت بعده مجموعة من أصحاب الطبقات ولكنهم لم يقسموا كتبهم إلى طبقات ولا سموهم بأسماء البلدان ولا صنفوهم بحسب المذهب، وإنما رتبوهم بأحد الطريقتين، إما بحسب القدم وإما بحسب الأسماء مرتبين ترتيبا ألفبائيا[4]. ومن هؤلاء العلماء: أبو بركات الأنباري فقد ترجم

[1] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص119.

[2] – ينظر: نور القبس المختصر من المقتبس، أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تح: رودلف زلهايم، د دار النشر، دط، دت، ص7، ص235، ص310.

[3] – ينظر: الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، ص85-92.

[4] – ينظر" المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص203.

للنحويين، إلا أنه لم ينسب الخلط إلى أحد من النحويين سِوى أبي بكر ابن الخياط[1]، وقد نسب ياقوت الحموي المتوفى (ت626هـ) الخلط في النحو إلى خمسة أعلام وهم: عثمان بن عيسى بن منصور البلطي، وكلاب بن حمزة العقيلي، وابن كيسان وابن الخياط وأبو موسى الحامض، ونسب القفطي (ت646هـ) الخلط إلى أكثر من خمسة عشر نحويا، ونسبه السيوطي أيضا إلى ثمانية أعلام[2].

وقد ذكر ابن خلدون البغداديين بجانب البصريين والكوفيين وصرح بأنّ لهم طريقتهم المختلفة في التعليم، قال قي باب النحو: "فالتآليف في هذا الفن أكثر من أن تحصى أو يحاط بها، وطرق التعليم فيها مختلفة: وطريقة المتقدمين مغايرة طريقة المتأخرين، والكوفيون والبصريون والبغداديون والأندلسيون مختلفة طرقهم كذلك.

هذا ما كان من أمر القدماء وذكرهم لمذهب نحوي أو مجموعة ثالثة تنسب إلى بغداد.

2-آراء المحدثين في وجود المدرسة البغدادية:

لم يُعْنَ نحاة هذه المرحلة بالأصول النظرية، ولا احتفوا بوضع أساس للانتخاب، ولا اتفقوا فيما بينهم على أصول للانتخاب، أو على اختيار مسائل معينة، ولا جمعوا مسائلهم في ديوان معين يرجعون إليه، ولم يكن لهم إمام واضح، مما دعا الباحثين المحدثين إلى الاختلاف في أمر ما يسمى بالمذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية في النحو العربي[3]، فمنهم من أثبت وجودها ومنهم من نفى ذلك.

[1] - ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ص185.

[2] - ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص120-121.

[3] - ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص131.

فأما الذين أثبتوا فقد اختلفوا في أمور ثلاث:

-مفهوم هذه المدرسة، ومفهوم اصطلاح البغداديين.

-زمن هذه المدرسة، وما مرت به من المراحل.

-من هم أفرادهما، وما هي اتجاهاتهم؟[1]

من أوائل من قالوا بنشأة المدرسة البغدادية جماعة من المستشرقين نذكر منهم:

1-كارل بروكولمان: فقد اهتم بمدرسة بغداد وعقد لها فصلا خاصا للحديث عنها والتعريف بها في كتابه "تاريخ الأدب العربي" حيث قال أثناء حديثة عن الجيل الذي تلا جيل المدرستين: "لم يلق كبير الاهتمام للخلافات القديمة، بل عمد إلى انتخاب مزايا كلتا المدرستين، وتوحيد هذه المزايا في مذهب جديد مختار"[2]، ثم قال: "وأيما كان الأمر فإن علينا أن نطمأن إلى الاستناد إلى رواية ابن النديم في الفهرست"[3].

وبقوله هذا يقر بوجود مذهب ثالث متبعا في ذلك ابن النديم الذي يعد أول من أقر بوجود المذهب البغدادي.

2-هاول: فقد ذهب إلى وجود مدرسة بغدادية وقال إن ابن السراج ومبرمان يمثلانها[4].

أما من العرب فمن أوائل الباحثين الذين اقروا بوجود مدرسة بغدادية نذكر:

[1] - ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص47.

[2] - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكولمان، دار المعارف، القاهرة، ط5، دت، ج2، ص221.

[3] - نفسه، ج2، ص221.

[4] - المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص205.

1- أحمد أمين: تذكر خديجة الحديثي في المدارس النحوية أنه أول من تكلم عن مدرسة بغداد من الباحثين العرب، وقد أقر بنشأة المدرسة البغدادية في كتابه "ضحى الإسلام" بعد أن تحدث عن مدرستي البصرة والكوفة[1]، حيث يقول: "ومع هذا فقد كان التقاء الكوفيين والبصريين في بغداد سببا في عرض المذهبين ونقدهما والانتخاب منهما، ووجود مذهب منتخب كان من ممثليه ابن قتيبة[2].

2-محمد الطنطاوي في كتابة "نشأة النحو" فقد كان أكثر المتحدثين عن المذهب البغدادي وضوحا وإيجازا، حيث تحدث فيه عن نشأة المذهب البغدادي على أيدي الجامعين بين النزعتين وجعل الطور الرابع من أطوار النحو العربي طورا ترجيحيا بغداديا، وقسم البغداديين إلى من نزعوا نزعة كوفية، وإلى من نزعوا نزعة بصرية، وإلى من خلطوا المذهبين، ومما قاله في هذا الشأن: "احتل مكانا بين المذهبين مذهب آخر جديد مؤلف من المذهبين بفروق قليلة اشتهر ذلك بالمذهب البغدادي"[3]. ورأى أن عقد المذهب البغدادي قد انفرط قبل منتصف القرن الرابع للهجري فأخرج بذلك ابن علي الفارسي وابن جني من نحاة هذا المذهب[4]

3-عبد المجيد حسن: فقد تأثر بما ذكره محمد الطنطاوي وتبعه في معظم ما ذهب إليه فقد قال عن البغداديين في كتابه "القواعد النحوية": "وقد أتيح للبغداديين بهذا أن ينظروا في المذهبين البصري والكوفي ... ، وأضافوا إلى ذلك ما عنّ لهم من آراء خاصة، وكانوا في أول الأمر أكثر ميلا لموافقة الكوفيين ... لكن اتبعوا مذهب البصريين في كثير من المسائل[5]، واختلف معه في أفراد المدرسة البغدادية، فضم أبا علي الفارسي وابن جني إليهم، وعد منهم ابن خلويه والربعي والثمانيني والتبريزي

[1] - ينظر: السابق، ص205.

[2] - ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط7، 1ت، ج2، ص298.

[3] - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص184.

[4] - ينظر: نفسه، ص190-191.

[5] - القواعد النحوية، عبد المجيد حسن، (نقلا عن المدرسة البغدادية، محمود حسني محمود)، ص48.

والزمخشري وغيرهم، واختلف معه في امتدادها الزمني فرأى أنه من منتصف القرن الثالث الهجري إلى ما بعد القرن الرابع[1].

4-شوقي ضيف: فقد أفرد للمدرسة البغدادية بحثا مستقلا تحدث فيه عن نشأتها وأطوارها وأعلامهم واتجاهاتها النحوية، وفي هذا يقول الدكتور شوقي ضيف: "اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا[2]

5-أحمد مكي الأنصاري: تحدث في كتابه: "أبي زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو" عن المدرسة البغدادية وأقر نشأتها، ورأى أن البذرة الأولى لهذا المذهب كانت على يد عيسى بن عمر، وتطورت حتى تشكلت نواتها على يد يونس بن حبيب، ونصب الفراء زعيما لها حيث قال: بذلك كان الفراء هو المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي[3].

6- سعيد الأفغاني: حاول أن يبين كيف نشأة المدرسة البغدادية في كتابيه "من تاريخ النحو، وفي أصول النحو" والتي اعترف بقيامها فقال: "ونشأت طبقة جديدة في بغداد اختارت من المذهبين وكونت ما عرف بالمذهب البغدادي[4].

7- خديجة الحديثي: أفردت جزءا خاصا من كتابها "المدارس النحوية" للحديث عن المدرسة البغدادية تحت عنوان "مدرسة بغداد النحوية" وتعرضت فيه لآراء القدماء والمعاصرين حول المدرسة البغدادية، وقالت في نهاية حديثها عن تسمية البصريين والكوفيين: "أما البغداديون فتسمية خلصت بعد هذا

[1] - المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص48.

[2] - المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص245.

[3] - ينظر: أبو زكريا الفراء مذهبه في اللغة والنحو، أحمد مكي الأنصاري، د دار نشر، القاهرة، مصر، دط، دت، ص364-366.

[4] - في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص229 . من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، ص93.

للذين لم يكونوا بصريين خالصين ولا كوفيين خالصين، ولا متعصبين لأي من هذين المذهبين، ولا عُرفوا بالتعصب لأي من البلدين لأنهم بغداديون منشأ وعلما وثقافة"[1].

8- سيد رزق الطويل: قال بنشأة المدرسة البغدادية حيث خصص لها عنصرا من كتابه "الخلاف بين النحويين" تحت عنوان "المدرسة البغدادية"[2].

9-مهدي المخزومي: أقر بوجود مدرسة بغدادية في كتابه "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" حيث يقول أثناء حديثة عن أصحاب ثعلب: "وهؤلاء الأربع -إذ كانوا يخلطون المذهبين- لا يُعدّون من رجال المدرسة الكوفية وإن تتلمذوا لثعلب وأخذوا عنه، ولا يُعدّون من رجال المدرسة البصرية وإن أخذوا عن البصريين، فإنهم رجال مدرسة جديدة نشأة في بغداد عن تلاقي المدرستين فيها، ونهجوا نهجا جديدا أنبنى على الانتخاب من أصول المذهبين والتوفيق بين منهج المدرستين"[3]، وفي موضع آخر يقول عن أصحاب ثعلب: "وأصحاب ثعلب كانوا ممن خلطوا المذهبين، فهم ليسوا من رجال هذه المدرسة التي هي من موضوع هذه الرسالة"[4]، وكان يعني أنهم ليسوا من رجال المدرسة الكوفية.

10- محمود حسني محمود: ألف كتابا سماه المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي تحدث فيه مطولا عن الدرس النحوي في بغداد، ومما جاء فيه أنه وضع الأخفش سعيد بن مسعدة المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية لأنه أول من قارب بين المدرستين باتخاذه منهجا وسطا معتدلا. يقول: "أما الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة الذي وضعته مؤسسا للمدرسة البغدادية وظهر مبكرا قبل أن تهيأ الظروف لظهورها فيأتي على رأس البغداديين جميعا سواء أكانوا يميلون إلى مدرسة البصرة أم مدرسة

[1] - المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص213.
[2] - ينظر: الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، ص536-548.
[3] - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ص83.
[4] - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ص88.

الكوفة[1]. وكذا جعل رئاسة الاتجاه البغدادي الكوفي للحامض، وأن الاتجاهين قد كوّنا زمن المبرد وثعلب وسارا معا في آن واحد، وليس كما ذكر شوقي ضيف أن ظهور الجيل البغدادي الكوفي كان قبل الجيل البغدادي البصري.

ويرى كذلك أن المدرسة البغدادية ظهرت ظهورا فعليا في بداية النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، بعد أن بذر الأخفش الأوسط (ت215هـ) بذرتها الأولى في أواخر القرن الثالث الهجري بعد أن مهد لظهورها الفراء والمازني والمبرد، وساهموا في ذلك مساهمة فعالة.

ويرى أن المدرسة البغدادية ظهرت ظهورا فعليا وسارت جنبا إلى جنب مع المدرستين البصرية والكوفية، فكان هناك في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ثلاث مدارس نحوية، مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد.

ويرى أن المدرستين البصرية والكوفية قد انتهتا قبل نهاية القرن الثالث الهجري بسنوات، الأولى بوفاة المبرد سنة286هـ، وبوراثة الزجاجي الذي أصبح بغداديا يميل إلى مدرسة البصرة، والثانية بوفاة ثعلب سنة 291هـ بوراثة الحامض الذي أصبح بغداديا يميل إلى مدرسة الكوفة[2].

وكذلك يرى أن المدرسة البغدادية تمتد إلى القرن السابع الهجري، بحيث ينسب إليها بعض الأعلام من البغداديين المتأخرين مثل: الربعي علي بن عيسى بن الفرج بن صالح النحوي (ت420هـ)، والزمخشري محمود بن عمر بن محمد (ت538هـ)، وابن الشجري هيبة الله بن علي بن محمد (ت542هـ)، وأبي البركات الأنباري كمال الدين عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله (ت577هـ)، وأبي البقاء العكبري عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، ويعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، وكذلك الرضي الأستراباذي نجم الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، ومما يميز جيل

[1] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص112.

[2] – ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص117.

هذه المرحلة أنهم اتخذوا من المنهج الذي أصله من سبقهم من البغداديين والمتقدمين منهجا لهم، فلا بد من تمثل الآراء البصرية والكوفية وآراء البغداديين الأولين، ثم لا بد من النفاذ إلى آراء جديدة تعبّر عن شخصيتهم[1].

هذا وقد أقر العديد من العلماء نشأة المدرسة البغدادية بالإضافة إلى ما ذكرناه منهم:

-مازن المبارك في كتابه "الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي"[2].

-أحمد مختار عمر في كتابه "البحث اللغوي عند العرب"[3].

-عبده الراجحي في كتابه "دروس في المذاهب النحوية"[4].

-عبد الله الخثران في كتابه "مراحل تطور الدرس النحوي"[5].

-أحمد عبد الستار الجيواري في كتابه "الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري".

-طه الراوي في كتابه "نظرات في اللغة والنحو".

-محمد أسعد طلس في مجلة "المجتمع العلمي العربي".

-هدى محمود قراعة في تحقيقها لكتاب "ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج".

-محي الدين توفيق في كتابه "أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف"[6].

---

[1] - ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص395-403.

[2] - ينظر: الزجاجي، حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، ط2، 1984، ص75-77.

[3] - ينظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص128.

[4] - ينظر: دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1980، ص159.

[5] - ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص125-142.

[6] - ينظر: المدارس النحوية، بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، عبد الأمير محمد أمين الورد، ص13.

أما الفريق الذي نفى وجود المدرسة البغدادية: فنذكر منهم

1-جوتولدفايل: فقد ادعى في تقديمه لكتاب الإنصاف لابن الأنباري أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة بها، وقوله هذا يعني عدم وجود مدرسة بغدادية، لأن وجودها إنما كان أصلا بوجود مدرستي البصرة والكوفة معا[1].

2-إبراهيم السامرائي في كتابه "المدارس النحوية بين الأسطورة والواقع "ينفي وجود مدارس نحوية ويقرّ بوجود مدرسة واحدة فقط هي المدرسة البصرية حيث يقول: "وقد أنكرت أن يكون مدرستان هما البصرة والكوفة، فالنحو القديم واحد، وإن كان هناك من شيء فاختلاف اللاحقين ممن دعوا بالكوفيين عن المتقدمين البصريين بمسائل تتصل كما أشرت بالفروع وليس بالأصول"[2].

3-عبد الفتاح شلبي فقد نفى أيضا وجود المدرسة البغدادية في كتابه "أبو علي الفارسي" الذي قال: "وأرى أن هذا الذي يقول هاول وما يذهب إليه بعض الباحثين من أن هناك مدرسة نحوية باسم مدرسة بغداد مميزة عن المدرستين البصرية والكوفية لا يتفق مع ما كان يراه الأقدمون والأولون من أصحاب التراجم والطبقات"[3]، لأن أفرادها ضمهم كتاب الطبقات في سلك المدرستين، وأن علمين من أعلام المدرسة البغدادية ينسبان نفسهما للبصريين، وهما: أبو علي الفارسي وابن جني.

4-فاضل صالح السامرائي: تبعهما كذلك في النفي في كتابه "ابن جني النحوي" الذي قال فيه بعد أن عرض أراء من أثبتوا قيامها: "والذي أراه في هذا الشأن أنه لا يصح إطلاق اسم مذهب أو مدرسة إلا أن تكون هناك أسس مستقلة أو أراء متميزة واضحة محددة، وإلا فهو إما مذهب

[1] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص52.

[2] – المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1987، ص159.

[3] – أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية، وآثاره في القراءات والنحو، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، السعودية، ط3، 1989، ص446.

بصري وإما كوفي أو نحوهما، وأرى أن المكان وحده لا يصح أن يسمى باسم ما فتعدّ مدرسة نحوية مستقلة"[1].

5-علي النجدي ناصيف: أنكر كذلك وجود مدارس نحوية عدا مدرستي البصرة والكوفة في كتابه "تاريخ النحو"، حيث طرح سؤال: هل للنحو مدارس أخرى؟ ثم يقول بعد حديثه عن المدرستين: "من هذا وذاك تلفيق للنحويين أخذ النحاة به منذ القرن الثالث الجهري، ولا يزال معمولا به إلى اليوم، فهل يصح أن نطلق على أصحاب هذا التلفيق اسم مدارس؟، فنقول مثلا: مدرسة النحو البغدادي أو مدرسة النحو البصرية"[2].

6-علي أبو المكارم: فهو ينفي كذلك وجود مدارس نحوية في كتابه "الحذف والتقدير في النحو العربي"، حيث قال بعد عرضه لآراء بروكلمان وأحمد أمين "وهذه كلها مجرد أحكام عامة شخصية غير موضوعية تابعت –دون تحليل دقيق- الأفكار الشائعة في النحو، القائلة بوجود مدارس تختلف مناهجها في البصرة والكوفة ثم في بغداد، ولا ينبغي أن تصدر الأحكام العلمية بهذه الصورة التلقائية التقليدية ... وبالتحليل الموضوعي المنهجي لمجالات البحث النحوي، يتكشف أن المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحوية واحد في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة لا يخرج عليها وإن تفاوت تأثير بعضها، إذا فليست هناك مدارس –بالمعنى الذي يعني وجود منهج مميز لكل منها- في النحو"[3].

7-محمد حسين آل ياسين: قال هو كذلك بعدم وجود مدرسة بغدادية في كتابه "الدراسات اللغوية عند العرب" فبعد أن عرّف مصطلح المدرسة واعترف بوجود المدرستين البصرية والكوفية قال:

[1] – ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 1969، ص251.

[2] – تاريخ النحو، علي النجدي ناصيف، ص35.

[3] – الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص362.

"ونحن نختلف مع من نفى صفة المدرسة عن الكوفيين على هذا الأساس، ونختلف أيضا على الأساس نفسه مع من أطلق على جماعة من الدارسين في بغداد اسم المدرسة البغدادية[1].

تَرَدّد فريق من الباحثين بين القبول والنفي:

هناك من الباحثين المحدثين من ذهب في وجود مدرسة بغداد أكثر من مذهب، ويمثل هذا الاتجاه:

1-عبد الفتاح شلبي: فقد مر بنا أنه نفى وجود مدرسة بغدادية في موضع من كتابه "أبو علي الفارسي" إلا أنه أثبت وجودها في موضع آخر، حيث قال: "وقد احتفظت المدرستان بوجودهما المنفصل حتى نهاية القرن الثالث، أو وسط القرن الرابع، وحينئذ أصبحتا مختلطتين في المدرسة الجديدة في بغداد"[2].

2-المهدي المخزومي: فبعد أن أثبت وجود مدرسة بغدادية في كتابه "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" يعود ليخالف ما قاله في كتابه "الدرس النحو في بغداد" ونفى أن تكون هناك مدرسة بغدادية أو مذهب يصح أن يسمى بالمذهب البغدادي.

ويرى أن الذين ترددت تسميتهم في كتب التراجم والتأريخ وفي كتب النحاة كابن جني "بالبغداديين" إنما هم "الكوفيون" أنفسهم إذ لم يعرفوا في أول اشتهارهم باسم الكوفيين، لأنهم لم ينشئوا نحوهم في الكوفة، ولم تعرف الكوفة –مصرا- درسا نحويا مستقلا يقف إزاء الدرس البصري، وكان ابن جني يورد الرأي منسوبا إلى البغداديين في موضع ثم يورده منسوبا إلى الكوفيين في موضع

[1] – الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1980، ص392.

[2] – أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية، وآثاره في القراءات والنحو، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ص445.

آخر[1]. واستخلص الدكتور المخزومي: أن البغداديين هم الكوفيون، وطريقة البغداديين في الدرس النحوي هي طريقة الكوفيين، ولم تمثل البغدادية مذهبا يختلف عن مذهب الكوفة، فالمذهب واحد والطريقة واحدة[2].

بعد عرضنا لآراء المحدثين، سواء أكانوا من المثبتين وجود مدرسة بغدادية، أم من النافين لوجودها، أو المترددين بين هذا وذاك، نلحظ أن لكل منهم حججه وبراهينه الخاصة والتي لا يسعنا المقام لذكرها بالتفصيل، وسواء وصل النحو البغدادي إلى درجة نستطيع أن نطلق عليها مفهوم مدرسة أو لم يصل، هذا لا ينفي وجود نحو متميز في بغداد له خصائصه ومنهجه.

[1] – ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص210.

[2] – الدرس النحوي في بغداد، مهدي المخزومي، ص7، (نقلا عن: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص210).

خامساً: مصادر النحو البغدادي:

لقد كان للمذهب البغدادي كغيره من المذاهب جملة من المصادر التي يعتمد عليها ويحتج بها في آراءه وتعليلاته، وهي كالآتي:

- **السماع.**
- **القياس.**
- **القراءات الشاذة.**
- **الاحتجاج بالحديث.**
- **الانتخاب من المذهبين.**

منهج النحو البغدادي في التعامل مع مصادر الدرس النحوي:

ذكرنا في ما سبق أن نحو هذه المرحلة ما هو إلا مزيج من نحو المدرستين (البصرية والكوفية)، مضافا إليه عنصران آخران وهما: التحرر العقلي، والتجديد والابتكار في بعض المسائل النحوية، فهو منهج انتخابي تجمعت فيه الخصائص المنهجية للمدرستين، حيث أتيح لهم أن ينظروا في المذهبين ويوازنوا بين آراء الفريقين فأصبح لهم آراء في النحو أساسها الاختيار والترجيح منهما مع اختلافهم فيما بينهم في الميلان إلى أحد المدرستين[1].

1-السماع:

كانت المدرسة البصرية تتشدد في الأخذ عن العرب، ولم تقبل إلا ما سمعته من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفته[2]، نحو: قيس وتميم وأسد؛ فهؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أتُّكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف. ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[3].

وكانوا يفاضلون بين لغات العرب، بينما كان الكوفيون لا يميزون بين هذه اللغات، ويأخذون عن جميعهم بدويهم وحضريهم.

أما البغداديون فلم يكونوا يميزون بين لغة وأخرى، أو يفضلون ما ورد عن قبيلة على ما ورد عن قبلة أخرى، فاللغات عندهم كما هي عند الكوفيين، كلها يحتج بها، ولا يجوز أن ترد لغة من أجل أن تقبل أخرى؛ فهذا ابن جني البغدادي الذي يمثل المذهب البغدادي في أقواله أبلغ تمثيل، يقول: "اللغات على اختلافها كلها حجة، ألا ترى: أن لغة الحجار في إعمال ما ولغة تميم في تركه،

[1] – ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص131.

[2] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص128.

[3] – الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة الجامعية، دط، 2006، ص101-102.

كل منهما يقبله القياس؛ فليس له أن ترد إحدى اللغتين لصاحبتها، لأنها ليس أحق بذلك من الأخرى"[1].

وكذلك كانوا يأخذون عن الأعراب الذين توطئوا في الحاضرة، فنجد ابن جني يأخذ عن الأعراب من بني عقيل الذين توطئوا في العراق وملكوا الكوفة والبلاد الفُراتية، وتغلبوا على الجزيرة والموصل وهو مخالف في هذا البصريين ومتقارب مع الكوفيين، ولكنه لم يكن يأخذ إلا على الفصحاء منهم الذين سلمت سليقتهم[2].

وخلاصة القول فيما يخص مذهب البغداديين السماعي يقول محمود حسني محمود: "إنهم يقفون وسطا بين المذهبين فلا يميزون بين لغات العرب وإن كان بعضهم يفضل بعضها الآخر، فلا يرفضون أي لغة منها ولكنهم يجيزون لأنفسهم أن يأخذوا بلغة من غير رفض الأخرى أو تضعيفها، وكانوا يأخذون عن الأعراب الذين يحيطون بالحواضر الذين توطنوا في بعضها مثل بني عقيل[3].

2-القياس:

لقد بنى البصريون قواعدهم على الأعم الأغلب من كلام العرب، فكانوا لا يقيسون على المثال الواحد والأمثلة النادرة إذا ما تعارضت مع الكثرة، ويفزعون إلى التأويل أو التشذيذ، وقد يلجئون إلى رميها باللحن والخطأ، أما الكوفيون فكنوا يقيسون على المثال الواحد، والأمثلة النادرة – وكانوا مولعين بذلك- ولو تعارضت مع قاعدة من قواعدهم أو أصل من أصولهم، وقد وقف البغداديون موقفا وسطا بين مذهب البصرة ومذهب الكوفة في القياس –تبعا للأخفش الأوسط- فقد قبلوا المثال الواحد الشاذ عند البصريين وفق مبدأ معين، وبعد مناقشة عقلية له، ومن الممكن عدم

[1] – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، دار التراث، ط3، 2008، ج1، ص257.
[2] – ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص129.
[3] – نفسه، ص131.

قبوله. وقد وضخ ابن جني مبدأ المدرسة البغدادية في هذا النوع من الأمثلة وقسمه إلى أقسام ومراتب، فقال: "المسموع المفرد هل يقبل ويُحتج به؟ له أحوال:

أحدهما: أن يكون فردا بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويحتج به، ويقاس عليه إجماعا كما قيس على قولهم في شنؤة: شنئى. مع أنه لم يسمه غيره لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

الحال الثاني:أن يكون فردا بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد، ويخالف ما عليه الجمهور، فينظر في حال هذا المنفرد؟ن فإذا كان فصيحا في جميع ما عدى ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى به في ذلك أن يحسن الضن به ولا يحمل على فساده. فإن قيل: فمن أين ذلك؟ وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه؟

قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها وعفا رسمها، ... فإذا كان كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما دام القياس يعضده، فإن لم يعضده كرفع المفعول والمضاف إليه وجر الفاعل أو نصبه فينبغي أن يرد؛ وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا. وكذا إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفا في قوله مألوف منه اللحن، وفساد الكلام فإنه يرد عليه ولا يقبل منه وإن احتمل أن يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة فالصواب رده وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال.

الحال الثالث: أن ينفرد به المتكلم ولا يُسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه، والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته، لأنه إما أن يكون شيئا أخذه عمن نطق به بلغة قديمة لم يُشارَك في سماع ذلك منه على حد ما قلناه في من خالف الجماعة وهو فصيح، أو شيئا ارتجله، فإن الأعرابي أذا قوية فصاحته وسَمَت طبيعته تصرف وارتجل ما لم إليه. فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سُبقا إليها.

أما لو جاء شيء من ذلك عن متّهم أو من لم تَرْقَ به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته فإنه يرد ولا يقبل؛ فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فأنه لا يقنع في قبوله أن يسمع من الواحد ولا من العدة القليلة إلا أن يكثر من ينطق به منهم، فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس، فَمَجَازُه وجهان:

أحدهما: أن يكون من نطق به لم يُحكم قياسه على لغة أبائهم.

والآخر: أن تكون أنت قصرت على استدراك وجه صحته، ويحتمل أن يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحا، وكثر استعماله له، فسرى في كلامه إلا أن ذلك قَلَّ ما يقع ..."[1].

ومن ثم يقول محمود حسني محمود: "فالمدرسة البغدادية إذن لا ترفض المثال الواحد كالبصريين قبل أن تنظر فيه، وتناقشه، ولا تقبله وتسلم به كالكوفيين مهما كان مصدره ومن غير مناقشة، وإنما تقف عنده وتنظر فيه وتتأمله، وتدرسه دراسة مستفيضة وهو عندها ثلاثة أصناف:

الأول: مثال لا نظير له في الألفاظ المسموعة ولكن العرب تنطق به وهذا المثال تقبله وتحتج به وتقيس عليه.

الثاني: مثال لا يتكلم به إلا فرد واحد من العرب، مخالف للجمهور غير مخالف للقياس، وهذا القياس تحسن الظن به وتأخذه، أما إذا خالف القياس ردته ولم تقبل به.

الثالث: مثال لا يتكلم به إلا فرد واحد من العرب لم يسمع من غيره ما يخالفه أو يوافقه، وهذا المثال إذا كان الناطق به فصيحا قبلته وأخذت به، وإن كان هذا الناطق يخلو من الفصاحة غير موثوق به رفضته ولم تعتد به ولم تقس عليه[2].

[1] – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ص248-250.

[2] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص133-134.

كما قَبِل البغداديون كذلك بالإضافة إلى المثال المفرد القياس على النادر الشاذ من الأمثلة مخالفين البصريين في ذلك أيضا، فكان الزجاج يرى أن "أمس" قد تأتي مبنية على الفتح قياسا على قولالشاعر:[1]

أني رأيت عجبا مذ أمسا *** عجائزا مثل السعالي خمسا

وكذلك جوز ابن جني متبعا في ذلك الأخفش عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وهذا شاذ، لأنه فيه عودة ضمير على متأخر لفظا ورتبة، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، وهذه المسالة ممنوعة عند جمهور النحويين، وجوزها ابن جني على بيت لأحد أصحاب مصعب ابن الزوبير يرثيه والذي قال فيه:

لمّا رأ طالبوه مصعبا ذعروا *** وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

فالشاهد فيه قوله: "رأى طالبوه مصعبا" حيث أخر المفعول عن الفاعل مع أنه مع الفاعل ضميرا يعود على المفعول به؛ فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وقياسا على قول الشاعر:

كسى حلمه ذا الحلم أثواب سؤددا *** ورقى نداه ذا الندى في ذرة المجد

فقد اتصل هنا بالفاعل :"حلم" ضمير يعود على المفعول به المتأخر "ذا الحلم" وكذلك اتصل بالفاعل "ندا" ضمير يعود على المفعول به المتأخر "ذا الندى".

وقياسا على ما جاء في قول حسان ابن ثابت يرثي مطعم بن عدى أحد أجواد مكة:

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا *** من الناس أبقة مجده الدهر مطعما

[1] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج2، ص139.

فالشاهد هنا هو " أبقى مجده مطعما، والفاعل (مجده) يشتمل على ضمير يعود على المفعول به "مطعما"[1].

وقد جوز الفارسي دخول "أل" على الفعل المضارع متبعا في ذلك الأخفش الأوسط قياسا على قول الشاعر:

يقول الجنى وابغض العجم ناطقا *** إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

يقول الأخفش أراد الذي يجدع كما تقول: هو اليضربك، تريد الذي يضربك، ويقول صاحب كتاب "خزانة الأدب" أن "أل" لم يسمع دخولها على الفعل المضارع إلا في" اليجدع" و "اليتقصع"، وأظن حرفا أو حرفين آخرين[2].

وجوز الزجاجي إعمال جميع أخوات إن عند اتصالها بـ "ما" قياسا على ما سمع في "إنما"، حكى "إنما زيدا قائم" ووافقه الزمخشري في ذلك، أما الزجاج فذهب إلى أنه يجوز إلا في "ليت" و"لعل" و"كأن" خاصة، بينما منع البصريون القياس واكتفوا بما سمع[3].

ولم يكتف البغداديون بالقياس على المثال المفرد والنادر فحسب، وإنما كانوا يقيسون أحيانا على غير مثال، أو يقيسون من غير اعتماد على سماع[4].

فقد قال ابن كيسان ببناء اسم الإشارة للمثنى في قراءة جمهور القراء إلا أبا عمرو (إن هذان لساحران)، ويرى القفطي في كتابه اِنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة أن ابن كيسان كان له مجلس مع إسماعيل بن إسحاق البصري القاضي الفقيه المالكي الذي قال له: ما تقول في قراءة الجمهور إلا أبا

[1] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980، ج2، ص105-108.

[2] – ينظر: خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1997، ج1، ص32.

[3] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص460.

[4] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص136.

عمرو (إن هذان لساحران) وما وجهها على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان مليا ثم قال: نجعلها مبنية لا معربة، وقد استقام الأمر، فقال له إسماعيل القاضي: فما علة بناءها؟ قال ابن كيسان: لأن المفرد منها "هذا" وهو مبني والجمع "هؤلاء" وهو مبني فيحتمل التثنية على الوجهين[1].

وأجاز ابن جني إظهار العامل في الخبر الواقع شبه جملة أو ظرفا إذا كان من الأفعال العامة مثل: (كائن) و(حاصل)، ورفض الجمهور ذلك[2].

يقول ابن جني في كتابه "اللمع": تقول "زيد خلفك" فحذف اسم الفاعل تخفيفا وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه[3]. فقوله تخفيفا وللعلم به دليل على أن الحذف والإثبات جائزان[4]، وعليه يكون ابن جني قد أجاز أن يقال "زيد كائن في الدار" أو "زيد كائن خلفك" من غير اعتماد على سماع.

من خلال ما ذُكر يتضح أن منهج البغداديين من حيث التعامل مع القياس منهجا وسطا بين البصريين والكوفيين، فهو كما يقول محمود حسني محمود: "يتضمن في أغلب الأحيان وليس في كل الأحيان القياس على المثال الواحد وعلى النادر وعلى غير السماع وهم في هذا يتبعون الأخفش الأوسط فيكون منهجهم منهجا وسطا معتدلا بين منهج البصريين والكوفيين[5].

[1] – إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، ج3، ص58.

[2] – ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1993، ج1، ص276.

[3] – اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، تح:سميح أبو مغلي، دار مجد لاوي للنشر، عمان، الأردن، دط، 1988، ص31.

[4] – ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، ج1، ص276.

[5] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص136.

3-القراءات الشاذة:

ليس هناك شك في أن القرآن الكريم أفصح ما نطقت العرب به، ونهو الينبوع الأعظم والدليل الأسلم في تقرير قواعد النحو وتحرير مسائله، فكثر استشهاد النحاة به، واعتمادهم عليه، وقد اتفق النحاة على صحة الاحتجاج بقراءاته المختلفة[1].

وفي هذا الشأن يقول جلال الدين السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أو أحادا، أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما؛ بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يُحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه"[2].

غير أن البصريين كانوا لا يقرون الاحتجاج بالقراءات الشاذة، بل كانوا يرفضونها، وقد يكون السيوطي عنى "بالناس" هنا الكوفيين عدى الفراء، والبغداديين الذين اتبعوا الكوفيين والأخفش الأوسط في الاحتجاج والاعتداد بها.

فقد كان البغداديون يرون أن القرآن محكم لا يتكلم العرب بشيء أجود منه، وكان ابن جني يرى أن الشاذ قد يكون مساويا في الفصاحة للمجتمع عليه، ومدعوما بالرواية التي تثبت صحته ورسوخه، فلا يجب على هذا الأساس رده أو الغض منه[3]، حيث يقول في كتابه "المحتسب" بعد حديثه عن القراءات السبعة: "إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه؛ ولعله أو أكثر منه مساويا في الفصاحة للمجتمع عليه ... ولسنا نقول فسحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغا للعدول عما أقرته الثقاة عنهم، لكن غرضنا

[1] -السابق، ص137.

[2] - الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ص75-76.

[3] - ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص137.

منه أن نوري وجه قوة ما يسمى الآن شاذا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجيرانه، آخذ من سمة العربية مهلة ميدانية، لئلا يُرى مرأى العدول عنه، إنما هو غض منه أو تهمة له"[1].

ويحرص ابن جني أن يبين سبب قبول الشاذ إذا دعمته الرواية، فيرى أن من أقوى الأسباب روايته عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولأن الله أمر بالأخذ به[2]، يقول: "ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنسبه إلى رسول الله صلى لله عليه وسلم، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ الحشر من الآية 7، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ وأخذه هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن يرفضه ويتجنبه فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه ونتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا، وأنه مما أمر الله تعالى تقبله وأراد منا العمل بموجبه، وإنه حبيب إليه ومرضي من القول لديه، نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابا وأنهض قياسا إذ هما جميعا مرويان مستندان إلى السلف رضي الله عنهم[3].

وابن جني لا يعبر في هذا القول عن رأيه هو، وإنما عن رأي نحاة المدرسة البغدادية وبخاصة الفارسي أستاذه الذي كان ينوي أن يؤلف كتابا في القراءات الشاذة يحتج لها ويدافع عنها، إلا أن الأجل عاجله فتولى ابن جني هذه المهمة التي كان الفارسي ينوي تحقيقها[4]. يقول ابن جني: "على أن أبا علي رحمه الله قد كان وقتا حدث نفسه بعمله –الاحتجاج للقراءات– وهَمّ أن يضع يده فيه

[1] – المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دط، دت، ج1، ص32-33.

[2] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص138.

[3] – المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح عثمان بن جني، ص33.

[4] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص138.

ويبدأ به فاعترضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه، هذا على ما كان عليه من خلو سربه وسروج فكره وفروده بنفسه، وانبتات علائق الهموم عن قلبه"[1].

وهذا لا يعني أن ابن جني وغيره من البغداديين كانوا يقبلون كل الشاذ دون دراسته بل كانوا يتقصوا مجموعة الأدلة للأخذ به، وإلا رده وتضعيفه، يقول محمود حسني محمود: "ولكنه يجب إلا يفهم أن ابن جني وغيره من البغداديين كان يقبل الشاذ على علته دون دراسته أو دعم بأدلة مروية، وإنما كان يرجع بالقراءة إلى اللغة ليلتمس دليلا يقيسها عليه، وقد يتقصى مجموعة أدلة للاطمئنان للأخذ به، فإذا لم يجد دليلا أو مجموعة أدلة تسندها، ورأى أن الطريقة إلى دعمها لا يأتي إلا بالتكلف والاعتساف لم يجد حرجا من ردها وتضعيفها"[2].

ومن ذلك ما قاله ابن جني في قراءة ابن محيسن:"ثم اطَّرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّار" بإدغام الضاد في الطاء: "هذه لغة مرذولة"[3].

4-الحديث الشريف:

لم يكن البغداديون في القرن الرابع الهجري متحرجين من الاحتجاج بالحديث مثل البصريين والكوفيين، بل خرجوا على هذا المبدأ، واتخذوا من الحديث الشريف مصدرا من مصادر السماع الأساسية، ويعد أبو علي الفارسي في طليعة مَن أكثروا من الاحتجاج بالحديث الشريف من البغداديين، فقد احتج بأكثر من اثني عشر حديثا في كتابه "الشيرازيات" وحده. ومن ذلك أنه احتج به على قوله أن عين كلمة "هار" واو، وفي ذلك يقول: "فأما الدلالة على عين الكلمة واو فهار يهور، وفي الحديث ﴿حتى تهور الليل﴾، وحكى أبو الحسن أن بعضهم يقول: يتهير"[4].

[1] – المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح عثمان بن جني، ج1، ص34.

[2] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص139.

[3] – المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح عثمان بن جني، ج1، ص106.

[4] – المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تح: حسن بن محمود الهنداوي، كنوز اشبيلية للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، ط1، 2004، ص585.

واحتج أبو علي بالحديث الشريف على أن "تبا" أصلها "تبأى" حيث قال في الشيرازيات: "والقول فيه عندي: إن تبا إنما هو تبأى، أي: تفخر وتتكبر على نظرائك، وفي الحديث: "لولا بأو فيه"[1].

واحتج بالحديث على تعدية "رزأ" إلى مفعولين قال: "ورزأت فعل يتعدى إلى مفعولين يدلك على ذلك قول الفرزدق:

وقد رزئ الأقوام قبلي بنيهم *** وإخوانهم فاقني حياء الأكارم

فالبنون في موضع نصب بأنه المفعول الثاني للفعل المبني للمفعول، والمفعول الأول لما أسند الفعل إليه قام مقام الفاعل، ولو بنيت الفعل للفاعل لقلت رزأت زيدا مالاً ... وقالوا رجل مترزأ، وفي الحديث المؤمن مرزأ في أهله وماله[2].

كما نذكر كذلك ابن جني الذي تبع أستاذه في الاحتجاج بالحديث الشريف في مواطن عديدة، فقد دعم أحد مذاهب سيبويه به فقال: "ويدل على صحة مذهب سيبويه في أن الألف والنون أذا جاءتا بعد المضاف كانتا بحالهما وهما بعد غير المضاف ما ورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن قوما وردوا عليه فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: بنو غيّان، فقال عليه السلام: بل أنتم بنو "رشدان" أفلا تراه كيف اشتق الاسم من الغي والغواية حتى حكم بزيادة النون لأنه قابله بضده وهو قوله: "رشدان" وترك أن يشتقه من الغين وهو البأس الغيم، ألا ترى إلى قوله:

كأني بين خافية عقاب *** أصحاب حمامة في يوم غين

[1] – السابق، ص370.
[2] – نفسه، ص321.

فصار "غيان" عنده مع التضعيف الذي فيه بمنزلة ما لا تضعيف فيه من نحو: مرجان وسعدان، فكما يحكم بزيادة النون في مثل هذا من غير تضعيف كذلك حكم بزيادتها مع التضعيف[1].

واحتج به على مذهبه الذي يقول فيه أن العربي يقيم على لغته ولا يبرحها، فإذا ما دس إليه ما يخرج عن لغته أباه ورفضه، قال: "واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة ... ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصق به، ووجدت في كلامه؛ ألا ترى في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا نبي الله، فقال: "لست نبئ لله ولكني نبي الله، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمزة في اسمه فرده على قائله لأنه لم يرد بما سماه فأشفق أن يمسك على ذلك"[2].

5-الانتخاب من المذهبين:

إن كان التعصب قد بلغ أشده في بغداد بين المذهبين (البصري والكوفي) في منتصف القرن الثالث الهجري، وعلى يد المبرد وثعلب؛ فإن هذا التعصب قد انصهر وتلاشى فكان انصهاره عاملا من عوامل ظهور المدرسة البغدادية، ولم يعد النحوي البغدادي يفرق بين نحوي بصري ونحوي كوفي، فكان يأخذ عن هذا وعن ذاك، ويروي عن البصريين والكوفيين، ومن الذين اشتهروا بالرواية عن المذهبين، الزجاج، ونفطويه، وابن كيسان، وابن شقير، والأخفش، وعلي بن سليمان، والزجاجي، وأبو علي الفارسي، وابن جني.

[1] – المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح عثمان بن جني، ج1، ص88.
[2] – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص383.

وقد وجد البغداديون أمامهم ثروة نحوية هائلة خلفها لهم البصريون والكوفيون، ووجدوا آراء متعددة حول المسألة الواحدة، ومتشابكة إلى حد أنه يصعب التفريق بينها، أو معرفة الأرجح منها[1]. ومن المسائل التي تشابكت الآراء فيها وتعددت مسألة "ضربي زيدا قائما".

فقال قوم: ضربي مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر.

وقال الجمهور: هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيدا مفعول به، وقائما حال.

وقال قوم: لا خبر له، وأن الفاعل أغنى عن الخبر.

وقال الكسائي، وهشام، والفراء، وابن كيسان: الحال نفسها هي الخبر. ثم اختلفوا.

فقال الأولان: الحال إذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان، أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر.

وقال الفراء: الحال إذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه وتعريتها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يحتمل ضمير المصدر: ضربي زيدا إن قام.

وقال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، فكأنه قيل: ضربي زيد في حال قيامه[2].

وما زالت هذه المسألة مثار خلاف كبير بين النحاة، فقد قال السيوطي فيها: وهذه المسالة طويلة الذيول كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل.

[1] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص146-147.

[2] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص339-340.

ومن ذلك أيضا مسألة: (حبذا) فمذهب سيبويه أن (**حب**) فعل ماض و(ذا) فاعل، والمخصوص بالمدح مبتدأ في مثل حبذا زيد، والجملة من الفعل والفاعل خبره، والرابط بينهما اسم الإشارة.

وقيل: المخصوص مبتدأ محذوف الخبر.

وقيل: المخصوص خبر محذوف المبتدأ.

وقيل: عطف بيان.

وقيل: أن (**حب**) و(**ذا**) مركبان وغلبة الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل، والجملة فعلية.

وذهب المبرد وابن السراج إلى أن تركيب "حب" مع "ذا" أزال الفعلية، فحبذا مبتدأ والمخصوص خبر، أي: المحبوب زيد.

وقيل: مركبان، ولكن الاسمية هي التي غلبت والاثنان اسم مبتدأ، وما بعدهما من المخصوص خبره والجملة اسمية[1].

وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بعد حبذا بدل من ذا[2].

[1] – ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، ج2، ص1130.

[2] – ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1982، ج2، ص143.

سادساً: خصائص النحو البغدادي (خصائص الدرس النحوي في بغداد)

1-ظاهرة الخلط والمزج والجمع بين النحوين:

لقد نبه القدماء على هذه الظاهرة عند هؤلاء النحاة، وبخاصة عند الحديث عن رجال هذه المرحلة، فكان أول من نبه على هذه الظاهرة أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ) في كتابه "الإيضاح في علل النحو"[1]. حيث يقول: "ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط؛ لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا على البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين"[2].

كما نبه على هذه الظاهرة أيضا ابن النديم في الفهرست، حيث ذكر رجال هذا الاتجاه تحت عنوان "أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللغويين ممن خلط بين المذهبين" ثم ذكر أربعين عالما ترجم لهم وذكر مؤلفاتهم، أولهم ابن قتيبة الدينوري (ت270هـ)، وآخرهم علي بن الحسن الهاني الملقب بكراع النمل (ت307هـ). ومن النحاة الذين نسب إليهم الجمع والخلط أبو الحسن محمد بن أحمد ابن كيسان (ت299هـ) الذي قال عنه السيرافي (ت368هـ): "وكان ابن كيسان يخلط المذهبين"[3].

وقال عنه الزبيدي (ت379هـ): "وكان بصريا كوفيا يخلط القولين ويعرف المذهبين"[4].

[1] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص132.

[2] – الإيضاح في علم النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص79.

[3] – أخبار النحويين البصريين، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ص81.

[4] – طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص153.

وقال عنه القفطي (ت426هـ): "ومزج النحوين فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ضنه صحته واطرد له قياسه، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر"[1].

كما نُسب الخلط أيضا إلى أبي بكر الخياط (ت320هـ)، وأبي بكر بن شقير (ت317هـ)، يقول في شأنهما السيرافي وهو يتحدث عن ابن السراج ومبرمان[2]: "وفي طبقتهما ممن يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين أبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط"[3].

وقد نسب القفطي الخلط إلى أبي موسى الحامض (ت305هـ)، حيث قال فيه: "وكان قد أخذ عن البصريين وخلط النحوين"[4]، ونسب كذلك الخلط إلى ابن قتيبة الدينوري حيث قال فيه: "وكان يغالي في مذهب البصريين إلا أنه خلط المذهبين"[5].

2-التوسع في القياس:

يعد أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني أصحاب مدرسة جديدة في القياس حيث جعلا له قواعد ثابتة ومعالم محددة، وعدّوه منهجا رئيسا تستمد منه القواعد النحوية، وحكّموه في لغات العرب، فبدأت الصنعة والعقل يدخلان أقيسة النحاة، حتى وجد عندهم ما يسمى بالقياس المعنوي أو الصناعي، فكان أساسه عندهم المشابهة المعنوية أو المشابهة اللفظية، حتى إن ابن جني في القرن الرابع قد عقد بابا في مقاييس العربية يذكر فيه أنها ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي، ثم بين أن أقواهما هو القياس المعنوي الصناعي[6]، حيث يقول في (باب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب): "وقد نص أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى

[1] – إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، ج3، ص58.
[2] – ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص133.
[3] – أخبار النحويين البصريين، القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ص81.
[4] – إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، ج2، ص22.
[5] – نفسه، ج2، ص147.
[6] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص137.

أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت بعضا فقست عليه غيره، فإذا سمعت "قام زيد" أجزت ضَرُفَ بشر، وكرم خالد"[1].

ويقول شيخه أبو علي: "أُخطِئ في خمسين مسألة مما به الرواية ولا أخطئ في مسألة واحدة قياسية".

يعبر هذا القول على حقيقة منهج هذا الجيل من النحاة يغمر في جانب منهج الرواية، بل هو يهدم منهج ويقيم آخر.

ويدل على اتساع أبي علي الفارسي في القياس ما قاله تلميذه ابن جني، حيث ذكر أنه حين قرأ عليه كتاب أبي عثمان المازني[2] قال: "لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسما وفعلا وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرجج أكرم من دخلل، وضربب زيد عمر، ومررت برجل ضربب، وكرمم، ونحو ذلك. قلت له: افترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال، ولكنه مقيس على كلامهم، فهو إذا من كلامهم[3].

حتى قال عنه ابن حني أيضا: "ولله هو عليه رحمته، فما كان أقوى قياسه وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنفاسه فكأنه إنما كان مخلوقا له ... "[4].

فكان هَمُّ هذه الطائفة من القياسيين هو البحث عن قوانين القياس دون البحث في موردها من أمثلة اللغة، فقد جعلوه منهجا للبحث، فوصل بهم الأمر أنه مما اتفق على الإجماع عليه، وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة[5].

[1] – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص357.
[2] – ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص138.
[3] – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص358-359.
[4] – نفسه، ج1، ص276-277.
[5] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص138.

ويقول عبد الله الخثران عن هذا النوع من القياس: "ويظهر أن سبب لجوء النحاة إلى هذا القياس هو عدم توفر عنصر المشافهة في أخذ اللغة بعد ما فسدت الأساليب على عكس ما توفر للعلماء الأوائل"[1].

3-التوصل إلى أفكار جديدة في الدرس النحوي:

برز عند هذا الجيل من لنحاة التوصل إلى بعض الأفكار الجديدة في الدرس النحو واللغوي، وفي اختراع علم أصول النحو، كما برز عند هذا لجيل بعض المؤلفات التي تتناول الموضوعات اللغوية الدقيقة، ويظهر ذلك جليا في مؤلفات ابن جني كالخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف المازني.

فقد أطلق ابن حني عقله في النظر في المادة النحوية، حتى استطاع أن يستخلص القواعد العامة للنحو واللغة متجاوزا الحدود التي رسمها العلماء، وقد ساعده على ذلك ثقافة واسعة وذهن يقض ونظرة لماحة، وقدرة نادرة على والتحليل والتركيب، وعلى تقليب المسألة الواحدة على وجوهها المختلفة المتحررة من التقليد والتبعية[2]، حيث يقول ابن جني: "وإياك والحنبلية بحتة، فإنها خلق ذميم ومطعم على علاته وخيم"[3].

ومن قوله: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما لم يدعو إليه القياس ما لم يُلو بنص، أو ينتهك حرمة شرع"[4].

[1] – السابق، ص138.
[2] – ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص139.
[3] – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص25.
[4] – نفسه، ج1، ص189.

ويقول: "وكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجه كان خليل نفسه، وأبا عمر فكره"[1].

وانطلاقا من هذه العقلية المتحررة توصل إلى أفكار جديدة اشتملت على الجانب التحليلي لاستخراج القوانين العامة ، والجانب التركيبي لتصنيف هذه القوانين وتطبيقها على المادة النحوية والصرفية والصوتية، فحاول إيجاد الصلة بين الألفاظ ذات الأصول الواحدة وذلك عن طريق التقاليب الستة التي توصل إليها، وهو ما سماه بالاشتقاق الأكبر، حيث يقول: "هو أن تأخذ من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد، تجتمع التراكب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[2].

كما حاول ابن جني بلورة حروف الزيادة، فقد كان النحاة قبل ابن جني يكادون يقصرون الزيادة على تأكيد المعنى، ولكنه يرى أن المعنى يزيد في الفظ بثلاثة أمور، بتكرير اللفظ، وبالعدول على معتاد اللفظ، وبالانحراف باللفظ عن سمته وطريقته، وقد توصل ابن جني إلى غير ذلك من الابتكارات[3].

4-العثور على قواعد لا تمت إلى المذهبين بصلة:

توصل البغداديون إلى قواعد لا تمت إلى المذهبين بصلة، تولدت من اجتهاداتهم قياسا وسماعا، وفي هذا يقول عبد الله الخثران: وذلك ناتج عن أن سلائق أهل البادية ظلت سليمة إلى أواخر القرن الرابع الهجري على القول الصحيح[4].

[1] – السابق، ج1، ص190.
[2] – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج2، ص134.
[3] – مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله الخثران، ص140.
[4] – ينظر: نفسه، ص141.

ومن هذه القواعد والأحكام:

1-جواز تذكير العدد مع المعدود الجمع على اعتبار لفظ الجمع.

2-جوز البغداديون تعريف الحال نحو: جاء زيد الراكب قياسا عن الخبر، وعلى ما سمع من ذلك[1].

3-جعل البغداديون "ونى" من أخوات كان، يقول أبو حيان ذكر أصحابنا أن:"ونى" زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب –كان وأخواتها- لأن معناها معنى مازال نحو: وما ونى زيد قائما.

يقول ابن مالك في شأن ونى: وكذا العمل في ونى ورام بمعناهما. قال: وهما غريبتان ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عنى باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالهما قوله[2]:

لا يني الخب شيمة الحب ما *** دام فلا يحسبنه ذا ارعوائي

[1] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج2، ص230.
[2] – نفسه، ج1، ص356-367.

الفصل الثاني

آراء واجتهادات النحو البغدادي

- توطئة

- بعض الآراء والاجتهادات للنحاة البغدادي

أ- الآراء المستقلة في النحو البغدادي

ب- الآراء التابعة في النحو البغدادي

01- الآراء التابعة للنحو الكوفي

02- الآراء التابعة للنحو البصري

توطئة:

بعد أن تعرفنا في الفصل السابق إلى أهم معالم النحو البغدادي، وحتى تكتمل صورة هذا النحو فقد خصصت هذا الفصل لعرض بعض الآراء لأبرز النحاة البغداديين التي عُرِفوا بها، والتي منها ما كان تابعا إلى النحو البصري، ومنها ما كان تابعا إلى النحو الكوفي، حيث كان نحاته يتخيرون الآراء التي يستحسنونها من كلا المذهبين، ولم يكن النحو البغدادي تابعا لغيره من المذهبين فقط، وإنما انفرد واستقل بآراء خاصة لم يكن تابعاً فيها لأحد من المذهبين، وإنما كانت نتيجة الدرس العميق، والنظر الدقيق لنحاته.

ولعرض هذه الآراء ارتأيت أن اتبع منهجا زمنيا في سردها، وذلك حسب تواريخ وفاة أصحابها.

استقلالية النحو البغدادي:

ونعني به ما استقل أو انفرد به النحو البغدادي من آراء نحوية جديدة لم يقل بها غيرهم من البصريين والكوفيين، ومما ميز أصحاب هذا النحو أنهم كانوا لا يَنقَادُون وراء الكوفيين أو البصريين في آرائهم، فكان الواحد منهم يقف طويلا قبل أن يدلي برأيه وقد يوافق مذهباً من المذاهب حول مسألة نحوية، ولكنه لا يوافق صاحبه في كل شيء يتعلق به، وإنما قد يختلف معه في جانب من الجوانب، أو في العلة، أو في الاحتجاج، وفي أحيانٍ كثيرة يصل إلى آراء جديدة يبتدعها.

وقد خصصنا هذا الجزء من البحث لعرض بعض الآراء النحوية التي انفرد بها النحاة البغداديون وهي كالآتي:

الآراء التي استقل بها ابن كيسان:

01-من وما الاستفهاميتان من المعارف:

عدّ ابن كيسان "من" و"ما" الاستفهاميتين من المعارف، واستدل بتعريف جوابهما، نحو: من عندك؟ فيقال: زيد. وما دعاك إلى كذا؟ فيقال: لقائك. والجواب يطابق السؤال.

والجمهور على أنهما نكرتان، لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة، ولأنهما قائمتان مقام أي إنسان، وأي شيء، وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما.

وما قاله من تعريف الجواب غير لازم، إذ يصح أن يقال في الأول: رجل من بني فلان، وفي الثاني أمر مهم[1].

2- الضمير في مواضع المخاطب هو التاء فقط:

ذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في مواضع المخاطب "التاء" فقط، وهي "تاء" فعلت، وكثّرت بـ"أن"، وزيدت "الميم" للتقوية، و"الألف" للتثنية، و"النون" للتأنيث، مخالف في ذلك البصريين" الذين ذهبوا إلى أن الضمير هو "أنَ" بفتح النون بلا "ألف" للمتكلم، ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت، وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلا،

[1] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص187.

وإثباتها وقفا، وهي الفصحة ولغة الحجاز، وإذا أريد الخطاب زيد عليه "ت" لفظا، وهي حرف خطاب لا اسم، وهي كالتاء الاسمية لفظا، فَتُفتَحُ في المذكر، وتكسر في المؤنث، فيقال: أنتَ وأنتِ. وتصرّف، فتوصل بميم في جمع المذكر، كأنتم، وبميم وألف في المثنى كأنتما، وبنون في جمع الإناث كأنتن، وتضم التاء في الثلاثة لما تقدم، وخالفه الكوفيون الذين ذهبوا إلى أن الضمير هو المجموع من (أن والألف). وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن و التاء)[1].

3-حذف عامل الظرف والجار والمجرور:

ذهب ابن كيسان فيما يخص عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرا على أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تسمية الظرف خبرا مجاز، وتبعه في ذلك ابن مالك مخالفا غيره من العلماء ممن ذهبوا إلى أن العامل فيه هو: كونٌ مقدّر، أو المبتدأ[2].

4-جواز أن يكون المضمر بعد لام التعليل هو "أن" أو "كي":

ذهب ابن كسيان وتبعه السيرافي في مسألة إضمار (أنْ) بعد (لام كي)*، أنه يجوز أن يكون المضمر (أنْ) ويجوز أن يكون (كي)، وذلك أنَّ العرب أضمرتهما بعدها.

وذهب البصريون إلى أن المضمر بعد اللام هو (أن) وليس (كي)، فهي تظهر جوازا بعد لام كي، ما لم تقترن بـ "لا"، فيجب الإظهار، ولا تظهر كي –أي لا تقدر بعد اللام فتكون للنصب- وإنْ جاز أن ينطق بها بعد اللام، فتقول جئت لكي أكرمك، لأن كي لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع.

أما الكوفيون فإنهم زعموا أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك في لام الجحود[3].

---

[1] – ينظر: السابق، ج1، ص201 . ينظر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الزهري، ج1، ص 103-104.

[2] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج2، ص231.

* – لام كي: سميت بذلك لأنها للسبب، كما أن كي للسبب.

[3] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج2، ص321.

5-هل "أم" أصلها "أو"؟:

ذهب ابن كيسان إلى أن "أم" أصلها "أو"، أبدلت واوها ميما فتحولت على معنى يزيد على معنى "أو".

ورفض ذلك أبو حيان حيث قال: "وهي دعوة بلا دليل ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما، وهما مختلفتان من أوجه"[1] ويؤيده السيوطي في ذلك بقوله: "قال ابن العطار في تقييد الجمل (أم) و(أو) يشتبهان من وجوه، ويفترقان من وجوه، فوجوه المشابهة ثلاث: الحرفية والعطفية، وأنهما لأحد الشيئين أو الأشياء، ووجوه المخالفة خمسة.

وقال في البسيط الفرق بينهما أربعة أوجه:

أحدها أن (أم) تفيد الاستفهام دون (أو).

الثاني أن (أو) مع الهمزة تقدر بـ (أحد) و(أم) مع الهمزة المعادلة تقدر بـ (أيّ).

الثالث أن جواب الاستفهام مع (أو) بـ (لا) أو (نعم) وجوابه مع (أم) المعادلة بالتعيين.

الرابع أن الاستفهام مع (أو) سابق على الاستفهام مع (أم) المعادية[2].

6-إعراب المخصوص بعد "حبذا" بدلاً من "ذا":

ذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بعد (حبذا) بدلا من (ذا)[3]، وعن هذا يقول ابن عقيل في كتابه المساعد: "وقال ابن كيسان إن الاسم تابع لذا على البدل تبعا لازما"[4].

ويوضح ابن عقيل بأن رأي ابن الكيسان هذا يرجح فيه أن تكون "ذا" فاعل لفعل حب، واستبعد توجيه "حبذا" مبتدأ[5].

[1] - السابق، ج3، ص166.

[2] - الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح: غازي مختار طليمات، ج2، ص490-491.

[3] - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الزهري، ج2، ص83.

[4] - المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل، ج2، ص143.

[5] - ينظر: نفسه، ص143.

وقد انفرد ابن كيسان بهذا الرأي مخالفا بذالك آراء النحويين، نذكر منهم المبرد، وابن السراج، اللذين ذهبا إلى أن: تركيب (حب) مع (ذا) أزال فعلية (حب)؛ لأن الاسم أقوى، فـ(حبذا) مبتدأ والمخصوص خبره، أي: المحبوب زيد.

وذهب أبو الحسن الأخفش ومن وافقه إلى أن التركيب أزال اسمية (ذا) لأن الفعل هو المقدم، فالغلبة له وصار الفعل كبعض حروف الفعل، فـ(حبذا) فعل والمخصوص فاعله[1].

وقال ابن خروف: "(حب) فعل و(ذا) فاعل، وزيد مبتدأ خبره (حبذا)، هذا قول سيبويه، وأخطئ من زعم ذلك"[2]، أي أنه جعل المخصوص مبتدأ خبره مقدم هو (حبذا).

7-جواز الفصل بين أفعل والمتعجب منه بـ "لولا":

ذهب ابن كيسان في باب التعجب إلى جواز الفصل بين أفعل والمتعجب منه بـ "لولا" الامتناعية ومصحوبها، كقولك: ما أحسن لولا عبوسة زيد، وخالفه غيره في ذلك.

ولا يفصل المتعجب منه من أفعَل، وأفعِل، بشيء لضعفهما بعدم التصرف. يقول السيوطي: "ما لا يتعلق منهما بالفعل، فلا يجوز الفصل به وفاقا نحو: ما أحسن بمعروف أمرا.

وجوزه الجرمي وهشام بالحال أيضا نحو: ما أحسن مقبلا زيدا، وزاد الجرمي (المصدر) نحو: ما أحسن إحسانا زيدا، أما الجمهور فهو على المنع فيهما[3].

8-جواز إظهار فعل القسم مع "الواو":

ذهب ابن كيسان إلى تجويز إظهار فعل القسم مع الواو، فيقال: حلفت والله لأقومن، وخالفه الجمهور في ما ذهب إليه، حيث قالوا إنه لا يظهر مع الواو فعل القسم بل يضمر وجوبا، يقول ابن حيان: ولم يحفظ ذلك، فإذا جاء فمؤول على أنّ: حلفت كلام تام، ثم أتى بعده بالقسم ولا يجعل "والله" متعلق بحلفت[4].

---

[1] – ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، ج2، ص1130.

[2] – المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل، ج2، ص141.

[3] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج3، ص40-41.

[4] – ينظر: نفسه، ص393.

9-جواز نصب تمييز المائة:

أجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة، والمائتين، والألف المفرد، فتقول: مائة ثوبا، ومائتان عاما، وألف ثوبا[1]، وقد أجازه سيبويه إلا في الضرورة الشعرية خلافا للجمهور الذي يجر بالإضافة تمييز المائة المفرد نحو: مائة رجلٍ، ومائتا عامٍ، وألف إنسانٍ.

أما جمعه –أي التمييز– فقد جوزه الفراء في السعة، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي: ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ الكهف/25. بإضافة مائة[2].

10- الخبر في مسألة "ضربي زيدا قائما" هو الحال نفسها:

ذهب ابن كيسان مع الكسائي والفراء إلى أن الحال نفسها الخبر في مسألة: ضربي زيدا قائما، والتي هي أحد حالات وجوب حذف الخبر خلافا إلى من ذهب بأن الفاعل أغنى عن الخبر، لن المصدر هنا واقع موقع الفعل، كما: أقائم الزيدان؟ والتقدير ضربت زيدا قائما.

ولكن اختلف معهم في التعليل حيث قال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، فكأنه قيل: ضربي زيدا في حال قيامه[3].

الآراء التي انفرد بها الزجاج:

1-"إيا" اسم ظاهر لا ضمير:

ذهب الزجاج إلى أن "**إيا**": اسم ظاهر لا ضمير، واللواحق له ضمائر، أضيف إيا إليها، فهي في محل خفض بالإضافة.

أما رأي الخليل وجماعة، واختاره ابن مالك، أن **إيا** ضمير أضيف إلى ما بعده، وأن ما بعده ضمير أيضا في محل خفض بإضافة **إيا** إليه.

---

[1] – ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الأندلسي، ص745.

[2] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج2، ص272.

[3] – ينظر: نفسه، ج1، ص339-340.

وذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان أن اللواحق هي الضمائر، وكلمة (إيا) عماد، أي زيادة يعتمد عليها لواحقها لتمييز الضمير المنفصل من المتصل. والمذهب المختار من الخلاف هو مذهب سيبويه. يقول صاحب شرح التصريح: أن الضمير نفس: إيا فقط، وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبية[1].

02- صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط:

ذهب الزجاج إلى أن المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطه متحرك سواء كان اسما لشيء مؤنث أو كان مخصوصا به المؤنث فإن ذلك لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وذلك نحو: امرأة سميتها بـ (قدم)، أو (كتف)، أو (عضد)؛ تقول: مررت بقدمَ يا هذا، إذا كان اسم امرأة، فإذا كان نكرة انصرف فقلت: (رأيت قدماً من الأقدام).

وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث: فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين: أن الاختيار ترك الرصف، وأنك إن شئت صرفت.

وذلك نحو: امرأة سميتها بـ: (عين أو قدر أو عنز)، فالاختيار ألا تصرف في المعرفة.

واستدلوا على أنه يجوز صرف المؤنث إذا كان معرفة أوسطه ساكن ببيت قال سيبويه:

لم تتقنّع بفضلِ مئزرهَا *** دعدٌ ولم تُغْذَى دعدُ بالعلب

فصرف الشاعر الاسم (دعد)في البيت مرة ومنعها من الصرف مرة أخرى[2].

03- بناء "نحن" على الضم:

اختلف في علة بناء نحن على الضم، قال الزجاج: نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو، والضمة من جنس الواو.

وقال الأخفش الصغير علي بن سليمان من البغداديين كذلك: "نحن" مرفوع فحرك بما يشبه الرفع.

[1] – ينظر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الزهري، ص104-105.

[2] – ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ص49-50.

وقال المبرد من البصريين تشبيه لقبل وبعد، لأنها متعلقة بشيء وهو الإخبار عن اثنين وأكثر.

وقال الفراء وثعلب من الكوفيين: لما تضمنت معنى التثنية والجمع قوي بأقوى الحركات. أما هشام فقال: قال: الأصل "نَحُنْ" بضم الحاء، وسكون النون فنقلت حركة الحاء إلى النون وأسكنت الحاء[1].

الآراء التي انفرد بها ابن السراج

1-اسم الإشارة أعرف المعارف:

ذهب ابن سراج إلى أن اسم الإشارة أعرف المعارف، ثم الضمير، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، لأنه يتعرف بشيئين بالعين والقلب، وغيره يعرف بالقلب لا غير[2].

واحتجوا بان قالوا: إن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسي وعقلي، وتعريفة عقلي فقط، وأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو: هذا زيد[3]. وهو بهذا الرأي -أي ابن السراج- يخالف غيره ممن قالوا: بأن أعرف المعارف المضمر، ثم الاسم العلم، ثم المبهم، وهو مذهب البصريين، وإليه ذهب ابن كيسان.

وذهب آخرون إلى أن اسم العلم أعرف المعارف ثم المبهم ثم ما عُرّف بالألف واللام وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي، واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها، قالوا: والمضمر يصح لكل مذكور فلا يخص شيئا بعينه[4].

2-"ليس" حرف لا فعل:

ذهب ابن السراج إلى أن ليس حرف لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر ومثلها "عسى". بينما كان جمهور البصريين يذهب إلى أن **"ليس"** فعل ناقص لاتصاله بالضمائر

[1] - ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ص202.
[2] - شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، دار الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت، ج5، ص87.
[3] - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص188.
[4] - ينظر: شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ج5، ص87.

مثل: لست، ولستما، وليسوا، ولسنا، وإلى أن "عسى" فعل لاتصالها بالضمائر مثل: عساك وعساه[1].

3- افراد اسم الفاعل في نحو مررت برجل حسان قومه:

ذهب ابن السراج إلى أن: كل ما كان يجمع بغير "الواو والنون" نحو: حسن، حسان، فلأن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسان قومه، من قبل أن هذا الجمع مكسر هو اسم واحد صيغة للجميع، ألا أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد، وما كان يجمع بالواو والنون نحو: منطلقين فالأجود فيه أن يجعله بمنزلة الفعل المقدم، فتقول: مررت برجل منطلق قومه[2].

4- "مع" اسم:

ذهب ابن السراج إلى أن "مع" اسم، يدل على ذلك حركة آخره مع تحرك ما قبلها، قال الزجاج: في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ سورة البقرة / 14.

نصب معكم كنصب الظرف، والواقع أنها ظرف لأننا نقول: أنا معكم كما نقول: أنا خلفكم، معناه: أنا مستقر معكم، وأنا مستقر خلفكم[3].

5-"لمّا" ظرف:

ذهب ابن السراج إلى أن "**لمّا**" هي ظرف بمعنى "**حين**"، نحو: لمّا جاءني أكرمته، فهي تنفي عن الثاني ما وجب للأول، فعلى هذا لا تقع بعد كلام فيه نفي. وهو يخالف جمهور النحاة[4]، وسيبويه، حيث ذهبوا إلى أنها حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول وجود لوجود، بالدال. وتبع ابن السراج في رأيه هذا أبو علي الفارسي، وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين[5]، فقال: إذا ولى

[1] - الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، ص27.
[2] - نفسه، ج1، ص26.
[3] - ينظر: نفسه، ص26.
[4] - ينظر: نفسه، ص25.
[5] - ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، ص594.

"لـمّا" فعل ماض لفظا ومعنى فهي ظرف بمعنى "**إذا**" فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي في ما مضى وجوبا لوجوب[1].

عدم تعلّق الظرف والجار والمجرور بمحذوف إذا وقعا خبراً أو صفةً أو حالاً:

ذهب ابن السراج إلى أن الظرف والجار والمجرور إذا وقع خبرا أو صفة أو حالا لا يتعلقان بمحذوف تقديره: استقر ومستقر، إذ كان يرى أنها قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية أو الفعلية مخالفا بهذا الرأي مذهب الجمهور، يقول ابن عقيل في شرحه معقبا على ما ذهب إليه ابن السراج: والحق خلاف هذا المذهب، وإنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرح به شذوذا[2].

6- منع الاتباع في حالة اتحاد لفظ النعت واختلاف لفظ العامل فيه:

ذهب ابن السراج إلى منع الاتباع في حالة اتحاد لفظ النعت واختلاف لفظ العامل فيه مطلقا نحو: جاء زيد، وأتى عمر الظريفان، وأجاز الجمهور فيها الإتباع.

أما إذا اتحدا لفظا نحو: جاء زيد وجاء عمر العاقلان فجوزه الجمهور، وقيده ابن السراج بأن يقدر الثاني توكيدا[3].

7- العامل في الأول الفعل المذكور والعامل في الثاني حرف العطف في باب الاشتغال:

وذهب ابن السرّاج إلى أن العامل في الأول الفعل المذكور والعامل في الثاني حرف العطف، لأن حرف العطف في نحو قام زيد وعمرو إنما وضع لينوب عن العامل، ويُغني عن إعادته، ، فـ "الواو" أغنت عن إعادة قام مرة أخرى، فصارت ترفع كما ترفع قام وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك: انّ زيدا وعمرا منطلقان قالوا تنصب كما تنصب "إنَّ" وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيد وعمرو ، فـ " الواو " جرَّت كما جرَّت "الباء".

[1] – شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ج4، ص101.

[2] – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ج1، ص211.

[3] – ينظر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الزهري، ج2، ص122.

أمّا سيبويه وجماعة من البصريين فذهبوا إلى أنّ العامل في المعطوف هو العامل في الأول (المعطوف عليه)، فإذا قلت : ضربت زيدا وعمرا فزيد وعمرو جميعا انتصبا بضربت والحرف العاطف دخل بمعناه وشارك بينهما. يقول صاحب المفصل في هذا الرأي: ويؤيد هذا القول اختلاف العمل لاختلاف العامل الموجود، ولو كان العمل للحرف لم يختلف عمله لأن العامل إنما يعمل عملا واحدا، إما رفعا، وإما نصبا وإما خفضا، وإما جزما [1]

الآراء التي انفرد بها الزجاجي:

1- المفرد العلم مبني على الضم:

ذهب الزجاجي إلى أن كل منادى منصوب إلا المفرد العلم فهو مبني على الضم، يقول في كتابه (الجمل): "كل منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم فإنك تبنيه على الضم وهو في موضع نصب، وذلك قولك: يا زيدُ ويا محمدُ"[2].

بينما ذهب الجمهور إلى أن المبني على الضم من المنادي هو العلم المفرد والنكرة المقصودة، وهما مبنيان على ما يرفعان به قبل النداء[3]. ويقول محمود حسني محمود: "ولم يذكر الزجاجي النكرة المقصودة لأنها عنده في عداد المعرف بـ ال"[4]. وفي هذا يقول الزجاجي: "واعلم أنك إذا أقبلت على رجل بعينه فناديته قلت: يا رجل أقبل فرفعته، والتقدير: يا أيها الرجل أقبل، لأنك تريده بعينه"[5].

[1] – ينظر شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ج8، ص 88-89 .

[2] – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984، ص147.

[3] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج2، ص29.

[4] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص257.

[5] – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص152.

2-"قارب": من أفعال المقاربة:

من الآراء التي انفرد بها الزجاجي أنه جعل "قارب" من أفعال المقاربة، فهو يقول في كتاب "الجمل" أثناء عدّه لأفعال المقاربة: "وهي:(عسى، وكاد، وكرب، وجعل، وأخذ، وقارب، وطفق)، وما أشبه ذلك"[1].

أما الجمهور فلا يرون أنها من هذا الباب، لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر، بدليل مجيء مفعولها اسما في فصيح الكلام، تقول: قارب زيد القيام[2].

3-"إلا أن يكون": من أدوات الاستفهام.

انفرد الزجاجي بأن جعل "إلا أن يكون" من أدوات الاستثناء، يقول في باب الاستثناء من كتاب الجمل: "وحروف الاستثناء: إلا، وغير، وسِوَى، وسُوى، وسَواء، وحاشا، وخلا، وعدا، ماعدا، وما خلا، وليس، ولا يكون، وإلّا أن يكون"[3]، ثم يقول بعد أن فسر عمل جميع هذه الأدوات: "وأما (إلا أن يكون) فإن شئت رفعت بها كقولك: قام القوم إلا أن يكون زيد، وما خرج القوم إلا أن يكون بكر، وإن شئت نصبت، والرفع أجود، قال الله عز وجل: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً ﴾ البقرة/282 [4]، قُرأت بالرفع والنصب، فاستدل هنا بقراءة عاصم بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع، يقول صاحب تفسير البحر المحيط: "وقرا عاصم تِجَارَةً (حَاضِرَةً) بنصبها ... وقرأ الباقون برفعها"[5].

وقال الأخفش في كتابه "معاني القرآن: "تقع تجارة حاضرة وقد يكون فيها النصب على ضمير الاسم (إلا أن تكون تلك تجارةً)"[6].

---

[1] – السابق، ص200.

[2] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص257.

[3] – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص230.

[4] – نفسه، ص233.

[5] – تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1993، ج2، ص369.

[6] – معاني القرآن، أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990، ج1، ج1، ص205.

4-إعمال "إن" وأخواتها مع "ما":

ذهب الزجاجي إلى أنه يجوز إعمال إن وأخواتها جميعا دون استثناء إذا اتصلت بها "ما" ووافقه الزمخشري وابن مالك[1].

يقول الزجاجي في "الجمل": "ومن العرب من يقول: (إنما زيدا قائم)، ولعلما بكرا مقيم، فيلغي "ما" وينصب بأن، وكذلك سائر أخواتها"[2].

وذهب الزجاج وابن أبي الربيع إلى أن ذلك يجوز في ليت ولعل وكأنّ خاصة[3].

5- "لا" عاطفة:

يرى الزجاجي أن من شروط العطف بـ "لا" أن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض، فلا يجوز عنده جاءني زيد لا عمرو، قال: لأن العامل يقدر بعد العطف ولا يقال: لا جاء عمرو، إلا على الدعاء[4]، ويرد هذا القول ابن هشام في كتابه "المغني" حيث يقول: "لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لا امْتَنَعَ (ليس زيد قائما ولا قاعدا)"[5].

6- اسم لا النافية للجنس معرب:

يرى الزجاجي أن اسم لا النافية للجنس معرب وحُذف التنوين منه تخفيفا لا بناء، وتبعه في ذلك السيرافي والجرمي والرماني. ورُدّ بأن حذفه من النكرة المطولة كان أولى، وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلا لمنع صرف أو إضافة، أو وصف العلم بابن، أو ملاقاة ساكن، أو وقف، أو بناء، وهذا ليس واحدا مما قبل البناء فتعين البناء[6].

---

[1] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص460.

[2] – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص304.

[3] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص460.

[4] – شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الزهري، ح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج2، ص179.

[5] – مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، 2010، ص237.

[6] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص467.

الآراء التي انفرد بها أبو علي الفارسي:

1-معنى "إذن":

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن معنى "إذن" غالبا وفي أكثر المواضع يفيد الجواب والجزاء، وليس دائما في كل المواضع كما ذهب الشلوبين، يقول أبو علي: "غالبا في أكثر المواضع كقولك لمن قال أزورك: إذن أكرمك، فقد أجبته، وجعلت إكرامه جزاء زيارته، إن زرتني أكرمتك.

قال: وقد تتمحض للجواب كقولك لمن قال أحبك: إذن أصدقك إذ لا مجازاة هنا.

والشلوبين يتكلف بجعل مثل هذا جزاء، فالمعنى عنده: إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك.

وذهب أكثر النحاة إلى أن "إذن" ناصبة للمضارع بنفسها لأنها تقلبه للاستقبال.

وقال الزجاج والفارسي: الناصب أن مضمرة بعدها، لا هي، لأنها غير مختصة، إذ تدخل على الجمل الابتدائية نحو: إذن عبد الله يأتيك، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل[1]

2- "من" تقع نكرة:

ذكر الفارسي أن "من" تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرط ولا استفهام كقوله:

..... *** ونعم من هو في سر وإعلان

ولم يوافقه أحد على ذلك[2]. يقول صاحب كتاب "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" أنّ أبا علي عزم أنها –أي (من)- تمييز، والفاعل مستتر، و"هو" هو المخصوص بالمدح[3].

03- الأفعال الخمسة معربة:

ذهب الفارسي إلى ان الأفعال الخمسة معربة ولا حرف إعراب فيها؛ لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب " النون " لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح، ولا الضمير لأنه الفاعل، ولأنه ليس

[1] - ينظر: السابق، ج2، ص294.

[2] - نفسه، ج1، ص300.

[3] - ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955، ج1، ص70.

في آخر الكلمة ولا ما قبلها من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر، من ضمّ، وفتح، وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة ولا حرف إعراب فيها .

وقال آخرون إنّ الإعراب بالألف والواو والياء كما أنها في المثنى والجمع السالم.

وذهب الأخفش إلى أن الإعراب بحركات مقدرة قبل (الواو والألف والياء) والنون دليلٌ عليها.

أمّا الجمهور فذهبوا إلى أنها معربة وعلامة إعرابها ثبوت النون نحو : يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، وينصب ويجزم بحذفها نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ البقرة /24.[1]

04-الإعراب في الأسماء الستة

ذهب الفارسي إلى أنّ الإعراب في الأسماء الخمسة أو الستة بالحروف الألف والواو والياء على أنها حروف إعراب تدل على الإعراب مخالفا في هذا غيره من النحاة الذين ذهبوا مذاهبا مختلفة في هذه المسألة:

فذهب سيبويه إلى أن الأسماء الستة ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف، وذهب الكوفيون إلى أنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضا، وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للإشباع[2].

05-العامل في المعطوف هو فعل محذوف:

ذهب الفارسي وتبعه في ذلك ابن جني إلى أن العامل في المعطوف هو فعل محذوف بعد الواو؛ لأن الأصل في قولك: ضربت زيدا وعمرا هو: ضربت زيدا وضربت عمرا ، فحُذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه، واحتج هؤلاء بأنه يجوز إظهاره، فكما أنه إذا ظهر كان هو العامل فكذلك يكون هو العامل إذا كان محذوفا من اللفظ مراداً من جهة المعني.

[1] – همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، ج1، ص 172.

[2] – ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج1، ص 70-73.

06-حروف العطف:

ذهب أبو علي إلى أن حروف العطف تسعة مخالفا في هذا أكثر النحاة الذين ذهبوا إلى أنها عشرة وهي: " الواو، و"الفاء"، و"ثمَ"، و"حتى، و"أو"، و"أم"، و"إمَا"، و"بل "، و"لكن"، و"لا".

فقد أسقط أبو علي الفارسي (إما) من حروف العطف حيث قال: لأنها لا تخلوا إما أن تكون العاطفة الأولى أو الثانية، ولا يجوز أن تكون الأولى لأن العطف إما أن يكون مفردا على مفرد، وإما جماعة على جماعة، وليس الأمر فيها كذلك. ولا تكون الثانية، لأن الواو قد صحبتها، ولا يجتمع حرفان بمعنى واحد.

وذهب آخرون إلى أنها ثمانية وأسقطوا منها "حتى"، قالوا لأنها غائية.

أما درستويه فذهب إلى أنَ حروف العطف ثلاثة لا غير "الواو" و"الفاء" و"ثمَ" قال: لأنها التي تشرك ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب وليس كذلك للبواقي لأنهن يخرجن ما بعدهن من قصة ما قبلهن [1]

07- "أبا" اسم مقصور تام غير مضاف في نحو (لا أبا لك):

ذهب أبو علي الفارسي في مثل (لا أبا لك) و(لا أخا لك) الى أن كل من "أبا" و"أخا" اسما مقصورا تاما غير مضافا أي إلزام الأب والأخ الألف و"لك" هي خبر

أما الجمهور فذهب إلى أن "أبا" اسم لا النافية للجنس، و"اللام" في "لك" زائدة، و"أبا" مضاف إلى الكاف والخبر محذوف [2] .

08- إهمال "لا" في نحو (لا سيما محمد):

ذهب أبو علي الفارسي في مثل (لا سيما محمد) إلى أن " لا " مهملة و"س" منصوب على الحال من الجملة السابقة في نحو: "قام القوم لا سيما محمد".

[1] - ينظر شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ج8، ص89.

[2] - ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج1، ص338.

وذهب الجمهور إلى أن "لا" نافية للجنس، و"س" اسمها بمعنى "مثل" و"ما" زائدة والخبر محذوف [1].

09-نصب "غير" الاستثنائية على الحال:

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن "غير" الاستثنائية منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء.

وذهب المغاربة إلى أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد "إلا" والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام وذلك موجود في "غير"، وعليه الجمهور.

وذهب السيرافي إلى أنها منصوبة بالفعل السابق [2].

الآراء التي انفرد بها ابن جني:

1- جواز إظهار العامل في شبه الجملة الواقع خبراً:

جوز ابن جني إظهار العامل في شبه الجملة الواقع خبراً إذا كان العامل كوناً عامّاً مثل (كائن وموجود)، نحو زيد قدامك، أو في الدار، فنقول: زيد موجود قدامك، أو زيد كائن في الدار[3]، قال ابن جني في كتابه "اللمع في العربية": "تقول: (زيد خالفك)، فحذف اسم الفاعل تخفيفاً وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه[4]، وعلق على ذلك الرضي الإستراباذي قال: فقوله تخفيفا وللعلم به دليل على أن الحذف والإثبات جائزان"[5].

2- جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه:

جوز ابن جني تقديم المفعول معه على مصاحبه قال: "ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك: والطيالسةَ جاء البردُ؛ من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ إلا تراك لا تستعملها

[1] - ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج2، ص218.
[2] - ينظر: نفسه، ص206.
[3] - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، ص276.
[4] - اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، ص31.
[5] - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، ص276.

إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه؛ نحو" جاء البرد والطيالسة. ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفا على البرد. وكذلك لو تركت والأسد لأكلك، يجوز أن ترفع الأسد عطفا على التاء، فلما ساوقت حرف العطف قبح والطيالسة جاء البرد؛ كما قبح وزيد قام عمرو؛ لكنه يجوز جاء والطيالسة البرد، كما تقول ضربت وزيدا عمرا، تمسك بقول الشاعر يزيد بن الحسين:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غَيْبَةً ونَمِيمَةً *** ثَلاَثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

قدم الشاعر في هذا البيت (فُحْشاً) وهي مفعول معة علة (غَيْبَةً) وهي مصاحبة، وفي الأصل كان عليه أن يقول: جمعت غيبة وفحشا[1].

3-الجر باللام المقحمة:

ذهب ابن جني إلى أن جر المضاف إليه عندما تدخل عليه لام الإضافة يكون باللام المقحمة لمباشرتها وليس بالإضافة كما ذهب غيره، لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل نحو قول الشاعر:

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

أي يا بؤس الحرب؛ يقول ابن جني: إلا أن الجر في هذا ونحوه إنما هو اللام الداخلة عيله وإن كانت زائدة، وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائدا فإنه لا بد عامل، ألا ترى قوله:

بحسبك في القوم أن يعلموا *** بأنك فيهم غني مضر

فالباء زائدة، وهي مع ذا عاملة ... ولا يجوز أن تكون (الحرب) من قوله:

(يا بؤس للحرب) مجرورة بإضافة (بؤس) إليها، واللام معلقة؛ من قبل تعليق اسم المضاف والتأويل له أسهل من تعليق حرف الجر والتأويل له بقوة الاسم وضعف الحرف[2].

4-الثاني في نحو أدخلوا رجلا رجلا:

ذهب ابن جني إلى أن الثاني في نحو: أدخلوا رجلا رجلا، ورجلين، ورجالا رجالا، صفة للأول.

أما الفارسي فذهب إلى أنه واقع موقع الحال.

[1] - ينظر: السابق، ص619.

[2] - ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ج3، ص106-107.

وذهب الزجاج إلى أنه توكيد، قال المرادي: والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول، لأن مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر (هذا حلو حامض)، ولو ذهب ذاهب إلى نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى: رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا[1].

5-جواز إبدال الجملة من المفرد بدل الكل:

ذهب ابن حني إلى تجويز إبدال الجملة من المفرد بدل الكل من الكل، كقول الفرزدق:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً *** وبالشامِ أخرى كيف يلتقيان

فأبدل جملة كيف (يلتقيان) من (حاجة) و(أخرى) وهما مفردان، يقول صاحب التصريح: وإنما صح ذلك لرجوع الجملة إلى التقدير بمفرد أي: (إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذُر التقائهما)، فـ (تعذر): مصدر مضاف إلى فاعله وهو بدل من (هاتين)[2].

الآراء التي انفرد بها أبو البركات الأنباري:

01-الابتداء يرفع المبتدأ بنفسه ويرفع الخبر بواسطة المبتدأ:

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو "زيد أخوك، وعمرو غلامك". وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت "زيد أخوك" لا يكون أحدهما كلامًا إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا.

[1] - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الزهري، ص575.
[2] - ينظر: نفسه، ص201-202.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغْتَ أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان تَرْكُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزله صبغ الآخر؟ فكذلك ههنا. وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسًا على غيره من العوامل، نحو "كان" وأخواتها و"إن وأخواتها" و "ظننت" وأخواتها فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك ههنا.

ويخالف ابن الأنباري في هذا آراء غيره حيث يقول: والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه، ورتبتُه أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تُسَخِّنِ الماء بواسطة القِدْر والحَطَبِ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل[1].

[1] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، دار الخانجي، القاهرة، مصر، تح: جودة مبروك محمد مبروك، ط1، 2002، ص40-43

تبعية النحو البغدادي

أولاً: تبعية النحو البغدادي للنحو الكوفي

آراء ابن كيسان التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي:

01-جواز جمع الاسم المذكر الذي آخره تاء التأنيث بالواو والنون:

وافق ابن كيسان الكوفيين في ما ذهبوا إليه من أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سَمّيت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون، نحو: "طلحة" تجمع على (طلحون) عند الكوفيين، إلا أن ابن كيسان يفتح اللام فيقول: (طلَحون)[1].

وكانت حجته في ذلك بأن قال: "إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في الطلحات، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون، كقولهم: (أرض وأرضون)، وكما حركت العين من أرضون بالفتح حملا على "أرضات" فكذلك حركت العين من طلحون حملا على طلحات؛ لأنهم يجمعون ما كان على فعل من الأسماء دون الصفات على فعلات[2].

02-جواز تقديم أخبار الأفعال الناقصة:

وافقهم أيضا في تجويزهم تقديم أخبار الأفعال الناقصة مما في أوله "ما" عليها، غير ما (دام)، فلا خلاف في الامتناع[3].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحي ابن زياد الفراء من الكوفيين[4].

---

[1] - ينظر: السابق، ص35

[2] - نفسه، ص35

[3] - ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، ج4، ص1048

[4] - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص134.

03-جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة:

ذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز أن تلقى "علامة الندبة" على الصفة نحو: قولك وا زيد الظريفاه" موافقا في ذلك ما ذهب إليه الكوفيون ويونس بن حبيب، وكانت حجتهم في ذلك أن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أن نلقي علامة الندبة على المضاف إليه مثل قولك: وا عبد زيداه، وا غلام عمراه، فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك وذكره سيبويه في الكتاب، في ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب[1]، يقول: "وذلك قولك: وا زيد الظريفُ، والظريفَ، وزعن الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه، ... وليس هذا كقولك: وا أمير المؤمنيناه، ولا مثل: وا عبد قيساه؛ من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد"[2].

04-الكاف والهاء والياء من "إياك" و"إياه" و"إياي" هي الضمائر المنصوبة:

وافق ابن كيسان الكوفيين في ما ذهبوا إليه من أن الكاف والهاء والياء من "إياك" و"إياه" و"إياي" هي الضمائر المنصوبة، وأن "إيا" عماد، وكانت من بين حججهم أن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء والياء هي التي تكون في حالة الاتصال؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأتي بـ(إيا) لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها.

وذهب البصريون إلى أن "إيا" هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها[3].

ومنهم من ذهب إلى أن "إيا" اسم مضمر، ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليها، ولا يعلم ضمير أضيف إلى غيره، وهذا ما ذهب إليه الخليل والمازني، واختاره ابن مالك ونسبه إليهما وإلى الأخفش[4].

---

[1] - ينظر: السابق، ص308.

[2] - الكتاب، أبي بشر عمر بن عثمان بن قمبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988، ج2، ص225-226.

[3] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص555.

[4] - الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوية، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص536.

05-جواز تقديم الحال على صاحبه:

ذهب ابن كيسان، وابن جني، وأبو علي الفارسي من البغداديين ، وابن برهان، وابن ملكون، وبعض الكوفيين إلى إجازة تقديم الحال على صاحبها في حالة جره[1].

يقول صاحب شرح التسهيل في هذه المسألة: "بل الصحيح جواز التقديم نحو مررت بهند جالسة، وإنما حكمت بجوازه بثبوته سماعا، ولضعف دليل المنع. أما ثبوته سماعا ففي قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ سبأ /28.

وفيه ثلاثة أقوال: ...والثالث أن كافة حال من الناس، والأصل للناس كافة، أي جميعا، وهذا هو الصحيح وهو مذهب أبو علي وابن كيسان[2].

وخالفهم في ذلك الجمهور، حيث لم يجوزوا تقديم الحال على صاحبها المجرور، فلا تقل: "مررت جالسة بهند" وعللوا منع ذلك بأنّ تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه أذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد على شيئين، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير[3].

06-اعتبار الجزء الأول من "الثالث عشر" معرباً والجزء الثاني مبنياً:

ذهب ابن كيسان مع الكسائي ويعقوب ابن السكيت إلى إعراب الجزء الأول من "الثالث عشر" وهو الموصوف بحسب العوامل، ويبنى الجزء الثاني -وهو العقد- على الفتح.

وأعرب الأول لزوال التركيب، وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء على حاله لنية المقدر، ونظيره "لا حول ولا قوة إلا بالله" عندما فتح "قوة" فإنه بناها مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله. وقال أبو حيان: ولا يقاس على هذا الوجه لقلته[4].

[1] - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الزهري، ج1، ص589-590.

[2] - شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تح: عبد الرحمان السيد، ومحمد بدوي مختوم، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 1990، ج2،ص336-337.

[3] - ينظر: السابق، ص336.

[4] - ينظر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الزهري، ج2، ص470.

07-الضمير من: "هو" و"هي" هو الهاء فقط:

وافق ابن كيسان والزجاج الكوفيين في أن: الضمير من "هو" و"هي" (الهاء) فقط، و(الواو والياء) زائدتان مثل (الميم) في "هم" و"هما" و(الألف) في "هما" و(النون) في "هن"، وكذلك حذفهما في المثنى والجمع، ومن المفرد في لغة، يقول الشاعر:

بيناه في دار صدق قد أقام بها *** .....

والشاهد هنا **بيناه** أصله "بينا هو" فاستدل بها على أن الضمير هو "الهاء" و"الواو" زائدة، وكذلك الحال في "هي" من قول الشاعر:

دار لسعدى إذ هِ من هواك *** .....

حيث حذفت الياء من "إذ هي" وتبعهم في ذلك السيوطي بقوله: وهذا المذهب هو المختار عندي، وخالفه في ذلك البصريون حيث يرون أن "هو" و"هي" أصلان وزيدت الميم والألف والنون في المثني والجمع.

وقال أبو علي الفارسي الكل أصول، ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد[1].

آراء الزجاج التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي:

01-إعراب المثنى والجمع يكون بالحروف:

وافق الزجاج والزجاجي الكوفيين في أن إعراب المثنى والجمع بالحروف.

أي أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، والجمع يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء.

أما سيبويه ومن وافقه فذهبوا إلى إعرابهما على الحركات المقدرة على الحروف[2].

[1] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص202-203.

[2] – ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية،، دط، دت، ج1، ص157 .

آراء ابن السراج التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي:

01-جواز إعمال إن النافية:

أجاز ابن السراج، والفارسي وابن جني، مع الكسائي والكوفيين إعمال (إن النافية)، وتبعهم في ذلك ابن مالك وصححه أبو حيان، لمشاركتها لـ (ما) في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسماع، وحكي عن أهل العلية: إن ذلك نافعك ولا ضارّك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية.

ومنع إعمالها الفراء وأكثر البصرية، والمغاربة، وعزي المنع أيضا إلى سيبويه[1].

آراء الزجاجي التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي:

01-أقسام الفعل إثنان فقط وهما الماضي والمضارع:

ذهب الزجاجي مع الكوفيين إلى أن الفعل قسمان، ماض ومضارع، وأن الأمر مقتطع من المضارع خلافا للبصريين الذين جعلوه ماضيا وأمرا ومضارعا[2].

يقول الزجاجي: "الأفعال ثلاثة ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى دائم، ... وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: زيد يقوم الآن، ويقوم غدا[3].

02-جواز تقديم خبر كان وأخواتها عليها:

يرى الزجاجي أيضا تجويز تقديم خبر كان وأخواتها عليها، يقول في كتابة "الجمل" بعد ذكر كان وأخواتها والتي سماها بالحروف التي "ترفع الأسماء وتنصب الأخبار" يقول: ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها[4].

وهو بهذا الرأي يُعدّ موافقا للكوفيين، مخالفا للبصريين، يقول أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر مازال عليها وما كان في معناها من أخواتها ... وذهب البصريون

[1] - ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص394.
[2] - ينظر: نفسه، ج1، ص30.
[3] - الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص7-8.
[4] - ينظر: نفسه، ص 42.

إلى أنه لا يجوز[1].

03-جواز مجيء "كأن" للتحقيق:

ذهب الزجاجي مع الكوفيين إلى أن "كأن" تكون للتحقيق إذا كان الخبر صفة، أو فعل أو جملة، أو كانت "كأن" للشك، نحو: ظننت، وتوهمت. وجعل ابن الأنباري من ذلك قولهم: كأنك يالشتاء مقبل، أي أظن الشتاء مقبلا، ويقول صاحب كتاب "المساعد" أثناء حديثه على "كأن": وللتحقيق أيضا على رأي هو رأي الكوفيين والزجاجي، زعموا أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه، وجعلوا منه قول عمر ابن أبي ربيعة:

كأنني حين أمسي لا تكلمني *** ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا

إذ لا تشبيه فيه، إذ هو ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا، وَرُدَّ بأن التشبيه فيه بيّن بأدنى تأمل، وذلك أنه لمّا يئس من أن تكلمه مع اشتهائه كلامها، وإن كانت موجودة، كما ييأس من الوصول إلى ما هو معدوم، صار كأنه اشتهى ما لا وجود له أصلا[2].

آراء الفارسي التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي:

01-جواز دخول "ما" على "خلا" و"عدا":

جوز الفارسي وابن جني مع الكسائي دخول "ما" على "خلا" و"عدا"، على تقدير ما زائدة[3]، وقد فسر هذا القول ابن هشام في كتابه "المغني" يقول: "فإن قالوا ذلك على القياس ففاسد؛ لأن (ما) لا يزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده ... وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه[4].

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص134.

[2] – المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سوريا، دط، دت، ج1، ص350.

[3] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ص313.

[4] – مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ص315-316.

آراء ابن جني التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي:

01-المبتدأ والخبر يترافعان:

وافق ابن جني الكوفيين في أن المبتدأ والخبر يترافعان، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن كل منهما طالب الآخر، ومحتاج له، وبه صار عمدة وهو ما ذهب إليه أبو حيان وجلال الدين السيوطي.

أما الجمهور وسيبويه فقد ذهبوا إلى أنَّ رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء لأنه بني عليه، ورافع لخبر المبتدأ، لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء[1].

02- الخبر يتّكل أبداً على ضميرٍ يعود على المبتدأ:

وافق ابن جني الكوفيين في ما ذهبوا إليه من أن الخبر وإن لم يكن مشتق من الفعل يتكل أبدا على ضمير يعود على المبتدأ، وقد دافع عن هذا المذهب واحتج له، فقد وجه قراءة الأعمش (وهذا بعلي شيخ)، يرفع شيخ، فذكر أربعة أوجه[2] ثم قال: وهنا وجه خامس لكنه على قياس مذهب الكسائي، وذلك أنه يعتقد في خبر المبتدأ أبدا أن فيه ضميرا، وإن لم يكن مشتقا من الفعل نحو: زيد أخوك، وهو يريد النسب، فإذا كان كذلك فقياس مذهبه أن يكون بدلا من الضمير في (بعلي)؛ لأنه خبر عن هذا، فإن قلت: فإن الكوفيين لا يجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظها نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾ العلق/15،16 وليس قبل شيخ معرفة من لفظه، قيل: أجل، إلا أن هذا الاعتبار في الاسمين الملفوظ بكل واحد منهما، فأما الضمير فيه فعلى قياس قول من استودعه إياه، فلا لفظ له أيضا، فيعتبر خلافه أو وفاقه، وإذا سقط ذلك صاغ وجاز إبدال النكرة منه لما ذكرنا من تقديم لفظه المخالف للفظها[3].

[1] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص394.

[2] – المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، ص378.

[3] – المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح عثمان بن جني، ج1، ص325.

03- جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الأمر:

ذهب ابن جني مذهب الكوفيين في إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الأمر الذي نخاطب به اثنين أو جمع المؤنث، يقول ابن جني في اللمع: لا تضربان زيدا، وتقول في جماعة المؤنث: أضربتان زيدا يا نسوة؟ ولا تخشيان عمرا، تفصل بين النون والألف تخفيفا، ومثله من كلام أبي مهدية في صلاته: (أخسأنان عني)[1].

وحجتهم في ذلك بأن قالوا: إن هذه النون مخففة من الثقيلة، وأجمعنا على أن الثقيلة تدخل على هذين الموضعين، فكذلك النون الخفيفة.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين[2]

04-"حاشا" فعل:

ذهب ابن جني مع الكوفيين إلى أن (حاشا) فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف؛ أي حذف الألف الأولى تارة فتقول: (حشى)، والثانية تارة أخرى فتقول (حاش)، ولإدخالهم إياها على الحرف؛ أي إدخال حاشا على لام الجر، والحرف لا يدخل على الحرف.

وذهب الجمهور إلى أنها حرف من حروف الجر، أما ابن هشام فذهب إلى أنها اسم.

يقول في كتابه مغني اللبيب: "وهذان الدليلان ينافيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية ... والصحيح أنها اسم يرادف البراءة* ... بدليل قراءة بعضهم (حاشًا لله) بالتنوين[3].

آراء أبو البركات الأنباري التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي:

01-العامل في الاسم المرفوع بعد لَوْلَا هو "لولا":

وافق أبو البركات الكوفيين في أن "لولا" ترفع الاسم بعدها، نحو "لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ"، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.

---

[1] - اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، ص133-134.

[2] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص522.

* - البراءة أي للتنزيه، أي أن حاشا في هذه الحالة تنزيهية.

[3] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ص252-254.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائب عن الفعل الذي لو ظَهَرَ لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك "لولا زيد لأكرمتك" لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا "لا" على"لو" فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصار هذا بمنزلة قولهم "أما أنت منطلقا انطلقتُ معك" والتقدير فيه: إن كنت منطلقا انطلقت معك، قال الشاعر:

أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنت ذا نفر ... فإن قوميَ لم تأكُلْهُم الضّبُعُ

والتقدير فيه: إن كنت ذا نفر، فحذف الفعل، وزاد "ما" على أنْ عوضًا عن الفعل، كما كانت الألف في اليَمَاني عوضًا عن إحدى ياءي النسب

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون "لولا" وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، ولولا لا تختصُّ بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، قال الشاعر:

قالت أمامة لما جئتُ زائِرَها: *** هلَّا رمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُم السُّودِ

لا دَرَّ دَرُّكِ؛ إنِّي قد رميتُهُمُ *** لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فقال "لولا حُدِدْتُ" فأدخَلَهَا على الفعل؛ فدلّ على أنها تختصّ؛ فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء.

يقول أبو البركات موافقا رأي الكوفيين "الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم "إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، ولولا حرف غير مختصّ" قلنا: نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذاكان مختصًّا، ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص، قولهم "إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم، كما قال الشاعر:

لولا حددت ولا عُذْرَى لمحدود

فأدخلها على الفعل "قلنا: لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع "لا" كما هي مركبة مع لا في قولك "لولا زيد لأكرمتك" وإنما لو حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع

غيره، و "لا" معها بمعنى لم؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحدّ، وهذا كقوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ البلد/ 11 أي: لم يقتحم العقبة، وكقوله تعالى: ﴿ فَلَاصَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ القيامة/31 أي: لم يصدق ولم يصلّ، وكقول الآخر: وأيُّ أمر سيِّئٍ لا فَعَلَهْ

أي: لم يفعله، فكذلك ههنا قوله "لولا حددت" أي لو لم أحدّ؛ فدلّ على أن "لولا" هذه ليست لولا التي وقع فيها الخلاف، فدل على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال، فوجب أن تكون عاملة على ما بيّنا"[1].

02-عدم جواز القول تقديم خبر "ليس" عليها:

وافق أبو البركات الأنباري الكوفيين في أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس الْمُبَرِّد من البصريين.

وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن "ليس" فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كأن" مجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلًا متصرفًا، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله؛ فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه، والذي يدل على هذا أن "ليس" في معنى ما؛ لأن ليس تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال، وكما أن ما لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ هود/ 8 وَجْهُ الدليل من هذه الآية أنه قدَّم معمول خبر ليس

[1] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص66-71.

على ليس، فإن قوله ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ يتعلق بمصروف، وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل .

ويقول أبو البركات الأنباري: والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيُّون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ هود/8 فلا حجة لهم فيه؛ لأنا لا نسلم أن "يَوْمَ" متعلق بمصروف، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأَعْرَج قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ المائدة/119، فإن "يَوْمَ" في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك ههنا. وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ هود/8 وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ﴾ هود/8[1].

03- لام "لعل" الأولى؛ أصلية وليست زائدة؟:

وافق أبو البركات الأنباري الكوفيين في ما ذهبوا إليه من أن اللام الأولى في "لعل" أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن اللام أصلية لأن "لعل" حرف، وحروف الحروف كلها أصلية؛ لأن حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام والتي يجمعها قولك "اليوم تنساه" و "لا أنسيتموه" و "سألتمونيها" إنما تختص بالأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال، ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، ولا يجوز أن يحكم عليها في ما ولا ويا بأنها زائدة أو منقلبة، بل نحكم عليها بأنها أصلية؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك، فدلَّ على أن اللام أصلية.

[1] - ينظر: السابق، ص138-142.

والذي يدلّ على ذلك أيضًا أن اللام خاصة لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شذوذًا، نحو "زَيْدَلٍ، وعَبْدَلٍ، وفَحْجَلٍ" في كلمات معدودة، فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها زائدة لأنّا وجدناهم يستعملونها كثيرًا في كلامهم عاريةً عن اللام، قال نافع بن سعد الطائي:

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأمر بَعْدَ مَا ... يَفُوتُ، ولكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدّمَا

أراد لعل، وقال العُجَيْز السَّلُولي:

لك الخير عَلِّلْنَا بها، عَلَّ سَاعَةً ... تمر، وسهواءً مِنَ اللّيلِ يَذْهَبُ

وقال الآخر:

عَلَّ صُرُوفَ الدّهر أو دُولَاتِهَا ... تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنَ لَمّاتها

وقال الآخر:

ولا تُهِينَ الفَقِير؛ عَلَّكَ أَنْ ... تركع يومًا والدهر قد رَفَعَهْ

وقال الآخر:

يا أَبَتَا علَّكَ أو عَسَاكَا

وقالت أمُّ النُّحَيْفِ وهو سعد بن قُرْطٍ:

تربَّص بها الأيامَ علَّ صُرُوفَها ... سَتَرْمِي بها في جَاحِمٍ مُتَسَعِّر

أراد لعل. فلما وجدناهم يستعملونها عاريةً عن اللام في معنى إثباتها دلّنا ذلك على أنها زائدة، ألا ترى أنا حكمنا بأن اللام في "زيدل، وعبدل، وأولالك" وما أشبه ذلك زائدة لأنا نقول في معناه "زيد، وعبد، وأولاك"

ثم يقول أبو البركات الأنباري موافقا ما ذهب إليه الكوفيون :"والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم "إنا وجدناهم يستعملونها كثيرًا في كلامهم بغير لام؛ بدليل ما أنشدوه من الأبيات" قلنا: إنما حذفت اللام من "لعل" كثيرًا في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم، ولهذا تلاعبت العرب بهذه الكلمة، فقالوا: لعلَّ، ولَعَلْنَ، ولَعَنَّ –بالعين غير معجمة– قال الشاعر:

حتى يقول الجاهل المَنطَّقُ ... لَعَنَّ هذا معه مُعَلَّقُ

ولَغَنَّ -بالغين معجمة- وأنشدوا:

أَلَا يا صاحبي قِفَا لَغَنَّا ... نرى العَرَصَات أو أثرَ الخِيَامِ

ورَعَنَّ، وَعَنَّ، وَغَنَّ، ولَغَلَّ، وغَلَّ، فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال. وكان حَذْفُ اللام أولى من العين -وإن كان أبعد من الطَّرَفِ- لأنه لو حذف العين لأدَّى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدّي ذلك إلى الاستثقال؛ لأجل اجتماع الأمثال[1].

[1] - ينظر: السابق، ص179-184.

ثانياً: تبعية النحو البغدادي للنحو البصري

آراء ابن كيسان التي كان تابعا فيها للنحو البصري:

01-أداة التعريف "ال" بجملتها:

ذهب ابن كيسان إلى أن أداة التعريف "ال" بجملتها فهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة "قد" و"هل"، وهمزتها همزة قطع، وهذا المذهب نقل ابن مالك أنه مذهب الخليل[1]، وقال ابن جني: وكان الخليل يسميها "ال" ولم يكن يسميها "الألف واللام"، كما لا يقال في (قد) "القاف والدال".

وذهب غيرهم من النحويين إلى أن أداة التعريف هي "اللام" فقط والهمزة وصل اجتلبت الابتداء بالساكن، وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وعليه سيبويه[2].

02-أعرف المعارف هو الضمير:

ذهب ابن كيسان مع البصريين إلى أن أعرف المعارف هو الضمير، ثم العلم، ثم المشار به، (اسم الإشارة)، والمنادى، كلاهما في مرتبة واحدة؛ لأن كلاهما تعريفة بالقصد، ثم الموصول، ثم ذو "ال"، وقيل: ذو "ال" قبل الموصول، وعليه ابن كيسان، لوقوعه صفة له في قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ﴾،الأنعام/ 91.

والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وأجيب بأنه بدل أو مقطوع. أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة.

وقيل: هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعريف الموصول بـ"ال". وقيل: لأن كل منهما تعريفه بالعهد.

أما الكوفيون فعُزي لهم أن العلم أعرف المعارف وعليه الصميري*، وقيل أعرفها اسم الإشارة

---

[1] – ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ص985.

[2] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص256.

* – هو عبد الله ابن علي بن إسحاق الصميري النحوي (أبو محمد)، صنف كتابا في النحو سماه "التبصرة"، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب، توفى سنة 941هـ. ينظر: إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي، ج2، ص123. ينظر: كشف الضنون، ج1، ص339.

ونسب إلى ابن السراج[1].

03-جواز نداء اسم الإشارة المتصل:

أجاز ابن كيسان مع سيبويه أن يُنادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نحو: يا ذاك، ومنع ذلك السيرافي وغيره[2].

04-"إمّا" غير عاطفة في نحو: جاء إمّا زيد وإمّا عمرو:

ذهب ابن كيسان والفارسي مع يونس أن "إمّا" غير عاطفة كالأولى في نحو: جاء إما زيد وإما عمرو[3]، فقالوا إنها غير عاطفة كما أن الأولى غير عاطفة، والعطف بالواو التي قبلها، هي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ "أو"، وخالفهم في عدم وقوعها عاطفة أكثر النحويين الذين ذهبوا إلى أنها حرف من حروف العطف[4]. وتبعهما في ذلك ابن مالك، يقول المرادي: "(إما) بكسر الهمزة حرف من حروف العطف، عند أكثر النحويين، هكذا نقل ابن مالك عنهم. ونقل عن يونس، وأبي علي، وابن كيسان، أنها ليست عاطفة، قال وبه أقول تخلصا من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها، شبيه بوقوع (لا) بعد (الواو) مسبوقا بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمر فيها، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن "إما" كذلك"[5].

آراء الزجاج التي كان تابعا فيها للنحو البصري:

01- ما يمتنع من الصفات من الصرف في المعرفة وينصرف في النكرة:

وافق الزجاج سيبويه والخليل في أنه إذا سميت رجلا بشيء من أجمع وأكتع وأبصع، لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة.

---

[1] - ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج1، ص187-188.

[2] - نفسه، ج2، ص36.

[3] - ينظر: مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ص65.

[4] - ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج3، ص177.

[5] - الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، ص528-529.

يقول الزجاج: إنما انصرف في النكرة ، لأن ما يمتنع من الصفات من الصرف في النكرة عند سيبويه، والخليل "أحمر" وما أشبهه، لأن هذه صفات للنكرة، أعني (أحمر)، فإذا سميت بشيء منها رجلا ثم نكرته رددته إلى حال في مثلها لا ينصرف[1].

آراء الزجاجي التي كان تابعا فيها للنحو البصري:

01- المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة والنكرة لا تنعت إلا بالنكرة:

وافق الزجاجي البصريين في أن: النكرة لا تنعت إلا بالنكرة، وأن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، حيث يقول في كتابه "الجمل": "واعلم أن النكرة تنعت بالنكرة. كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة، ولا تدخل إحداهما على الأخرى"[2]، وشَرَط الجمهور ألا يكون أعرف من متبوعه، بل دونه أو مساويا له، نحو: رأيت زيدا الفاضل، وخالفهم في ذلك الكوفيون حيث جوزوا التخالف في المدح والذم، ومثلوا بقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ الهمزة/1،2، فجعلوا الذي صفة للهمزة.

وجوز الأخفش الأوسط وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ المائدة،الآية107.

قال " الْأَوْلَيَانِ" صفة لـ "آخَرَانِ" لأنه لما وصف تخصص[3].

02-عدم جواز العطف على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخفض:

وافق الزجاجي البصريين في عدم جواز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، قال الزجاجي: واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض، فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض، لو قلت "مررت به وزيد" و"دخلت إليك وعمرو"، لم يجز حتى تقول: "مرت به وبزيد"، و"دخلت إليك وإلى عمرو"، وكذلك ما أشبهه"[4].

---

[1] – ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ص12.

[2] – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص13.

[3] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج3، ص118.

[4] – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص18.

وحجتهم في ذلك أن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، وخالفهم في ذلك الكوفيون الذين ذهبوا إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: "مررت بك وزيد" وحجتهم في ذلك أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ النساء ،الآية/ 1، بخفض الأرحام في قراءة حمزة الزيات.

وقول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا *** فذهب وما بك والأيامِ من عجب

"فالأيام" خفض بالعطف على الكاف في "بك"، والتقدير" بك وبالأيام[1]

03-الأصل في الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال البناء:

ذهب الزجاجي مع البصريين إلى أن الإعراب أصل في الأسماء، وأن البناء أصل في الأفعال، يقول الزجاجي في "الإيضاح": "قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين إن المستحق للإعراب من الكلام الأسماء والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل[2].

ويقول أيضا في "الجمل": "وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف، لأن الإعراب إنما دخل في الكلام ليُفرق به بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يَعْتَوِرُ الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف[3].

04-عدم جواز العطف بـ"لكن" إلا بعد الجحد:

وافق الزجاجي البصريين في ما ذهبوا إليه من أن "لكن" لا يعطف بها إلا بعد الجحد، يقول الزجاجي: وتقول: ما خرج محمد لكن عمرو، ولو قلت خرج محمد لكن عمرو لم يجز لأن لكن لا

[1] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص371-373.

[2] – الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة ، مصر، ط3، 1989، ص77.

[3] – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص260.

يعطف بها إلا بعد الجحد[1]، ويقول السيوطي عن مذهب البصريين في نحو: قام زيد لكن عمرو: والبصريون منعوه لأنه لم يسمع، فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة، فيقال: لكن عمرو لم يقم وأجاز الكوفيون الإيجاب –أي غير الجحد– قياسا على "بل" لأنها مثلها في المعنى[2].

05–الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات:

وافق الزجاجي البصريين أيضا في أن الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات، حيث يقول: "واعلم أن الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات لا تؤكد، لو قلت: قام رجل نفسه، وقبضت درهما كله، لم يجز لأن النكرة لم يثبت لها عين فتؤكد، لأن الأسماء التي تؤكد بها معارف لا تتبع النكرات توكيدا لها"[3].

وهذا ما كان معمول به عند البصريين، يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقا، وأجازه بعض الكوفيين مطلقا، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد، ومثال الجائز لكونه مفيدا قولك: صمت شهرا كله ... فبذكر "كل" يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر"[4].

06–نعم وبئس فعلان لا اسمان:

ذهب الزجاجي مع البصريين إلى أن نعم وبئس فعلان لا يتصرفان حيث يقول الزجاجي في كتابه "الجمل" : "اعلم أن (نعم) للمحمدة والثناء و(بئس) للذم، وهما فعلان ماضيان ضعيفان غير متصرفين"[5].

ويقول أبو البركات الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان وإليه ذهب علي ابن حمزة الكسائي من الكوفيين"[6].

وحجتهم في ذلك اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، وكذلك اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف (هاء)، وخالفهم في ذلك

---

[1] – السابق، ص19.

[2] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج3، ص185.

[3] – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص22.

[4] – شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ج3، ص296.

[5] – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص108.

[6] – الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص86.

الكوفيون حيث ذهبوا إلى أنهما اسمان مبتدءان واحتجوا لذلك بدخول حرف الخفض عليهما، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: ما زيد بنعم الرجل، وكذا دخول حرف النداء لأن العرب تقول: يا نعم المولى ويا نعم النصر، وكل من الخفض والنداء من خصائص الأسماء[1].

07-جواز إدخال الألف واللام على العدد المركب:

ذهب الزجاجي مذهب البصريين في إدخال الألف واللام على العدد المركب، حيث جوز دخول الألف واللام على الشطر الأول من العدد المركب وعدم دخولها على الشطر الثاني (العِقْد) وعلى التمييز.

يقول الزجاجي في الجمل: "وإن كان العدد مفسرا بواحد منصوب* أدخلت الألف واللام في أوله، ولم تدخله على التمييز[2].

يقول أبو البركات الأنباري: "وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشرة درهما: الخمسة العشرة درهما، والخمسة العشرة درهم، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشرة ولا في الدرهم، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال: الخمسة عشر درهما، بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها[3].

08-المصدر أصل والفعل مشتق:

ذهب الزجاجي معهم على أن المصدر أصل والفعل مشتق منه، قال: "فأما المصدر فهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه، نحو قولك: قام قياما وقعد قعودا[4].

يقول أبو البركات الأنباري عن مذهب البصريين: "ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل، أن المصدر يدل على

[1] - ينظر: السابق، ص86-87.

* - منصوب على التمييز.

[2] - الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص130.

[3] - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص269.

[4] - الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص32.

زمان مطلق، والفعل يدل على زمام معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل"[1].

وخالفهم في ذلك الكوفيون، حيث ذهبوا إلى إن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، ومن بين حججهم في ذلك أن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، وكذا أن الفعل يعمل في المصدر، فنقول: ضربت ضربا، فوجب أن يكون فرعا لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ... [2].

09-أفعل في التعجب فعل لا اسم:

وافق الزجاجي البصريين في أن "أفعل" في التعجب فعل ماض، في نحو قولك: (ما أحسن زيدا).

يقول الزجاجي: "وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير فيه، وهو ذِكر يعود على "ما"، وزيدا منصوب بوقوع الفعل عليه[3].

وهذا ما ذهب إليه البصريون وتبعهم في ذلك ابن مالك، واختُلِف في فعليته عند الكوفيين، يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "وأما (أفعل) فمختلف في فعليته عند الكوفيين، متفق على فعليته عند البصريين وهو الصحيح؛ للزوم اتصال نون الوقاية عاملا في ياء المتكلم، نحو ما أفقرني إلى عفو الله، ولا يكون كذلك إلا فعل"[4].

ومن بين الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه اسم "الفراء" وحجته في ذلك أنه لا ينصرف، ولتصغيره، ولصحة عينه، في قولهم: ما أُحَيْسَنَه[5].

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص192-193.

[2] – ينظر، نفسه، ص192.

[3] – الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، ص99.

[4] – شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ج3، ص31.

[5] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج3، ص36.

آراء الفارسي التي كان تابعا فيها للنحو البصري:

01- المخصوص بصفة المدح:

وافق أبو علي الفارسي البصريين حيث ذهب معهم إلى أن المخصوص بالمدح، أو الذم، في نحو: نعم رجلا أبو بكر، وبئس رجلا أبو لهب خبرٌ لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوح أبو بكر والمذموم أبو لهب.

وذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ، والجملة السابقة خبره ولا يجوز غير ذلك.

وذهب ابن كيسان –كما مر بنا سابقا- إلى أنه بدل من الفاعل[1].

02- جواز تقديم معمول أخبار كان وأخواتها عليهن:

ذهب أبو علي الفارسي وابن جني مع البصريين إلى جواز تقديم معمول أخبار كان وأخواتها عليهن، إذا عريت مما يوجب التقديم، أو التوسيط، أو التأخير، بدليل نحو: قوله تعلى: ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴾ سبأ /40، وقوله: ﴿ وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ﴾ الأعراف/177، فـ "إياكم" و "أنفسكم" معمولان لخبر (كان)، وقد تقدما عليها، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل[2]، يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل"[3].

03-ناصب المفعول لأجله هو الفعل:

ذهب أبو علي الفارسي مع سيبويه إلى أنّ ناصب المفعول لأجله هو "الفعل" بعد إسقاط حرف الجرّ. لأنه جواب له، والجواب أبدا على حسب السؤال فقولك في الجواب: لما ضربت زيدا؟، ضربته تأديبا، أصله: للتأديب إلا أنه أسقط اللام ونُصب ولهذا تُعاد إليه في مثل: ابتغاء الثواب تصدقتُ له، لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها .

[1] – ينظر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الزهري، ج2، ص83.

[2] – ينظر: نفسه، ج1، ص244.

[3] – شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ص354.

وذهب الزّجاج في ما نقل ابن عصفور عنه: إلى أنه ينصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكراما لك: أكرمتك إكراما لك، حُذف الفعل وجُعل المصدر عوضا من اللفظ ، فلذلك لم يظهر.

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط عرف الجرّ، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي فإذا قلت: ضربت زيدا تأديبا فكأنك قلت: أدبته تأديبا [1]

04-جواز إعراب الأول مبتدأ والثاني خبر والعكس إذا كان كل منهما معرفة:

ذهب أبو علي الفارسي مع سيبويه إلى أنه إذا اجتمع معرفتان فإنك بالخيار ، فما شئت منها فاجعله مبتدأ. وأما من خالفهم في هذا فلهم أقوال:

أحدها: أنّ الأعمّ هو الخبر نحو: زيد صديقي، فصديقي هو الخبر إذا كان له أصدقاء غيره

والثاني: إنه بحسب المخاطب فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين أو يسأله عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقيل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول هو الخبر.

والثالث: أنّ المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول هو الخبر

والرابع: إن اختلفت رتبتها في التعريف فأعرفها المبتدأ وإلا فالسابق

والخامس: أنّ الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر نحو : القائم زيد [2]

[1] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، ج2، 99.

[2] – ينظر: نفسه، ج1، ص326

آراء ابن جني التي كان تابعا فيها للنحو البصري:

01- منع نداء المعرف بـ"ال":

ذهب بن جني إلى منع نداء المعرف بـ"ال" حيث قال في اللمع: "واعلم أنك لا تنادي اسما فيه الألف واللام، لا تقول: يا الرجل، ولا يا الغلام، لأن الألف واللام للتعريف، ويا تحدث في الاسم ضربا من التخصيص، فلم يجتمعا لذلك[1].

وهو في ذلك موافق للبصريين الذين ذهبوا إلى عدم جواز نداء المعرف بـ"ال" واحتجوا بأن قالوا: لأن (الألف واللام) تفيد التعريف، و"يا" تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان، مخالفين بهذا الرأي الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه يجوز نداء ما فيه (الألف واللام) لأنه جاء ذلك في كلام العرب، قال الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرا *** إياكما أن تكسبانا شرا

قول الشاعر (يا الغلامان)، ادخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام[2].

02- فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط، وجوابه مجزوم بالأداة والفعل معا:

ذهب بن جني إلى أن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط، وجوابه مجزوم بالأداة والفعل معا، قال في اللمع: "والشرط وجوابه مجزومان، تقول: إن تقم أقم، تجزم تقم "بإن" وتجزم أقم "بإن وتقم" جميعا"[3].

موافقا في هذا بعض البصريين أمثال سيبويه والخليل، وحجتهم في ذلك قالوا: إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معا وجب أن يعملا فيه معا كما قلنا في الابتداء والمبتدأ أنهما يعملان في الخبر خلافا للكوفيين الذين ذهبوا إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجواز حمل عليه في الجزم[4].

---

[1] – اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، ص82

[2] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص286.

[3] – اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، ص94.

[4] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص483-485.

03- اللام المفتوحة لا تدخل إلا في خبر "إنَّ":

ذهب ابن جني مع البصريين إلى أن اللام المفتوحة لا تدخل إلا في خبر "إن" حيث قال: "وتدخل اللام المفتوحة في خبر إن المكسورة دون سائر أخواتها زائدة مؤكدة، تقول: إن زيدا لقائم، ولو قلت: ليت زيدا لقائم، أو نحو ذلك لم يجز"[1]، وحجتهم في ذلك أنه لا يخلو إما أن تكون هذه "اللام" لام تأكيد أو لام قسم، فلام التأكيد فإنما حسن مع إن لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحد منهما للتأكيد، وإن كان لام القسم فإنما حسنت مع "إن"؛ لأن "إنّ" تقع في جواب القسم، كما أن "اللام" تقع في جواب القسم.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر "لكن" كما يجوز في "إن" وحجتهم في ذلك أنه جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر:

..... *** ولكنني من حبها لكميد

أما القياس فلأن الأصل في "لكنّ": إنّ، زيدت عليها (لا، والكاف)، فصارتا جميعا حرفا واحدا[2].

04- العامل في المفعول به هو الفعل وحده:

وافق ابن جني البصريين في أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده[3]، حيث قال في كتابة "اللمع في العربية" أثناء حديثة عن المتعدي بحرف الجر: فالمتعدي بحرف الجر نحو قولك: مررت بزيد، ونظرت إلى عمرو، وعجبت من بكر، ولو قلت: مررت زيدا، أو أعجبت بكرا، فحذفت حرف الجر، لم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر، غير أن الجار والمجرور جميعا في موضع نصب بالفعل قبلها[4].

وأحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل وحده دون الفاعل؛ وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، إنما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل.

---

[1] - اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، ص40.

[2] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص171.

[3] - ينظر: نفسه، ص72.

[4] - اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، ص46.

وخالفهم في هذا أكثر الكوفيين، فقد ذهبوا إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا، وحجتهم في ذلك: أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظا أو تقديرا، لأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، ولهذا لا يقع المفعول إلا بعدهما، ودل ذلك على أنه منصوب بهما، وصار كالابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لأنه لا يقع إلا بعدهما على حد قول البصريين، أما البعض الآخر من الكوفيين فقد ذهب إلى أن العامل هو الفاعل وحده، وذهب خلف الأحمر* إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، والعامل في المفعول معنى المفعولية[1].

05-فعل الأمر مبني على السكون:

وافق ابن جني البصريين في أن فعل الأمر مبني على السكون، يقول في كتابه "اللمع في العربية": "والمبني على ضربين: مبني على الفتح وهو جميع أمثلة الماضي، ... ومبني على السكون وهو جميع أمثلة الأمر للمواجهة، مما لا حرف المضارعة فيه، وذلك نحو قولك: قم، وجد، واضرب، وانطلق، واستخرج"[2]، ومن بين حجج البصريين على أنه مبني على السكون، قالوا: لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، إنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة؛ لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله في البناء، وخالفهم في ذلك الكوفيون الذين ذهبوا إلى أن فعل الأمر للمواجهة المعرى عن حروف المضارعة معرب مجزوم، واحتجوا لذلك بأن قالوا: إنما قلنا بأنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجهة في نحو: "أفعل" لتفعل، كقولهم في الأمر الغائب: ليفعل، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ يونس/58 في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، وقد جاء الحديث: "ولتزره ولو بشوكة"، أي زره، فثبت أن الأصل في الأمر للمواجهة أن يكون باللام، نحو: لتفعل، كالأمر للغائب، إلا أنه كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم فحذفت اللام مع حرف المضارعة للتخفيف[3].

* - هو خلف بن حيان الأحمر مولى بن برد بن موسى الأشعري، يكنى أبا محرز وكان من أعلم الناس بالشعر (180هـ)، ينظر:طبقات النحويين واللغويين، أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، ص161-165.

[1] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص72-75.

[2] - اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، ص88.

[3] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص414-416.

06-وجوب نصب المجرور بـ "كم" الخبرية إذا فُصِلَ بينه وبين كم:

وافق ابن جني البصريين في أن إذا فصل بين كم الخبرية ومجرورها فإن هذا المجرور يجب نصبه، يقول ابن جني في كتابه "اللمع في العربية": "فإن فصلتَ بينها وبين النكرة التي تنجر في الخبر نصبتها تقول: كم قد حصل لي غلاما، وكم قد زارني رجلا، أردت كم غلامٍ قد حصل لي، وكم رجلٍ قد زارني، فلما فصلتَ بينهما نصبتَ النكرة[1].

واحتجوا على ذلك بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز فيه الجر، لأنّ "**كم**" هي العاملة في ما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو بحرف جر بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام، فعدل إلى النصب؛ لامتناع الفصل بينهما.

وخالفهم في ذلك الكوفيون حيث ذهبوا إلى أنه إذا فصل بين "كم" في الخبر وبين الاسم بظرف أو حرف جر كان مخفوضا، نحو: كم عندك رجلٍ، وكم في الدار غلامٍ، واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا بأنه يكون مخفوضا بدليل النقل والقياس[2].

أما النقل فنحو قول الشاعر:

كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى *** وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ

وأما القياس فلأنّ خفض الاسم بعد كم في الخبر بتقدير (من) لأنك إذا قلت: "كم رجلٍ أكرمتَ، وكم امرأة أهنتَ" كان التقدير فيه: كم من رجلٍ أكرمت، وكم من امرأة أهنتَ، بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر، كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن الاسم مخفوضا مع عدم الفصل، فكذلك مع وجوده.

[1] - اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، ص102.

[2] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص261-262.

07- منع العطف على الضمير المرفوع:

ذهب ابن جني إلى منع العطف على الضمير المرفوع، يقول في اللمع: "فإن كان المضمر مرفوعا متصلا لم تعطف عليه حتى تؤكده، تقول: قم أنت وزيد، ولو قلت: قم وزيد من غير توكيد لم يحسن"[1].

وقد استُدِلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ البقرة/35، وقوله: ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ المائدة/24.

ويرى أن قد يأتي على قبح في ضرورة الشعر غير مؤكد مثل قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى *** كَنِعَاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاً[2]

وكان في هذا الرأي موافق للبصريين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز إلا على قبح لضرورة الشعر، وحجتهم في ذلك: لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدرا في الفعل أو ملفوظا به؛ فإذا كان مقدرا فيه، نحو: قام وزيد، فكأنه قد عطف اسما على فعل، وإن كان ملفوظا به نحو: قمت وزيد، (فالتاء) تنزل منزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز.

وهم بهذا مخالفون لرأي الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو: قمت وزيد، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ النجم/6، 7 فعطف "هو" على الضمير المرفوع المستكن في "استوى" والمعنى استوى جبريل ومحمد في الأفق الأعلى، فدل ذلك على جوازه.

وفي كلام العرب ما قاله عمر بن ربيعة في البيت المذكور آنفا[3].

---

[1] - اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، ص73.

[2] - ينظر: نفسه، ص73-74.

[3] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبي البركات ابن الأنباري، ص380-381.

الخاتمة

في ختام هذا البحث وبعد هذه المحاولة المتواضعة التي خضتها في رحاب النحو البغدادي، يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط الآتية:

1- مرّ النحو العربي بثلاثة أطوار وهي:

أ- طور الوضع والتأسيس: وهو يبدأ بأبي الأسود الدؤلي ت 69 هـ، ويمتد إلى العصر الخليل المتوفى 175هـ.

ب- طور النمو والإبداع: وقد بدأ هذا الطور بعهد الخليل ابن أحمد إلى عصر المازني ت 248هـ البصري وابن السكيت الكوفي ت 246هـ.

ت- طور الإكمال والنضج: ويبدأ هذا الطور من أبي عثمان بكر بن محمد المازني ت 248هـ البصري ويعقوب بن إسحاق السكيت ت 246هـ الكوفي وينتهي بأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت 285هـ إمام الطبقة السابعة البصرية وأبي العباس بن يحي ثعلب ت 291هـ إمام الطبقة الخامسة الكوفية.

2- نشأ النحو البغدادي لدوافع متعددة منها الدافع الحضاري والدافع التوفيقي والدافع العلمي التجديدي والدافع الانتمائي.

3- النحات البغداديون منهم من غلبت عليه النزعة الكوفية ومنهم من غلبت عليه النزعة البصرية ومنهم من جمع بين النزعتين.

4- مرّ النحو البغدادي بثلاثة أطوار:

أ- الطور الأول: (البغدادي الكوفي): ومن أشهر نحاته أبو موسى الحامض ت 305هـ، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ت 375هـ، وابن كيسان ت 299هـ، والأخفش الأوسط علي بن سليمان ت 315هـ، وابن الخياط ت 320هـ، وابن الشقير ت 317هـ.

ب- الطور الثاني: (البغدادي البصري): ومن أشهر نحاته الزجاج ت 310هـ، وابن السرّاج ت 316هـ، والزّجّاجي ت 337هـ، وأبو علي الفارسي ت 377هـ، وابن جني ت 392هـ.

ت- الطور الثالث (الترجيحي): ومن أشهر نحاته أبو البركات الأنباري ت 577هـ، العكبري ت 616هـ.

5- اختلف القدامى والمحدثون حول وجود المدرسة البغدادية، فمنهم من أثبت وجودها ومنهم من نفاها معتبرا أن المدارس اثنان فقط، هما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية وما النحو البغدادي إلا عملية انتقاء واختيار من المدرستين.

6- تميز النحو البغدادي بطريقة خاصة في التعامل مع مصادر النحو العربي كالسماع والقياس فهو أحيانا يتفق مع المذهب البصري وأحيانا مع المذهب الكوفي وأحياناً ينفرد بمنهج خاص.

7- امتاز النحو البغدادي بمميزات وخصائص تميزه عن النحو البصري والنحو الكوفي، وهي تتمثل فيما يلي:

- ظاهرة الخلط والمزج بين المذهبين.
- التوسع في القياس.
- التوصل إلى أفكار جديدة في الدرس النحوي.
- العثور على قواعد لا تمت إلى المذهبين بصلة.

8- للنحو البغدادي آراء اتبع في بعضها النحو الكوفي وبعضها الآخر النحو البصري كما انفرد بآراء خاصة.

وفي الأخير لا ندّعي أنّنا وفّينا هذا الموضوع حقّه من الدّراسة، ويمكن أن تكون إشكالية هذا البحث حافزاً لا يزال قائماً لأجل إنجاز بحوث أخرى في المستقبل.

قائمة

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم، برواية حفص.

1. ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 1969.

2. أبو زكريا الفراء مذهبه في اللغة والنحو، أحمد مكي الأنصاري، دار نشر، القاهرة، مصر، دط، دت.

3. أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية، وآثاره في القراءات والنحو، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، السعودية، ط3، 1989.

4. أخبار النحويين البصريين، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1955.

5. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.

6. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح: غازي مختار طليمات، د ط، د ت.

7. أصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996.

8. الأصول، (دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 2000.

9. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2006.

10. أمالي الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمان ابن إسحاق، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1987.

11. إنباهُ الرواة على أنبَاهِ النحاة، جمال الدين القفطي،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1982.

12. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، دار الخانجي، القاهرة، تح: جودة مبروك محمد مبروك، ط1، 2002.

13. الإيضاح في علم النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، دط، 1959.

14. البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1988.

15. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال اليدين عبد الرحمان السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979.

16. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تح: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط1، 2000.

17. تاج العروس، مرتضى الحسيني الزبيدي، تح: الترزي وآخرون، مطبعة حكومة الكويت، دط، 1975.

18. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكولمان، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، دت.

19. تأريخ العربية، رشيد عبد الرحمان العبيدي وآخرون، د ط، د ت.

20. تاريخ النحو، علي النجدي ناصيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت.

21. تاريخ مدينة السلام، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

22. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

23. تطور الدرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، دط، دت.

24. التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة بيروت، لبنان، دط، 1985.

25. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

26. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، ط1، 1984.

27. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوية، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

28. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، دط، دت.

29. الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

30. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1993.

31. خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1997.

32. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، دت.

33. الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 1985.

34. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1980.

35. دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت.

36. الزجاجي، حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، ط2، 1984.

37. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني، تح: حسن هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، د ط، د ت.

38. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980.

39. شرح الأشموني على ألفية مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955.

40. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تح: عبد الرحمان السيد، ومحمد بدوي مختوم، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990.

41. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 2000.

42. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1993.

43. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، دار الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت.

44. الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث هجري، أحمد عبد الستار الجيواري، المجمع العملي العراقي، بغداد، ط2، 1991.

45. ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط7، د ت.

46. طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تح: طه أحمد غبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 2001.

47. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، مصر، ط2، دت.

48. الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006.

49. الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق النديم، تح: رضا تجدّد، دط، دت.
50. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دط، 1994.
51. الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قمبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988.
52. كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة)، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت.
53. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت.
54. اللمع في العربية، أبي الفتح عثمان بن جني، تح:سميح أبو مغلي، دار مجد لاوي للنشر، عمان، دط، 1988.
55. ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تح: هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، 1971.
56. مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، دط، دت.
57. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبي الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دط، دت.
58. المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1987.
59. المدارس النحوية، التواتي بن التواتي، دار الوعي، الرويبة، الجزائر، ط2، 2008.
60. المدارس النحوية، بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، عبد الأمير محمد أمين الورد، المكتبة العصرية، بغداد، ط1، 1997.
61. المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، ط3، 2001.
62. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، دت.

63. المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

64. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1958.

65. المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المكتبة الفيصلية، ط1، 1986.

66. مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد اللغوي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، دط، دت.

67. مروج الذهب ومعادن الجوهر، أبو الحسن بن علي المسعودي، المكتبة العصرية، صيدة، بيروت، لبنان، ط1، 2005.

68. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، 2002.

69. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سورية، دط، دت.

70. المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تح: حسن بن محمود الهنداوي، كنوز اشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 2004.

71. المصطلح النحو، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض أحمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، دط، 1981.

72. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990.

73. معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، عبد الفتاح عياش قيصر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

74. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تح: إسحاق عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

75. معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر بيروت، لبنان، د ط، 1977.

76. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.

77. مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، 2010.

78. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى (بطاش كبرى زاده)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985.

79. المقتضب، أبو عباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الأهرام التجارية، قليوب، مصر، ط2، 1979.

80. مقدمة بن خلدون، عبد الرحمان بن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار البلغي، دمشق، سوريا، ص1، 2004.

81. من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دط، دت.

82. الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد محمد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، د ط، 1983.

83. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3.

84. نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، طلال علامة، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1991.

85. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، دت.

86. نور القبس المختصر من المقتبس، أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تح: رودلف زلهايم، دار النشر، دط، دت.

87. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، د ت.

88. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت.

الفهرس

شكر وعرفان

مقدمة.....أ

مدخل: نشأة النحو العربي

تمهيد.....5

أولاً: مفهوم النحو.....7

النحو في اللغة.....7

النحو في الاصطلاح.....7

ثانياً: أسباب وضع النحو.....8

01) الباعث الديني 8

02) الباعث القومي.....10

03) الباعث السياسي.....10

04) الباعث الاجتماعي.....11

ثالثاً: واضع النحو.....11

رابعاً: مراحل وأطوار النحو العربي.....14

1-طور الوضع والتأسيس (بصري): 14

منهج الطبقة الثانية وأثره في النحو.....19

2-طور النمو والإبداع (بصري، كوفي): 20

منهج هذا الطور وأثره.....26

3-طور النضج والكمال (بصري، كوفي): 27

الجهود الإبداعية في النحو لهذه المرحلة.....29

01) استقلالية علم التصريف عن علم النحو في التأليف 29

02) محاولة صياغة المادة النحوية صياغة جديدة.....30

منشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين.....34

الخصائص المذهبية، (الميزات الفارقة): 34

أ)- أصول البحث.....34

ب)- المصطلح.....36

4-طور الترجيح (طور المذهب البغدادي) 38

الفصل الأول: النحو البغدادي

تمهيد.....40

أولاً: دواعي ودوافع ظهور النحو في بغداد.....41

- إلتقاء المذهبين.....42

ا)-الدافع الحضاري.....42

ب)-الدافع التوفيقي.....43

ج)-الدافع العلمي التجديدي.....44

ثانياً: طبيعة النحو البغدادي.....46

ثالثاً: أطوار النحو البغدادي.....47

1-الطور الأول.....47

02-الطور الثاني.....54

3-الطور الثالث.....62

رابعاً: آراء القدماء والمحدثين حول وجود المذهب البغدادي (المدرسة البغدادية) 64

التعريف بمصطلح "مدرسة".....64

أ-عند القدماء.....64

ب-عند المحدثين.....65

1-آراء القدماء في وجود المدرسة البغدادية.....67

2-آراء المحدثين في وجود المدرسة البغدادية.....71

خامساً: مصادر النحو البغدادي.....82

منهج النحو البغدادي في التعامل مع مصادر الدرس النحوي.....83

1-السماع.....83

2-القياس.....84

3-القراءات الشاذة.....90

4-الحديث الشريف.....92

5-الانتخاب من المذهبين.....94

سادساً: خصائص النحو البغدادي (خصائص الدرس النحوي في بغداد): 97

1-ظاهرة الخلط والمزج والجمع بين النحوين.....97

2-التوسع في القياس.....98

3-التوصل إلى أفكار جديدة في الدرس النحوي.....98

4-العثور على قواعد لا تمت إلى المذهبين بصلة.....101

الفصل الثاني: آراء واجتهادات النحو البغدادي

توطئة.....104

استقلالية النحو البغدادي.....105

الآراء التي استقل بها ابن كيسان.....105

الآراء التي انفرد بها الزجاج.....109

الآراء التي انفرد بها ابن السراج.....111

الآراء التي انفرد بها الزجاجي.....114

الآراء التي انفرد بها أبو علي الفارسي.....117

الآراء التي انفرد بها ابن جني.....120

الآراء التي انفرد بها أبو البركات الأنباري.....122

تبعية النحو البغدادي.....124

أولاً: تبعية النحو البغدادي للنحو الكوفي.....124

آراء ابن كيسان التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي.....124

آراء الزجاج التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي.....127

آراء ابن السراج التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي.....128

آراء الزجاجي التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي.....128

آراء الفارسي التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي.....129

آراء ابن جني التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي.....130

آراء أبو البركات الأنباري التي كان تابعا فيها للنحو الكوفي.....131

ثانياً: تبعية النحو البغدادي للنحو البصري.....137

آراء ابن كيسان التي كان تابعا فيها للنحو البصري.....137

آراء الزجاج التي كان تابعا فيها للنحو البصري.....138

آراء الزجاجي التي كان تابعا فيها للنحو البصري.....139

آراء الفارسي التي كان تابعا فيها للنحو البصري.....144

آراء ابن جني التي كان تابعا فيها للنحو البصري.....146

الخاتمة.....152

قائمة المصادر والمراجع.....155

الفهرس.....164